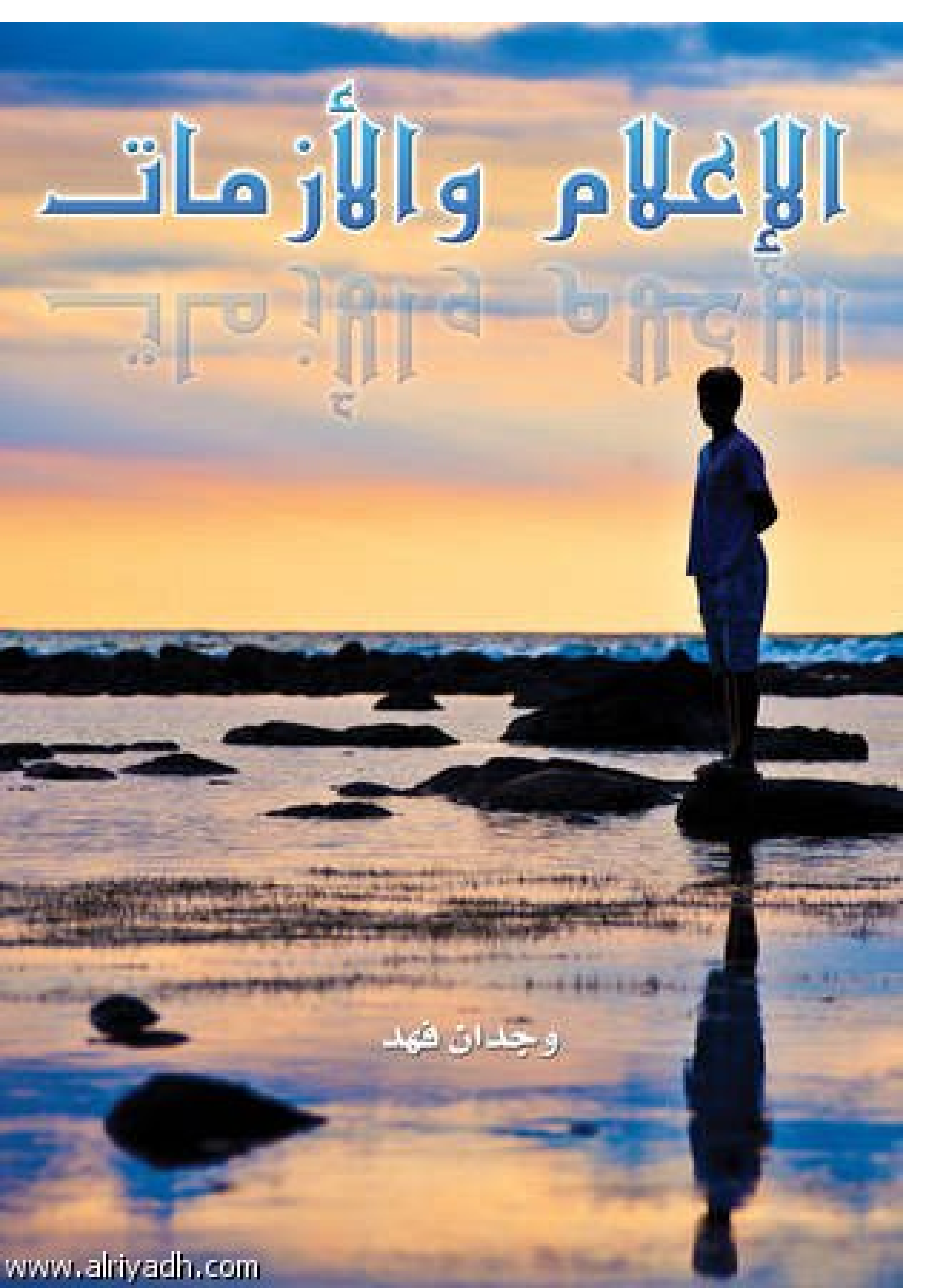


الإعلام والأزمات
وجدان فهد
www.alriyadh.com

الإعلام والأزمات

وجدان فهد

المؤلفة في سطور :

- وجدان فهد جاسم، بحرينية الجنسية من مواليد سنة ١٩٨١بمدينة الرفاع
- تحضر لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام السياسي،وحاصلة على الماجستير في البحوث والدراسات الإعلامية – فرع الإعلام الدولي – من معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، ودرجة البكالوريوس في ذات المجال من جامعة البحرين (بتقدير امتياز رفيع)
- أصدرت كتاب الانفتاح الإعلامي وتداعياته على المرأة سنة ٢٠١٠
- كرمتها منظمة المرأة العربية ومقرها القاهرة كأول خليجية وبحرينية عن أفضل مشروع بحثي في مجال الإعلام سنة ٢٠٠٨
- تنشر مقالات ذات أبعاد سياسية واجتماعية في صحيفة أخبار الخليج وعدد من الدراسات و المقالات الإعلامية في الدوريات والمجلات المختصة .
- تنتج وتعد أفلام وثائقية و برامج منوعة للإذاعة والتلفزيون
- تنشط في مجال تقديم المحاضرات والورش التدريبية في مجال العلاقات العامة والإعلام
- حصلت على العديد من الجوائز والشهادات التقديرية من الدولة في أعياد العلم للخريجين المتفوقين، وتكريم الإعلاميين المتميزين.

للتواصل مع المؤلفة

البريد الالكتروني

wejdan.fahad@gmail.com

twitter: @wejdanjassim

الغلاف بعدسة : أسامة العبسي

رقم الناشر الدولي : ISBN 978-99958-3-055-7

رقم الإيداع بإدارة المكاتب العامة : د.ع 2012/10387 م

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ، انك أنت العليم الحكيم»

صدق الله العظيم

«سورة البقرة الآية ٣٢»

بكل الاعتزاز أتقدم بإهداء الكتاب إلى كل عربي معتزا بعروبته وانتمائه لوطنه، مهما صادف من أزمات وكوارث ومحن ، إلا انه يتلمس السبل للخروج منها بأقل الخسائر الممكنة حفاظا على هويته وقوميته، وتراث وطني أوصوه الأجداد بحفظه والبناء عليه، خدمةً للأجيال القادمة .

ولأن الكتاب قد تمخض من رحم فكر ووجدان مخلص للعلم والعطاء ، فقد حظي بكل الرعاية والاهتمام من أساتذة أجلاء ساندوه في مهده حتى أبصر النور، وأضحى بين يديك أيها القارئ . وأولهم أسرة معهد البحرين للتنمية السياسية وفي مقدمتهم سعادة السيد نبيل بن يعقوب الحمر ،مستشار جلالة الملك للشئون الإعلامية ورئيس مجلس أمناء المعهد، وأفراد الأسرة السياسية والإعلامية البحرينية، و أسرتي الكريمة وأصدقائي. فإليهم جميعا أهدي هذا الكتاب، شاكرة ومقدرة وقوفهم معي وتشجيعهم الدائم، وأهديه إلى كل قارئ يثمن قيمة الفكر والمعرفة.

وجدان

المقدمة

أصبحت الأزمات جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، كما أصبح وقوع الأزمات من حقائق الحياة اليومية، ولم يعد يقتصر مفهوم الأزمة على الأزمات الكبرى المعروفة والمؤثرة دولياً، بل أن هناك أزمات قد يتعرض لها الإنسان في مشوار حياته الشخصية أو الأسرية، أو قد تتعرض لها كافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بعلم أو فن إدارة الأزمات، على اعتبار أن الجميع قد يكونون أحيانا عرضة للأزمات .

وعادة ما تكون الأزمات الكبرى من اختصاص رجال الدولة، ولكن هناك أزمات صغرى قد يكون جزء كبير من المجتمع مسؤولا عنها إن لم يكن المجتمع كله .

والأزمات بشكل عام ليست وليدة العصر الحديث بل هي قديمة قدم المجتمع البشري ،وإذا كان الإنسان يشعر في بعض الأحيان بزيادة الأزمات في العصر الحديث، فإن مرد ذلك هو تطور الحياة ، فالأزمات شأنها شأن أي شيء آخر يتطور، وغالبا لا يتم اكتشافه إلا ساعة حدوثه، ومن ثم يتطلب وضع الخطط اللازمة لدرء مخاطره، وهذا في حد ذاته انعكاس لرغبة الإنسان في التقدم والتطور، ولذا فليس مصادفة ملاحظة تطور العلوم المتعلقة بإدارة الأزمات والكوارث خاصة في البلدان المتقدمة عموما عن الدول النامية، واستفادة تلك البلدان المتقدمة من التطورات العلمية الحديثة في التعامل مع الأزمات والكوارث لمعالجة الأخطار الناجمة عنها،رغم أن الأزمات والكوارث في البلدان النامية أكثر عددا وأشد خطورة، ورغم أنها تحصد في طريقها الآلاف من الأرواح فضلا عن تدمير الممتلكات،وذلك لضحالة الاستعدادات وافتقاد الإمكانيات العملية لمواجهة المخاطر المباغتة .

ففي البلدان النامية مثلا يهتز المجتمع بأسره كلما حدثت أزمة أو كارثة،وربما يتساءل الناس في قرارة أنفسهم أحيانا لماذا تقع كل هذه الأزمات والكوارث؟ أليست هناك نهاية لهذا المسلسل ؟ ألم نتعلم من الأحداث السابقة دروسا تكفي لمواجهة الأزمات والكوارث القادمة ؟

ولكن في الغالب هذه الأزمات لا تنتهي بكل أسف إلى إجراءات ونظم وتشريعات كفيلة بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه بقدر الإمكان أو الاهتمام بالتخصص العلمي المناسب والمعرفة الفنية لمجابهة ما قد يحدث مستقبلا ، مع أن مجال إدارة الأزمات قد يحتاج إلى خبرات خارجية غير متوفرة محليا، ممن لديهم المعرفة والمعلومات الكافية عن الأزمات من

واقع الخبرات التي مروا بها في أزمات مشابهة لبلدانهم أو مؤسساتهم بمنأى عن الكوارث والأزمات، وحينما تقع إحداها فإنه يبدو أمامها قلقا مشلول الفكر، مترددا ومن ثم عاجزا عن اتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة ، وغالبا ما يلجأ إلى استخدام الوسائل الدفاعية وإلقاء اللوم على الغير والبحث عن مسببات الأزمة دون مواجهتها، متناسيا في تلك اللحظة أن السيطرة على الأزمة والعلاج الناجح للحد من آثارها السلبية يقتضي أولا وقبل كل شيء مواجهة من خلال صدور قرارات سريعة ومدروسة بعناية طبقا للخطة العملية الموضوعة لمجابهة مثل تلك الحالات، وتحقيق اكبر قدر من معدلات النجاح للسيطرة على الأزمة أو الكارثة أو الحد من آثارها السلبية، وهذا لا يتأتى إلا باكتساب المختصين درجة عالية من اليقظة والحذر تمكنهم من الوصول إلى كل ما يمكن من المعلومات ذات الصلة، واستقراء هذه المعلومات بعناية دون تمييز بهدف الوصول إلى البديل الأنسب من بين الخيارات المتاحة .

إن هذا التحدي الكبير الذي يجابهه المختصون برعت اللغة الصينية في استيعابه، إذ رمزت إليه بكلمتين هما : «الخطر» و «الفرصة» التي يمكن استثمارها، والبراعة في ذلك تكمن في تصور إمكانية تحويل الأزمة أو الكارثة وما يتبعها من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية، ومن ثم فأن ذلك يعد بمثابة استثمار للأزمة باعتبارها فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة .

لقد اهتمت كثير من المعاهد والمؤسسات والمراكز البحثية في دراسة هذا الموضوع ، كما أن كثير من جهود الباحثين العرب والأجانب لفتت انتباه من يعنيهم الأمر مثل صناع القرار ورجال السياسة ومدراء الشركات والمؤسسات إلى أهمية دراسة الأزمات والكوارث دراسة علمية، والاستفادة من الخبرات البشرية العربية وغير العربية في هذا المجال .

ونظرا لتشعب البحث وتداخله فقد آثرت أن أسهم مساهمة متواضعة في هذا المجال وأقدم رؤية معاصرة عن دور الإعلام في مواجهة الأزمات، من خلال التركيز على أهم واكبر أزمة سياسية وأمنية عرفتها البحرين في الألفية الجديدة، آملة أن أقدم للقارئ الكريم شرحا مفيدا وموجزا عن إدارة الأزمات ،والتخطيط الإعلامي في مواجهة الأزمات والكوارث .

فالإعلام المحترف هو الذي يصنع وعي الشعوب أو يعيد تصنيعه ما بين كل الأجيال، والإعلام الواعي هو انعكاس لحضارات الأمم ومرآة للشعوب، والإعلام المتطور هو أداة التواصل بين الثقافات المختلفة و تبادلها.

الإعلام كلمة من خمسة أحرف قد لا توحي بدوره الجبار، إنما في حقيقة الأمر هذا الإعلام

له أجندات وأدوات وله قوة لا تملكها الجيوش، وله سلطة اختراق تفوق كل سلطات أجهزة الاستخبارات .

ويذهب بعض الإعلاميين في رأيهم إلى أن الإعلام أداة بلا ثوابت، يصنع قيمه وأخلاقياته من سياسات الدول وخزائن الأموال وعقول الخبراء، لذا يعتبر الإعلام شاهدا على قوة الدول أو مفصل ضعفها عندما يكون فاعلا آو خاملا . وهو الذي يصنع الحقائق من الأكاذيب ويصنع الأكاذيب من الحقائق، ويردد نبض الشارع ويصنع صوت الحكومات كيفما أديرت دفته .

وحري ونحن نتعرض للأزمات من خلال اكبر أزمة سياسة وأمنية شهدتها البحرين في التاريخ المعاصر أن نرصد بدقة أداء الإعلام المحلي و الدولي مع الأزمة وتفاعله معها. والأهم من ذلك كيف انعكس تأثير الإعلام على المجتمع البحريني بما يحفظ أمنه ووعيه من الاختراق واستقراره ووحدته من التشتت .

أتمنى أن يضيف هذا الكتاب إضافة وقيمة نوعية للمكتبة العربية، ويرفد سلسلة الكتب الإعلامية المختصّة في علم إدارة الأزمات والكوارث .

وجدان

الفصل الأول

مدخل دراسة الأزمات والكوارث

مفهوم وتعريف الأزمة

يعد مفهوم الأزمة واحدا من المفاهيم التي يصعب تحديدها، وتكمن الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة في شمولية طبيعتها واتساع نطاق استعمالها لتشمل مختلف صور العلاقات الإنسانية السلبية في كافة مجالات التعامل وعلى قدر مستوياته ، وعادة ما ترتبط الأزمة بالإحساس بالخطر والتوتر وأهمية عنصر الوقت اللازم لاتخاذ قرارات وإجراءات المواجهة.

وتعريف الأزمة موضوع على جانب كبير من الأهمية فهو يكتسب أهميته من خلال احتياجات المنظمات والبيئة أن يتوفر لها تعريف واضح يحدد لها ما يمكن اعتباره أزمة وذلك بعد دراسة المخاطر التي يمكن أن تتولد من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتحديد واضح ورؤية سليمة لأهدافها التنظيمية والثقافة التي تعمل تحت ظلها، وهذا يتيح للمنظمة تشخيص أي حدث كأزمة أو مشكلة بسيطة لا ترقى لمستوى الأزمات. كما أن تعريف الأزمة يجب أن يتضمن الجانب السلبي والايجابي لها ، فهي تتيح الفرصة للتحسين والتعلم .

واهم التعريفات التي وردت للأزمة :-

الأزمة عبارة عن « حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة « [1]

والأزمة تعني وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى مرحلة تهدد بحدوث تحول جذري في هذه العلاقة كالتحول من السلم إلى حرب أو تفكيك التحالفات أو تصدع العلاقات في المنظمات الدولية .[2]

وهي حالة غير مستقرة يترتب عليها نتيجة مؤثرة، وتتضمن أحداثا سريعة ومتلاحقة تهدد القيم أو الأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة .[3]

وهي أحداث سريعة متلاحقة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار والاضطراب في النظام القائم

---

١. الشعلان، فهد أحمد (٢٠٠٢) .إدارة الأزمات:الأسس – المراحل –الآليات .ط٢ ، الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،ص٢٦

٢. العماري،عباس رشدي(١٩٩٣) .إدارة الأزمات في عالم متغير .القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر .ص٢٦

٣. البريدي ، عبدالله عبدالرحمن (١٩٩٩) . الإبداع يخنق الأزمات :رؤية جديدة في إدارة الأزمات .الرياض : بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع ،ص٢٢

وتزيد من احتمالية اللجوء للعنف[٤] وتتطلب ردود أفعال غير تقليدية [٥] والأزمة عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام،وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه.[٦]

ويلاحظ من استعراض هذه التعريفات أن أهم ملامح الأزمات تتمثل فيما يلي :

١. وجود خلل وتوتر في العلاقات .
٢. الحاجة إلى اتخاذ قرار.
٣. صعوبة التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة .
٤. نقطة التحول إلى الأفضل أو الأسوأ.

خصائص الأزمات

تتسم الأزمات بصفة عامة ببعض الملامح المشتركة التي تحدد مدى إمكانية قبولها كأزمة، وفي رأي (لويس كمفورت) فأن هنالك ثلاث سمات لأزمات وكوارث تلعب دورا في إعاقة جهود المعالجة تخطيطا وتنفيذا وهي عامل الشك وعدم التأكد uncertainty وعامل التفاعل interaction وعامل التشابك والتعقيد . complexity . [٧]

وفي الواقع أن الكوارث والأزمات تتصف بعدة خصائص لعل من أبرزها :

إن مصدر الخطر أو الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متعاقبة ومتسارعة .

٥. إنها تتسبب في بداية حدوثها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانات الفعل لمواجهتها .
٦. إن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في الحلول المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة نظرا للضغط النفسي ولندرة المعلومات أو نقصها .
٧. بما أن ألازمة تمثل تهديدا لحياة الإنسان وممتلكاته فإن مجابهتها تمثل واجبا مصيريا .
٨. إن مواجهة الأزمة تستلزم خروجا عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو

---

٤ الضحيان ،عبدالرحمن بن ابراهيم (٢٠٠١) .إدارة الأزمات والمفاوضات :المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية .المدينة المنورة :دار المآثر .ص٩٣

٥ الحملاوي ،محمد رشاد (١٩٩٧) .إدارة الأزمات .ابوظبي . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .ص١٤

٦ هلال،محمد عبدالغني حسن (٢٠٠١) مهارات إدارة الأزمات: الأزمة بين الوقاية والسيطرة عليها .ط٣ ،القاهرة:مركز تطوير الأداء والتنمية ص٩.

٧ الشعلان،مرجع سابق ص ٥٦

نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجبرية المترتبة على التغيرات الفجائية .

٩. إن مواجهتها تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفاعلة التي تهيئ التنسيق والفهم الموحد من جميع الإطراف المشتركة ذات العلاقة .

١٠. المفاجأة العنيفة.

١١. التعقيد والتشابك والتداخل،حيث تتشابك أحداث الأزمات بشكل قد يتعدى سبب نشأتها، بل قد يتجاوز طبيعة الأحداث وذاتيتها [٨]

١٢. قصور المعلومات وعدم وضوح الرؤية لدى متخذ القرار .

١٣. سيادة حالة الخوف [٩]

إدارة الأزمات

علم إدارة الأزمات هو أحد العلوم الإنسانية التي ازدادت أهمية في عصرنا، وهو علم إدارة توازنات القوى ورصد حركاتها واتجاهاتها، وهو أيضا علم المستقبل، وعلم التكيف مع المتغيرات ، وعلم تحريك الثوابت وقوى الفعل في المجالات الإنسانية كافة، كما أن إدارة الأزمات علم وفن في آن واحد، وهي علم بمعنى إنها منهج له أصوله وقواعده، وهي فن بمعنى أن ممارساتها أصبحت تعتمد على مجموعة من المهارات والقدرات فضلا عن الابتكار والإبداع .

وقد ازدادت الأزمات في عصرنا بعد أن أصبح عالم الأزمات جزءا منا وازداد الوضع تعقيدا نتيجة إصرار العديد من القوى الفاعلة دوليا وإقليميا على تحقيق أهدافها من خلال إثارة وافتعال الأزمات management by crisis ، والذي يعني أن أحد الأطراف يريد تحقيق هدف ما من خلال الأزمة، وتصبح الأزمة بهذا المعنى فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع ، ولكنه وإذا ما فشل هذا الطرف في تحقيق ما يريده يجد مدبر الأزمة نفسه وقد أصبح في مأزق حقيقي. ١٠

٨.محمد،المعتز شاكر (١٩٩٧). الأزمة الأمنية بين التخطيط والمواجهة .المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث المنعقد في جامعة عين شمس في الفترة من ٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، القاهرة ،ص٥.

٩. الخضري ،محسن أحمد (١٩٩٠) إدارة الأزمات .القاهرة .مكتبة مدبولي ،ص ١٩

١٠ خضور، أديب (١٩٩٩) .إدارة الأزمات .القاهرة :مكتبة مدبولي ،ص ١٠

لذلك تحتاج عملية مواجهة الأزمات إلى إدارة صلبة قادرة على الاستجابة والتحدي، وعدم الخضوع للقوى والتأثيرات التي أفرزتها الأزمة، ومواجهة الخطر الذي تفرزه، فإدارة الأزمة بفاعلية ونجاح ترتبط إلى حد كبير بفن التعامل مع المواقف الأزموية المختلفة [١١]

وهناك عدة تعريفات لإدارة الأزمات نورد هنا بعضا منها :

١. إدارة الأزمات تعني العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة، لا تضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية، ويقصد بالنزاع هنا أي نزاع نشأ على أي مستوى من مستويات العلاقات الإنسانية وفي أي مجال من مجالاتها من العلاقات الأسرية إلى الأنماط المختلفة من العلاقات الدولية .[١٢]

٢. إدارة الأزمات هي العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد التغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمات، وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة لمنع أو الإعداد للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والتقليل من الأضرار للمنظمة وللبيئة و العاملين مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وأخيرا دراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها أو تحسين طرق التعامل مستقبلا مع محاولة تنظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة ممكنة .

٣. إدارة الأزمة هي عملية خاصة من شأنها إنتاج استجابة إستراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقا والمدربين تدريبا خاصا والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.

ومن خلال هذه التعريفات المختلفة يمكن تحديد عناصر إدارة الأزمة بما يلي :-[١٣]

١. استجابات إستراتيجية لمواقف الأزمات .

٢. تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفوءة والمدربة تدريبا جيدا في مجال مواجهة الأزمات .

١١ الخضيري ،مرجع سابق ،ص ١١٣

١٢ الشعلان ،مرجع سابق ، ص ٢٩

١٣ الشعلان ،مرجع سابق ص ٣٥

٣. تهدف إدارة الأزمة إلى تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى ،حيث أن الوفورات التي تتحقق من خلال إدارة الأزمة تزيد إلى حد كبير على تكاليف مواجهة الأزمة .

٤. إنها عملية إدارية تستخدم الأسلوب العملي في اتخاذ القرار.

وتتجلى مظاهر عدم الكفاءة في إدارة الأزمة في النقاط التالية :

١. سوء التقدير لمركز الخصم أو خطورة الحدث .

٢. سوء التحليل لمعطيات الواقع الإقليمي .

٣. الافتقار إلى الكفاءة في وضع خطة إستراتيجية للتعامل مع الأزمة.

٤. غلبة التطرف في الشعور الوطني

٥. الخطأ في اختيار الوقت المناسب لتفجير الأزمة ١٤

أسباب الأزمات

تتنوع الأسباب المنشأة للأزمات نفسها ، هناك مسببات داخلية وأخرى خارجية، ذاتية وموضوعية، شخصية وعامة، تخطيطية وتنفيذية، وبرغم تنوع هذه الأسباب فأن من الممكن تسليط الضوء على أهمها التي تكرر وقوفها خلف العديد من الأزمات والكوارث التي حلت بالأنظمة والكيانات ومن ذلك :[١٥]

١- سوء الفهم :

يمثل سوء الفهم أحد أسباب نشوء الأزمات وفي مثل هذه الأزمات يكون الحل سهلا بمجرد إيضاح الحقيقة .

وينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين : أولهما: المعلومات المبتورة ، وثانيهما: الشروع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل إيضاح حقيقتها .

٢- سوء الإدراك:

يمثل الإدراك مرحلة استيعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور المعروضة، وهو بذلك يعد أحد مراحل السلوك الرئيسية، وعن طريق هذه المرحلة يتخذ السلوك والتعرف تجاهه شكلا ومضمونا ، فإذا ما كان هذا الإدراك غير سليم أو نجم عن تداخل في الرؤية والتشويش، فانه يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذه القائد الإداري.

---

١٤ عثمان،عثمان (١٩٩٥). مواجهة الأزمات .القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ، ص٢٥

١٥ الشعلان :مرجع سابق ،ص ٤٣

٣- سوء التقدير والتقييم :

وهي أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات ، خاصة المجالات العسكرية ، حين يكون أحد أطراف المعركة الحربية الوشيكة الحدوث ضحية سوء تقديره وتقييمه للطرف الآخر، والتقدير الأزموي ينشأ فعلا من خلال جانبين أساسين هما:

أ- المغالاة والإفراط في الثقة الفارغة بالنفس، وفي القدرة الذاتية في مواجهة الطرف الأخر والتغلب عليه .

ب- سوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به والتقليل من شأنه .

٤- الإدارة العشوائية :

وهذا النوع من الإدارة يعمل ليس فقط كسبب وباعث للأزمات ، ولكن أيضا وبدرجة أشد خطورة كمدمر للكيان الإداري ومحطم لإمكانياته وقدراته، ومن أمثلته سوء التخطيط وعدم احترام الهيكل التنظيمي للمنشأة وقصور التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات، وعدم وجود التنسيق،وإشاعة الصراع الداخلي بين الأفراد والكيان الإداري، وبالتالي إحداث علامة انفصام بين مصالح العاملين في الكيان الاداري .

٥- الرغبة في الابتزاز :

يقوم بهذا النوع من الأساليب جماعات الضغط وجماعات المصالح لجني المكاسب غير العادلة من الكيان الإداري، ووسيلتها الفعالة في ذلك هي صنع الأزمات المتتالية للكيان الإداري المستهدف،وإخضاعه لسلسلة متوالية ومتصاعدة ومتلاحقة من الأزمات التي تجبر متخذ القرار على الانصياع لهم .

٦- اليأس :

يعد اليأس في حد ذاته (الأزمات) التي تشكل شبه خطر داهم على متخذ القرار ، كما قد يكون على مستوى الدول أيضا باعثا على أزمات طاحنة عنيفة ومدمرة بشدة ،وذات تكلفة باهظة، واخطر أوقات اليأس بين الدول أزمات الدول التي في حالة حرب طويلة الأمد .

٧- الإشاعات :

وهي أهم مصدر من مصادر الأزمات، بل أن كثيرا من الأزمات ما يكون مصدرها الوحيد إشاعة أطلقت بشكل معين، وتم توظيفها بشكل معين ، ويتم تسخير الإشاعة باستخدام مجموعة حقائق صادمة قد حدثت فعلا ، وملموسة من جانب قطاع كبير من الأفراد، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة من المعلومات و البيانات الكاذبة والمضللة ، وإعلانها في توقيت معين ، وفي إطار مناخ وبيئة محيطة تم إعدادها بشكل معين ، وخلال استغلال حدث معين يفجر الأزمة .

٨- استعراض القوة:

وهذا المسبب النشط يتم من جانب الكيانات الكبيرة لتحجيم الكيانات الصغيرة ، كما أنه يتم من جانب الكيانات الإدارية الطموحة عندما تحوز بعض عناصر القوة، وترغب في قياس رد فعلها أو اختبارها واختبار مدى تأثيرها على الكيانات الأصغر، وعلى مدى رد فعل الكيان الأكبر حجما ، ومن ثم تبدأ بعملية استعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث دون حساب للنتائج والعواقب، وتتدخل جملة عوامل غير منظورة فتحدث الأزمة ، وتتفاقم مع تتابع الأحداث وتراكم النتائج .

٩- الأخطاء البشرية :

وهي أحد الأسباب لنشوء الأزمات سواء في الماضي أو الحاضر أوالمستقبل فحادث انفجار مكوك الفضاء (تشالنجر) وما نتج عنه من أزمة عنيفة في الثقة في بعض الهيئات المشرفة على برنامجه ، وما أحدثته الأزمة من صدمة في كيان المجتمع الأمريكي ، كان باعثه الأساسي خطأ بشري يعود إلى سيادة مناخ عمل غير مناسب.

١٠ – الأزمات المخططة :

ويطلق عليها أيضا الاختناقات الازموية المخططة ، حيث تعمل بعض القوى المنافسة للكيان الإداري على تتبع مسارات عمل هذا الكيان ،ومن خلال هذا التتبع يتبين لها عمليات التشغيل ومراحل الإنتاج و التوزيع واحتياجات و ظروف كل مرحلة من هذه المراحل ومن ثم يمكن أحداث أزمة مخططة .

١١ - تعارض الأهداف :

أن تعارض الأهداف بين الإطراف المختلفة مدعاة لحدوث أزمة بينهم خصوصا إذا جمعهم عمل مشترك فكل طرف ينظم إلى هذا العمل من زاويته والتي قد لا تتوافق مع منظور الطرف الآخر فتتعارض الأهداف وتحدث الأزمة .

١٢-تعارض المصالح :

هي أيضا من أهم أسباب حدوث الأزمات على النطاق الدولي أو المحلي، أو حتى داخل الشركات ووحدات النشاط الاقتصادي صغيرة الحجم ،حيث أن لكل دولة مصالحها،ولكل فرد أيضا مصالحه فإذا ما تعارضت المصالح بشكل شديد ،برز الدافع لإحداث ونشوء الأزمة .

الفرق بين الأزمة والكارثة

إن للأزمات مؤيدين ومعارضين داخليا وخارجيا ، منهم من يحاول إخماد هذه الأزمات

ومنهم من يحاول سكب الزيت على النار، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالبا لا يكون لها مؤيدون .وثمة ملاحظة أخرى قد تعين على التمييز بين الأزمات والكوارث وهي إننا نحاول في الأزمات اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمة، ربما ننجح وربما نخفق تبعا لعدة متغيرات، أما في الكارثة فأن جهدنا غالبا ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل مع آثارها .

ويوضح الجدول التالي الفروق بين الأزمات و الكوارث:

عناصر المقاومة	الأزمة	الكارثة
المفاجأة	تصاعدية	كاملة
الخسائر	معنوية وقد يصاحبها خسائر بشرية ومادية	بشرية ومادية كبيرة
أسبابها	إنسانية	غالبا طبيعية وأحيانا إنسانية
التنبؤ بوقوعها	إمكانية التنبؤ	صعوبة التنبؤ
الضغط على متخذ القرار	ضغط وتوتر عالي	تفاوت في الضغط تبعا لنوع الكارثة
المعونات و الدعم	أحيانا وبسرية	غالبا ومعلنة
أنظمة وتعليمات المواجهة	داخلية	محلية و إقليمية و دولية (أنظمة الحماية المدنية)

ويفرق الدكتور فهد الشعلان بين الأزمة والكارثة باعتبار أن الأزمة قد يكون لها مؤيدون، بينما الكارثة لا يوجد لها مؤيدين، كما أن الأزمة يمكن تلافي آثارها بعد وقوعها، والأزمة قد تفضي إلى كارثة كقيام المتظاهرون حول مشكلة ما بإضرام النيران في المصانع أو تحطيم شبكات المياه و الكهرباء،كما أن الكارثة قد تولد أزمات متنوعة نتيجة تحطم المنازل والممتلكات وتلف الزرع مما يهدد بنقص الغذاء ،فضلا عن التشرد وانتشار عمليات النهب و السلب ،كما أن الأزمة اشمل و اعم من الكارثة ،فالكارثة تعد جزء من الأزمة .[١٦]

أنواع الأزمات

الواقع أن تصنيف الأزمات يعتمد في الأصل على الجانب الذي ننظر منه إلى الحادثة، كما يتأثر هذا التصنيف بطبيعة الحقل والتخصص،وقد تعددت تصنيفات الأزمات بتعدد الكتاب والباحثين في هذا المجال :

ويمكن تصنيف الأزمات إلى الآتي:-

١٦ الشعلان :مرجع سابق ص٣٧

١- حسب طبيعة الحدوث: درجت معظم الدراسات على تقسيم الأزمات حسب طبيعة الحدوث إلى قسمين رئيسين:

أ- أزمة بفعل الإنسان: وهي تلك الأزمة الناشئة عن فعل إنسان مثل حوادث تلوث البيئة ومنها تسرب الإشعاع أوالمواد الكيماوية والصناعية إلى الهواء والأرض والماء، وكذلك الحرائق الكبيرة وغيرها.

ب- أزمة طبيعية: وهي أزمة التي لا دخل للنشاط الإنساني بحدوثها مثل الزلازل والفيضانات والجفاف .

وإلى جانب هذا التقسيم الرئيسي للأزمات فأن هناك من يقسمها إلى فروع أكثر دقة حسب الأسس التالية:

٢- من جهة المستهدف بالاعتداء : الاعتداء على الشخصيات أو الممتلكات

٣- من جهة الهدف :كإرهاب الطرف الآخر أو الابتزاز

٤- من حيث مسرح الأزمة: أزمة خلقتها الظروف في مسرح الهدف أو أزمة حدد فيها مسبقا مسرح الحدث الذي وقعت فيه

٥- من جهة المصدر: مثلما يحدث عندما ي

٦- تم تفجير في بلد ما لاعتبارات معينة لها أهميتها في بلد آخر وأزمة لها جذورها في بلد الحادث سواء كانت هذه الجذور سياسية أو غيرها .

٧- من حيث العمق: أزمة سطحية غير عميقة هامشية التأثير أو أزمة عميقة متغلغلة جوهرية وهيكلية التأثير .

٨- من حيث التكرار:أزمة ذات طابع دوري متكرر الحدوث وأزمات فجائية عشوائية وغير متكررة.

٩- من حيث المدة : أزمات قصيرة الأمد وأزمات طويلة الأجل.

١٠- من حيث الآثار: آثار ذات خسائر مادية وبشرية ومعنوية مختلطة.

١١- من حيث القصد: أزمات عمدية تحيكها إحدى القوى وتنفذها لتحقيق أهداف معلومة ، وأزمات غير عمدية وإنما نتيجة إهمال أو سوء تقدير، وأزمات قضاء وقدر لا حيلة للإنسان فيها.

١٢- من حيث مستوى المعالجة: أزمة محلية تتعلق بدولة واحدة ،وأزمة إقليمية تتعلق بعدة دول في المنطقة،وأزمة دولية تتعلق بعدة دول أجنبية.

١٣- من حيث المظهر: الأزمة الزاحفة وهي أزمة تنمو ببطء ولكنه نمو محسوس، ولا يملك متخذ القرار وقف زحفها نحو قمة الأزمة وانفجارها. والأزمة العنيفة الفجائية

هي أزمة تحدث فجأة بشكل عميق، وتأخذ طابع التفجر المدوي،والأزمة الصريحة العلنية أو المفتوحة، وهي أزمة لها مظاهرها الصريحة العلنية الملموسة بحيث يشعر بها كل أطرافها والمحيطون بها منذ نشأتها وهي أكثر أنواع الأزمات انتشارا، والأزمة الضمنية المستترة وهي اخطر أنواع الأزمات وأشهرها تدميرا ، فهي أزمة غامضة في كل شيء أي أسبابها وعناصرها وأطرافها و العوامل التي تساعد على تفاقمها.

مراحل الأزمة وعوامل إدارة الأزمة

تناول عدد من الباحثين والمهتمين بإدارة الأزمات هذا المفهوم على اعتبار أنه المراحل التي تمر بها إدارة الأزمة،أو ما يطلق عليه إدارة الأزمات crisis management

١- مراحل تطور الأزمة :

أوضح Fink ١٩٨٦ أنه يمكن النظر للأزمة كمرض يمر بالمراحل التالية :-

- مرحلة الأعراض المبكرة: ويتم التعرف على الأزمة في هذه المرحلة عن طريق اكتشاف إشارات الإنذار، يتم هذا عادة بعد وقوع الأزمة وعند دراسة أسبابها.وفي بعض الأحيان يكون الإنذار غير مباشر ومن الصعب تحديده وفي أحيان أخرى يكون واضحا .
- مرحلة الأزمة الحادة acute crisis stage : في حالات كثيرة تكون هذه هي نقطة اللاعودة ،في هذه المرحلة لا يمكن استعادة الأرض التي فقدت،ومن ابرز سمات هذه المرحلة الانهيار السريع والحاد الذي يصاحبها.وسرعة الانهيار تعتمد إلى حد كبير على نوع الأزمة.
- مرحلة الأزمة المزمنة chronic crisis stage : يستخدم المديرون المرحلة هذه الفترة للإدارة وتحليل الأمور الصحيحة والخاطئة واغتنام الفرص المتاحة.
- حل الأزمة crisis resolution stage: هذه المرحلة الأخيرة للأزمة ولكنه يجب التنبه إلى أن الأزمات تتطور في شكل دائري وربما يكون الضوء الذي نراه ونعتقد أنه النهاية هو علامة إنذار لأزمة أخرى وقادمة. ودورة الأزمة تجعل من الصعب الرؤية أين ومتى تنتهي .

٢- مراحل إدارة الأزمات : crisis management phases

تتفق اغلب الكتابات على أن إدارة الأزمات أو الكوارث تمر بأربع مراحل أساسية.

أ- تلطيف أو تخفيف حدة الأزمة mitigation: على الإدارة في هذه الحالة تحديد ما هو مطلوب عمله،وأين يكمن الخطر،وكيفية تحديده، وأخيرا تحديد البرنامج المطلوب للتخفيف من حدة ودرجة الخطر .

ب- الاستعداد والتحضير preparedness: وفي هذه المرحلة تقوم الإدارة بتطوير خطة المواجهة وتدريب العاملين على تنفيذها بهدف تقييم حجم الأضرار المتوقعة مع تحديد

المواد الأساسية المطلوبة لمواجهتها.

ج- المواجهة response: وتقوم الإدارة هنا بتوفير الخدمات الضرورية المساعدة ، والسعي لتقليص دائرة الضرر والاهتمام بتيسير عملية المواجهة بالشكل الذي يضمن التقليص من حدة المشاكل التي تنشأ بعد انتهاء الأزمة وبدء مرحلة إعادة التوازن.

د- إعادة التوازن recovery: وتتركز مهمة الإدارة هنا في توفير الدعم اللازم الضروري خلال الفترة الأولية من إعادة التوازن بغرض إعادة الحيوية إلى الأنظمة التي تغيرت طبيعتها خلال مرحلة المجابهة لكي تعود المؤسسات للعمل بشكل تدريجي و طبيعي،وحتى يعود الوضع ككل إلى حالته الطبيعية .كما يمكن تقسيم المراحل التي تمر بها إدارة الأزمة إلى ما يلي :

- مرحلة ما قبل الأزمة
- مرحلة التعامل مع الأزمة
- مرحلة ما بعد الأزمة [١٧]

١٧ الشعلان، مرجع سابق ص١٥٤

الفصل الثاني

التخطيط الإعلامي في مواجهة الأزمات

ماهية الإعلام

ليس هناك تعريف محدد لمفهوم الإعلام أو لماهية العمل الإعلامي وذلك لسببين رئيسين: أولهما اتساع مفهوم الإعلام وتداخله في كثير من مجالات وأنواع النشاط الاتصالي الإنساني، وثانيهما لاختلاط الإعلام بالعلاقات البشرية بأنواعها المختلفة، ولهذا يصعب تحديد تعريف موحد لدوره الثقافي والاجتماعي، لكنني سأورد عدة تعريفات نخلص في مجملها إلى توضيح دوره الثقافي والاجتماعي وصولا إلى تحديد غايات الممارسة الإعلامية، ومن التعريفات التي وردت في كتب الإعلام :

إن الإعلام عملية يترتب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تخاطب عقول الجماهير وعواطفهم السامية وترتقي بمستوى الرأي العام بالتنوير والتثقيف، مستخدما الشرح والتفسير والجدل المنطقي .

وعليه يقصد بالإعلام تزويد المتلقين بالمعلومات والحقائق الكفيلة بتوسيع آفاقهم،ويقصد بالمعلومات والحقائق المضمون الذي يعمل على تنوير المتلقين ويساعدهم على اتخاذ القرار المناسب ، ويدخل بذلك في العملية الإعلامية الآراء والحقائق والتوجيه والإقناع .[١٨]

وعلى هذا فأن التأثير في المتلقي أو المستقبل هو هدف عملية الإعلام، فالرسالة الإعلامية التي لا تحظى باستجابة المستقبل لا تعتبر اتصالا ، والاستجابة هي إحداث تغيير على الصورة الذهنية للمستقبل عن طريق الأخبار والمعلومات والحقائق، وإدراك المتلقي لمضمونها، وهذا الإدراك يحركه أو يحفزه على الاستجابة .

وقد شاع بين الدارسين تعريف «اوتو جروت» الألماني الذي عرف الإعلام بأنه «التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت «، فالإعلام عملية ثقافية تجري في بيئة معينة مؤثرة فيها أو متأثرة بها، وهنالك تفاعل مستمر بين وسائل الإعلام والمجتمع، وعلى هذا النحو فإن الإعلام يعد عملية ووظيفة اجتماعية تهدف إلى تنوير الرأي العام، ولقد اتجهت أنظار الكثير من المفكرين إلى العناية بالدراسة النظرية التحليلية والجوانب العملية التطبيقية لمختلف العمليات التي من شأنها أن تؤثر في المضمون العقلي للأفراد وتبدل من روح الجماعة وتخلق رأيا عاما قادرا على التكيف مع ما تمليه الاتجاهات والقضايا،إذ أنها تسعى إلى بلوغ مرحلة متقدمة تسهم فيها الجماعات المختلفة في تحقيق غايات التقدم والنمو بالمفهوم الواسع للكلمة .[١٩]

ومن الحقائق العلمية التي توصل إليها الإعلاميون « إن الإعلام ليس حياديا – نظريا

---

١٨ الشنقيطي ، سعيد محمد ساداتي (١٩٩٣) .مدخل إلى الإعلام .الرياض :دار عالم الكتب .ص ٧

١٩ التكلاوي ،احمد (١٩٩٦) . المدخل السيوسولوجي .ط٢،القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٢ .

وتطبيقيا- بل هو في جوهره علم قيموي «نسبة إلى قيم» باعتباره احد فروع العلوم الاجتماعية وباعتبار تعلقه الشديد بالفكر البشري الذي يحركه وفق تصوراته ومفهوماته .[٢٠]

غير أن التأثير الاجتماعي عبر وسائل الإعلام لا يأتي بمعالجة موضوع ضخم فضفاض، وإنما يتسنى هذا إذا تناول المرسل موضوعا صغيرا أو عنصرا محددا من عناصر السلوك البشري يحاول تعديله.[٢١]

إن الهدف النهائي من حملة ما ،ليس صياغة الرسائل ولا إظهار البلاغة أو منفعة الوسيلة .لكن الهدف هو إحداث التعرف المطلوب من قبل الجمهور الموجه إليه الرسالة .

وقد حدد الدكتور جون مرستون (dr. John Morston) شروط الرسالة المؤثرة ومنها :

١- جعل الرسالة ذات لمسة وطعم إنساني

٢- استغلال عامل الوقت

٣- جعل الاتصال مؤثرا

٤- مواجهة الحقائق مهما كانت مؤلمة

٥- التأكيد على الفوائد الايجابية

٦- تكرار الرسالة عند الحاجة

٧- مقاومة الاتجاه نحو عدم الانتباه

٨- التركيز على قادة الرأي

٩- تهيئة المجتمع للرسالة

١٠- التأكد من تطابق الرسائل وعدم تعارضها من حيث المضمون

التخطيط الإعلامي

أ- مفهوم التخطيط الإعلامي :

التخطيط الإعلامي يعني اتخاذ التدابير العملية للاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحة والكفاءات الإعلامية لتحقيق أهداف واضحة ومستقبلية في إطار سياسة إعلامية محددة، وبإعداد برامج إعلامية متكاملة يجري الإعداد لها وتنفيذها تنفيذا فاعلا بأجهزة إدارية وتنظيمية وتقويمية قادرة.[٢٢]

---

٢٠ طاش ، عبدالقادر (١٩٩٤) .دراسات إعلامية .جدة .مكتبة الشروق .ص٢٨

٢١ التكلاوي ، مرجع سابق ص ٧٨

٢٢ سليمان ، محمود كرم (١٩٩٢). التخطيط الإعلامي في ضوء الإسلام .المنصورة :دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ص٢٢ .

والتخطيط الإعلامي يعتمد على البحوث العملية للتعرف على اتجاهات الجماهير و الظروف المحيطة بهم ، لذا فإن المتعارف عليه تمثيل الهيئات الإعلامية وقياداتها العليا في أجهزة وهيئات التخطيط، فالإعلاميون بحكم دراستهم للرأي العام وطرق قياسه يعرفون التوقيت المناسب لإصدار النظم و التعليمات الجديدة والإعلان عن المشروعات المتقدمة والآثار المتوقع أن تترتب على القرارات التي تتخذها السلطات العليا .[٢٣]

ب- أهمية التخطيط الإعلامي في مواجهة الأزمات :

يمكن للتخطيط الإعلامي المدروس أن يحدث انقساما بين العناصر المسببة للأزمة، وبالتالي تفتيتها وتفريقها، مما يترتب عليها ضعفها وعدم استفادتها من تجمعها معا للمواجهة،فتأثير وسائل الإعلام تأثير مباشر مثل الرصاصة التي تصيب الإنسان أو الحقنة التي تؤخذ تحت الجلد فتحدث تغييرا مباشرا .[٢٤]

وتعد الرسالة الإعلامية أداة مهمة من أدوات التأثير الإعلامي على الأفراد لتغيير سلوكياتهم واتجاهاتهم بهدف إنتاج سلوك معين مرغوب فيه ، وهذا ما يزيد من أهمية التخطيط الإعلامي لمواجهة الأزمات والكوارث بصفة خاصة ، فتغيير اتجاهات الأفراد نحو الأزمة أو الكارثة يتضمن تغيير مواقفهم تجاهها ، وهذا يعني نجاح التخطيط الإعلامي في استمالة الطرف المعادي في الأزمة، وكذلك في توحيد الجماهير وضمان تعاونها في مواجهة الكارثة، فضلا عن تعبئة كافة الجهود لتحقيق التعاون في مواجهة الأزمة أو الكارثة، مما يترتب عليه توفير أقصى درجة من فرص النجاح في عمليات المواجهة ،ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين مؤسسات الإعلام والمؤسسات الأمنية بهدف التخطيط الإعلامي لاستغلال وسائل الإعلام في التأثير الايجابي على الأفراد وتعبئة جهودهم في مواجهة الأزمات والكوارث من خلال انتقاء الوسيلة الإعلامية الأقوى في التأثير وتحديد الوقت الأنسب لبث الرسالة المؤثرة.[٢٥]

والتخطيط الإعلامي لمواجهة الأزمات والكوارث يعني الخطط الإعلامية التي يتم الإعداد لها مسبقا للقيام بها عند وقوع الأزمات والكوارث من خلال تحديد الجهود الإعلامية التي يجب القيام بها ومن يقوم بها ومتى وأين يتم القيام بها .فالغرض من التخطيط الإعلامي لمواجهة

٢٣ إمام ، ابراهيم (١٩٩٢) ،الإعلام والاتصال بالجماهير ،ط٣ ،القاهرة ،مكتبة الانجلو مصرية ،ص ٤٢

٢٤ سليمان ، مرجع سابق ،ص ٢٢

٢٥ المليص ،سعيد بن محمد (٢٠٠٢) ،التربية ودورها في السلوك الوقائي ،ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدفاع المدني التاسع عشر المنعقد في الفترة من ٢٢-٢٤ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ . ص ٢١

الأزمات والكوارث هو تقديم الدعم و المساندة الإعلامية الفعالة لفريق إدارة الأزمة ولذلك يتم إعداد الخطط الإعلامية مسبقا للاستفادة من عنصر الوقت وتلافي تداعيات الموقف،لأن الأزمات والكوارث تتسم بالسرعة في التحول والتغيير، والتخطيط الإعلامي في مرحلة مبكرة يتيح السرعة في التعامل مع الأزمات والكوارث، حيث أن استثمار الوقت والتعامل معه بحرص يمثل عاملا مهما في نجاح الجهود الإعلامية المبذولة لمواجهة الأزمات والكوارث.[٢٦]

وهذا يتطلب التخطيط الزمني للجهود الإعلامية المبذولة قبل وأثناء وبعد مواجهة الأزمات والكوارث، بمعنى تسجيل الخطوات والإجراءات التي يجب القيام بها.[٢٧] للاستفادة من الوقت في مواجهة الأزمات و الكوارث وتداعياتها ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة استمرار التخطيط الإعلامي لمواجهة الأزمات والكوارث ،سواء قبل أو أثناء الأزمة أو الكارثة لتوجيه الجماهير عبر وسائل الإعلام المختلفة وحثها على التعاون مع فريق إدارة الأزمة والمشاركة في عمليات الإنقاذ والإسعاف والإخلاء. وأتباع تعليمات الأمن والسلامة التي تقيهم من التعرض للأخطار، وهذا يحتم استمرارية التغطية الإعلامية في مواجهة الأزمات و الكوارث .[٢٨]

كما يجب أن يتضمن التخطيط الإعلامي لمواجهة الأزمات والكوارث تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة للإدلاء بكافة التصريحات حول الأزمة أو الكارثة، مع تجنب التعتيم الإعلامي غير المبرر لأنه يؤدي إلى نتائج عكسية من أخطرها انتشار الشائعات واختلاق الأخبار الكاذبة التي قد تخرج بالأزمة أو الكارثة عن نطاق السيطرة .[٢٩]

ج- أسس التخطيط الإعلامي :

نستطيع أن نستخلص القواعد والأسس العامة للتخطيط الإعلامي فيما يلي:

١- توضيح الخطة المطلوبة ومكانها و الفترة الزمنية لتنفيذها وهناك نوعان من الخطط :

أ- خطة دائمة متطورة : وهي التي توضع ويستمر استعمالها لمدة طويلة وتشمل

---

٢٦ شريف،منى صلاح الدين (١٩٩٨) ،إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء .دار العلم للملايين ،القاهرة ص١٢٩

٢٧ كوكس ،داني ،وهوفر جون (١٩٩٨) .القيادة في الأزمات (ترجمة هاني خلجة وريم سطاوي) الرياض . بيت الأفكار الدولية .ص٢٢٩

٢٨ رمضان ،حسام بن محمد ،والضلعان ،عبدالله بن محمد (٢٠٠٢) .تطبيقات المحاكاة الحاسوبية في التخطيط والتدريب على إدارة الكوارث والأزمات .مجلة البحوث الأمنية ،م١١ ،ع٢٢ ، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية ص ٢٠٥

٢٩ الشعلان ، مرجع سابق ،ص ١٨٠

السياسات و الإجراءات، ومتواصلة التجديد بمعنى الانتهاء من خطة ويعقبها البدء بخطة أخرى .

ب- خطة مؤقتة: وتتميز بالفرض الواحد لانجاز مهمة محددة ترتبط بفترة زمنية معينة ومن الأمثلة الإعلان الذي يتضمن تحذيرا من العقاقير التي يستعملها الطلاب خلال موسم الامتحانات لتزيد من تركيزهم .

٢-تحديد شكل الخطة الإعلامية وهذا الشكل يرتبط بالخطة الموضوعة والأهداف المنشودة من ورائها، وعادة ما تتخذ الخطة الإعلامية أحد الأشكال التالية:

أ- التناقض: أن تبدأ الحملة بدرجة عالية من التركيز والكثافة والانتشار وذلك لجذب الاهتمام العام ثم تأخذ في التناقص التدريجي إلى أن تصل إلى حد معين تثبت عنده إلى نهاية الفترة الزمنية المحددة لها .

ب- التزايد :أن تبدأ الحملة بتركيز محدد وكثافة ضعيفة ثم تأخذ في التزايد تدريجيا من حيث الحجم وعدد مرات التكرار ونوعية الوسائل الإعلامية المستخدمة حتى تصل إلى أعلى من الكثافة والتركيز وتثبت عندها .

ج- الثبات : أن تبدأ الحملة الإعلامية بمستوى ثابت وتستمر عليه طوال فترة تنفيذها سواء من حيث كثافتها وانتشارها .

د- التغيير والتذبذب : أن تبدأ الحملة قوية ثم تتناقص، أي أنها تتذبذب في درجة التركيز والانتشار وفقا لخطة زمنية محددة .

٣-تحديد الأهداف المراد تحقيقها : وللإعلام هدف عام يرمي إلى تحفيز المواطن للانتباه لهذا الهدف، ولكن ذلك لا يمنع من التركيز على أهداف أصغر تدخل في نطاقه، وتتجه إلى كل قطاع بما يناسبه، وبإيجاز يمكن القول بأهمية تحديد الأهداف بوضوح وعدم صياغتها في عبارات عامة دون تركيز .

٤- تحديد وسائل الإعلام وأشكالها: وهناك جانبان أساسيان تندرج تحتهما كافة وسائل الإعلام وأشكالها :

- الجانب الأول: هوالاتصال المباشر الذي يتم دون وسيط كاللقاءات الشخصية والمحاضرات والندوات .

- الجانب الثاني : وهو الاتصال الجماهيري من خلال وسائل الإعلام كالصحافة والإذاعة و التلفزيون وغيرها .

٥- تحديد الإمكانات والمواد اللازمة: وهو ما يعتبر الخطوة الأخيرة في تخطيط البرامج الإعلامية ويمكن إيجاز الإمكانات المطلوبة لتنفيذ خطة إعلامية في مجال ما كالتالي :

أولا : إيجاد العنصر البشري المؤهل والقادر على تنفيذ الخطة بعناصرها المختلفة .

ثانيا: العنصر المادي، وهو يدخل ضمن الإمكانات المطلوبة لتنفيذ خطة إعلامية :البرامج التلفزيونية والإذاعية ومساحة النشر المتاحة بالصحف ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع القائمين على أجهزة الإعلام بالدولة ، كما يتم أيضا من خلال دور النشر والإعلان المشاركة في الخطة، مع ترجمة ذلك إلى مبالغ مالية ينبغي وضعها تحت تصرف المسؤولين عن التخطيط الإعلامي .

٦- تقويم النتائج : تقويم نتائج الخطط لا ينال عادة الاهتمام الواجب ويشكل ثغرة خطيرة،كما أن التقويم في مجالات عدة لا يعطي نتائج نهائية وغاية ما يمكن الوصول إليه هو إشارات لا يمكن الاطمئنان إليها.[٣٠]

ثالثا: أهمية تخطيط البرامج الإعلامية الأمنية : يعتبر التخطيط البداية السلمية لكل عمل ذلك لأنه يحقق العديد من الأهداف والتي لا تقتصر على مجرد تحقيق التواجد المستمر للتوعية في مجال الأمن والسلامة فقط ولكن بما يضمن لهذه التوعية التواجد المستمر والفعالية العالية والايجابية معا، ويمكن للبرامج الإعلامية الأمنية أن تحقق النجاح المنشود من خلال ما يلي :

١- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها وجدولة أولويات هذه الأهداف والفترة الزمنية اللازمة والمقدرة للوصول إلى تنفيذها.

٢- تعبئة القدرات والإمكانات المطلوبة لتحقيق الأهداف وما يلزم من الطاقات البشرية والموارد المالية والأساليب التنظيمية والتشريعية واستغلال ذلك بأقصى قدر لتحقيق أهداف الخطط .

٣- التنسيق بين الأفراد والجهات العاملة بحيث يكفل التنسيق توفير الجهد والوقت وترشيدهما .

٤- توضيح دور كل قطاع بل وكل فرد في تنفيذ أهداف الخطة وربط الجهود الفردية الفرعية بحيث تتكامل ولا تتعارض مع اتجاه الأهداف العامة .

٥- مواجهة أية متغيرات أمنية تظهر خلال فترة تنفيذ الخطة وتعديل السياسات والاتجاهات لموائمة هذه المتغيرات .

---

٣٠ حسين ،سمير محمد (١٩٨٤) .الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، دار المعارف ،القاهرة ، ص٢٣ .

٦- الاستفادة بأقصى قدر من وسائل التقنية الحديثة في ميدان العمل الإعلامي الأمني.

التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث المحتملة

أ- أهمية ومتطلبات التخطيط لمواجهة الأزمات :

لاشك أن التخطيط هو محور عملية إدارة الأزمات، وبدونه لن تكون إدارة جيدة وناجحة للازمات،فالتخطيط يمكن أن يسهم في منع حدوث الأزمة، وأن يقلل من عنصر المفاجأة التي تصاحب الأزمة كما يتيح لفريق إدارة الأزمة القدرة على رد الفعل المنظم والفعال لمواجهة الأزمة وإدارتها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية ، والتخطيط هو التحديد المسبق لما يجب عمله وكيفية القيام به ومن سيتولى مسئولية التنفيذ، وعلى القائم بالتخطيط أن يحدد الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة وأن تكون في حدود الإمكانات المتوافرة حتى تكون خطة ممكنة وواقعية، والتخطيط يحول المنظمة من منظمة مستهدفة بالأزمات إلى منظمة مستعدة لمواجهة الأزمات.والتخطيط للطوارئ قد يكون لقضايا داخلية أو خارجية وعادة تكون القضايا الخارجية أصعب في التحكم وأقل قابلية للتنبؤ من القضايا الداخلية، وبعض المنظمات تكون معرضة للأزمات بسبب نوع الأعمال التي تزاولها أو طبيعة المجال الذي تعمل فيه، وهنا يجب على الإدارة أن تكون يقظة وحذرة لأهداف معينة يمكن أن تتعرض بسببها للخطر.

وعادة يتفرع عن الأزمة أزمات أخرى، فالمناخ المصاحب للأزمة يكون مجالا خصبا لظهور وتوريد أزمات أخرى فيجب أن لا تفاجأ ليس بالأزمة الرئيسية فقط ولكن أيضا بتفريعاتها ومساراتها غير المتوقعة.

ومن الضروري التدريب على أساليب إدارة الأزمات لأنها تختلف عن التطبيق، ولاشك أن المنظمات التي مرت بأزمات سابقة تكون أكثر قدرة على إدارة تلك الأزمات عند حدوثها مرة أخرى، ويجب أن تضع المنظمة أفرادها تحت ضغوط شبيهة بضغوط الأزمة لأن ذلك يساعد في تحقيق الموائمة والانسجام بين أفراد فريق الأزمات .[٣١]

ب- أهداف عملية التخطيط لمواجهة الأزمات :

تهدف عملية التخطيط لمواجهة الأزمات المحتملة إلى تحقيق الأتي:

١- تجنب المفاجأة المصاحبة للأزمة، وذلك عن طريق المتابعة المستمرة والدقيقة لمصادر التهديد والمخاطر المحتملة وضمان توصيلها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب .

٣١ شريف ،مرجع سابق ،ص ١٢٩

الوقت المناسب = زمن تداول المعلومة + زمن تحليل ودراسة المعلومة + وقت اتخاذ القرار + الوقت اللازم لاتخاذ إجراء مضاد .

٢- وضع قائمة بالتهديدات والمخاطر المحتملة وتقييمها ووضع أولويات لها حسب أهميتها ومدى تهديدها للمنظمة .

٣- استغلال الوقت المتاح لمواجهة الأزمة عن طريق تقليل الوقت اللازم لاتخاذ قرار التصرف بمحاولة المنع أو الاستعداد للأزمة .

٤- محاولة القضاء على قدر كبير من العشوائية في التخطيط وانفعال اللحظة الذي عادة ما يصاحب الأزمة .

٥- الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وضمان سرعة توجيهها للتعامل مع الأزمة .

٦- القدرة على التعامل مع الأزمة بالمبادرة وليس رد الفعل.

مسئولية التخطيط لمواجهة الأزمات

تقع مسئولية التخطيط لمواجهة الأزمات على عاتق فريق إدارة الأزمات وأعضاء الإدارة العليا بالمنظمة ، ومن الأمور الهامة جدا في التخطيط للطوارئ أن يتم ملاحظة ومراقبة الافتراضات التي وضعت على أساسها الخطة .

الاعتبارات التي يبنى عليها التخطيط للأزمات

١- الأهداف التنظيمية والسياسة العامة للمنظمة ومجموعة القيم والمبادئ التنظيمية السائدة.

٢- الموارد والإمكانيات المتاحة سواء الداخلية أو الخارجية الممكن الاستعانة بها .

٣- مدى توفر الخبرات اللازمة في مجال إدارة الأزمات.

٤- الوقت المتاح للتعامل مع الأزمات .

٥- الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة.

٦- مدى توفر وتأثير الأطراف المعنية بالأزمة .[٣٢]

العوامل التي تحدّ من كفاءة التخطيط للأزمات

١- نقص أو عدم كفاية المعلومات اللازمة للتنبؤ بالأزمات المحتملة وتوقع مساراتها المختلفة.

٢- سوء معالجة وتحليل البيانات أو عدم الفهم أو التغيير الخاطئ لإشارات الإنذار.

---

٣٢ شريف، مرجع سابق ، ص ١٣٤

٣- الفشل في التكوين السليم لفريق إدارة الأزمات والذي يتضح فيما يلي :

- عدم تمثيل التخصصات اللازمة لمواجهة الأزمة في الفريق
- كبر حجم الفريق أو صغره بما يزيد من التباين الشديد في الأداء في الحالة الأولى ونقصها الشديد في الحالة الثانية
- عدم التنسيق وعدم سيادة روح الفريق بين أعضاء إدارة الأزمات

٤- عدم تنفيذ خطة أو خطط الطوارئ التي تم وضعها بطريقة سليمة أو التراخي في التنفيذ.

٥- اتخاذ الأزمة لمسارات مفاجئة غير متوقعة أثناء وضع الخطة .

٦- حدوث تغيرات في الأسس والافتراضات التي بني عليها التخطيط.

٧- عدم كفاية الموارد المتاحة لتنفيذ الخطة .

٨- غموض وعدم وضوح بعض القرارات مما يسبب إرباكا أثناء التنفيذ.

٩- عدم مرونة الخطة لإحداث تغيرات لمواجهة المسارات الجديدة غير المتوقعة التي يمكن أن تسلكها الأزمة.

مستويات خطة مواجهة الأزمة

تغطي خطة الطوارئ أربعة فترات زمنية هي :

١- الفترة الطبيعية السابقة لحدوث الأزمة.

٢- الساعات اللاحقة مباشرة للأزمة والتي تحتاج إلى رد فعل أو مواجهة لحالة الطوارئ.

٣- الفترة المؤقتة التي تتم فيها استخدام البدائل لمساندة الوظائف الأساسية.

٤- فترة إعادة البناء والعودة للعمليات الطبيعية.

خصائص الخطة الجيدة لإدارة الأزمة

كل خطة قائمة بذاتها تصمم لهياكل إدارية وعمليات محددة وتوضح كيف تعمل تلك الأجزاء أثناء الأزمة .

١- توضح الخطة الأوليات وتضم قائمة بالقضايا التي تحتاج عناية خاصة بعد الأزمة

٢- تحدد السلطات والمسئوليات لكل فرد في المنظمة

٣- الخطة يجب أن تكون عملية ويمكن تنفيذها بكفاءة

٤- يجب أن تكون الخطة مفهومة وبسيطة وتوضع لتناسب جميع المستويات في المنظمة

٥- يجب أن تكون الخطة شاملة تحتوي على مادة كافية ولكن في نفس الوقت يجب تجنب

التفاصيل لأنها تمثل عبئا عند التنفيذ

٦- يجب أن ترضي جميع الأفراد المتأثرين بها

٧- يجب أن تراجع الخطة بصفة مستمرة

٨- يجب أن تختبر الخطة ويتم التأكد من أن الجميع قد فهم دوره فيها

٩- يجب أن تحقق الخطة كفاءة استخدام التكلفة، تكلفة التخطيط يجب أن تكون أقل من أن تساوي تكلفة عدم التخطيط

١٠- يجب أن تكون الخطة مرنة ويمكن تحديثها وتعديلها عند تغير الظروف [٣٣]

الإعلام كعامل مؤثر في إدارة الأزمات

أ- أهمية وضرورة الإعداد للتعامل مع الأعلام أثناء الأزمات :

يقوم الإعلام بدور في غاية الأهمية أثناء الأزمات، فيمكن أن يؤدي مهمتين الأولى هي توضيح تطورات الموقف للرأي العام والأطراف المعنية، والثانية هي تشكيل والتأثير على الرأي العام وتوجيهه.

وتزيد حاجة الأفراد أثناء الأزمات لسماع أخبار الأزمة ومتابعة تطوراتها وإذا لم تلب المنظمة (المؤسسة) هذه الاحتياجات ستنتشر الشائعات وقد يتناولها البعض بصورة في غير صالح المنظمة وتردد أجهزة الإعلام هذه الآراء غير السليمة دون تدقيق أو فحص.

وعندما تعاني منظمة من أزمة فأن باقي الأفرع التابعة لها وحتى المنظمات في نفس المجال تعاني من الشك وزيادة المراجعة من جانب الإعلام والأجهزة الحكومية المعنية، ويجب عدم تجاهل الأنباء السلبية عن مجال النشاط الذي تتبعه المنظمة وخاصة إذا كانت المنظمة رائدة في ذلك النشاط لأن الأزمة قد تتحول من مهاجمة النشاط إلى مهاجمة المنظمة .

ب- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند التعامل مع الإعلام في قضايا الأزمات:

إن العلاقة بين أجهزة الإعلام وفريق إدارة الأزمات يجب أن تتم معالجتها بدرجة عالية من الدقة والحيطة والحذر، وهنالك بعض الاعتبارات يجب مراعاتها أثناء التعامل مع الإعلام عند حدوث أزمة بالمنظمة :

١- يجب تلبية احتياجات أجهزة الإعلام التي تتطلب معرفة الحقائق بسرعة ودقة ووضوح.

٢- الإعلان عن الحقائق وتطورات الموقف بصورة واضحة لا تقبل الالتباس حتى لا يحدث

٣٣ شريف ، مرجع سابق ص ١٣٦

تحريف فيها.

٣- الاعتراف بالأخطاء وتوخي الأمانة والصدق في نقل المعلومات وتوضيح أسباب حدوث الأخطاء لأن إنكارها ومعرفة الإعلام بها من جهات أخرى ممكن أن يؤدي إلى موقف غير مستحب من جانب الإعلام في تغطية الأزمة .

٤- مواجهة الغموض وعدم التأكد والانفعال العاطفي المصاحب للأزمات

٥- عدم اتخاذ المنظمة موقف الدفاع عن النفس والإجابة على التساؤلات بثقة ومصداقية.

٦- إعداد قائمة بالإجابات عن الأسئلة المتوقعة مثل عدد الوفيات أو الإصابات والخسائر وقت حدوث الأزمة .

٧- يجب محاولة كسب ثقة وتعاون وتعاطف الإعلام والموظفين والرأي العام

٨- عدم إصدار تعليقات خارج الإطار الرسمي المحدد من قبل فريق إدارة الأزمات.

٩- الاستعانة بالمحاميين والخبراء لتحديد الوسيلة التي يمكن بها معالجة الموقف وإعداد المذكرات والتصريحات اللازمة للإعلام.

١٠- مصداقية التعامل مع الإعلام بلا تضخيم ولا تصغير للأزمة، ويجب التفريق بين الصدق والمصداقية، فالصدق هو قول الحق والمصداقية هي عملية تاريخية تراكمية نتيجة الخبرة السابقة مع الفرد أو المنظمة .

١١- بحث جدوى إنشاء مركز للاتصالات مع الإعلام وهل تستدعي الأزمة ذلك.

١٢- توفير سجلات وإجراءات الأمان الخاصة بالمنظمة وإبراز أي تصرفات بطولية للعاملين أثناء مواجه الأزمة .

١٣- الانتباه إلى الصور التي تأخذها أجهزة الإعلام فليس للمنظمة أي سلطة على الصور التي أخذت.

١٤- التحديد المسبق للرسالة التي ترغب المنظمة في توصيلها للرأي العام والأطراف المعنية.

ج- تحديد المتحدث الرسمي وتوفير التدريب له:

يجب تحديد متحدث أو متحدثين للتعامل مع أجهزة الإعلام ومن الأفضل اختيار أشخاص ذوي مستوى إداري عال لخلق الثقة في تعامل المنظمة مع الأزمة، ولاشك أن الاختيار السليم للمتحدث الرسمي يعتبر عامل من عوامل نجاح المنظمة في إدارة الأزمة ، ويجب أن يكون المتحدث الرسمي على علم كامل بكل تطورات وأبعاد الموقف والقرارات التي اتخذتها المنظمة أو فريق إدارة الأزمات والصفات المطلوبة في المتحدث الرسمي يمكن توضيحها في الآتي :

- الخبرة و الفهم للأسلوب السليم لمخاطبة الجمهور والأطراف المعنية.
- العلاقات الجيدة السابقة مع أجهزة الإعلام والأجهزة الحكومية .
- الصدق و المصداقية والسمعة الطيبة .
- موضع ثقة في المنظمة و معروف عنه الولاء .
- الذكاء و الفطنة وسرعة البديهة والثبات و الثقة بالنفس.
- يفضل أن يكون على مستوى تنظيمي مرتفع .

ويجب أن يتلقى المتحدث الرسمي تدريبا مسبقا للتعامل مع أجهزة الإعلام حتى يمكنه التعامل بكفاءة وفاعلية معها ، كما انه يجب عند مواجهة أسئلة الإعلام ملاحظة الأتي :
- تجنب الإسهاب في سبب الكارثة وحجم الخطأ والمسئوليات والوقت المحتمل للتوقف عن العمل .
- الحذر من ذكر أسماء الضحايا حتى يتم التأكد من إخطار عائلاتهم .
- الأفراد عادة يميلون إلى تذكر الإجابة وليس السؤال ولذا يجب إعطاء الإجابة التي ترغب المنظمة في توضيحها ولا يهم السؤال.
- يجب على المتحدث تحوير السؤال الذي لا يرغب في الإجابة عنه .

د- دور الإعلام في الأزمات من وجهة نظر المنظمات :

ترى أغلب المنظمات أن الأجهزة الإعلامية تسيطر على المعلومات وتعمل كمرشح لما يتلقاه الجمهور من أخبار وكيفية تفسير الكوارث من خلال تناول الإعلام أو عدم تناوله لقضايا يمكن أن تؤثر على السياسات العامة التي تتخذ وكيفية تنفيذها والمعلومات التي تتم تغطيتها ورؤيتهم وآرائهم، والنغمة التي يقدمون بها الموضوع يمكن أن تحدد أو تظهر الأحداث وتشكل اتجاهات الرأي العام وتظهر الضغوط السياسية والاجتماعية والثقافية التنظيمية السائدة لمجتمع معين بوضوح عند مقارنة اختلاف التغطية الإعلامية لحدث واحد في مناطق مختلفة من العالم وكذلك اختلاف طريقة تناول المخاطر.

هـ- دور الإعلام في الأزمات من وجهة نظر أجهزة الإعلام:

لاشك أن الإعلام يمثل بؤرة اهتمام الرأي العام عند حدوث أزمة أو كارثة، والإعلام يمكن أن يلعب دورا جديا وحيويا في التوعية بالأزمات و المخاطر المحتملة، ودور الإعلام الرئيس من وجهة نظر المسؤولين والمشتغلين بالإعلام هو التأكيد على صالح المواطن وتبصيره بما

يمكن أن يضره وخلق إحساس بالمسئولية الجماعية وتأييد روح التكامل والتعاون، ويسعى الإعلام عند حدوث أزمات إلى الحصول على المعلومات اللازمة والقيام بالاستعانة بالخبراء لإجراء التحليلات والتعليقات، والهدف هو خلق رأي عام واع مهيأ لامتصاص ما حدث . ومن الضروري في كل مرحلة من مراحل الأزمة إعداد تقرير إعلامي يتناول جميع عناصر الأزمة وتأثيرها وخاصة فيما يتعلق بالجمهور والرأي العام ويجب العمل على توفير المصداقية مع الجمهور التي تعتمد على سوابق ثابتة في خدمته واحترام ذكائه وعدم الاستهانة بقدراته على التمييز، والتعرف على النغمة الصحيحة والعزف على الوتر الحساس دون إثارة مبالغ فيها للمشاعر التي ينبغي أن يكون هناك قدر كاف من المعرفة بها من جانب المسؤولين بالإعلام.

الفصل الثالث

البحرين وأزمة ١٤ فبراير ٢٠١١

البحرين في عهد الإصلاح والتغيير

قبل أن نشرع في استعراض فصول حوادث أكبر أزمة أمنية وسياسية عرفتها مملكة البحرين في تاريخها المعاصر، وجب التعريف بهذا البلد أولا، وتحديدا الحقيقة التي يظهر عليها في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، وذلك كي يقيّم القارئ بنفسه ويزن الحقائق والوقائع ويضعها في نصابها، بين واقع ومعطيات البلاد بنظامه الشمولي وبين الاسباب التي سيقت للانتفاضة على هذا النظام بكافة مكوناته الادارية السياسية والاجتماعية ومحاولة الانقلاب عليه، استغلالا من بعض القوى السياسية والدينية المتشددة راديكاليا للأجواء التي رافقت موجات التغيير في الوطن العربي وأطاحت ببعض انظمة الحكم كما حدث في تونس ومصر في مطلع ٢٠١١، ظنا من هذه القوى الردايكالية قدرتها ونجاحها في استثمار تلك الأجواء لإخفاء حقيقة دواعيها المذهبية والطائفية للإنقلاب ، وهذا وما سيتضح جليا في السرد التالي. ولكن نبدأ اولا تعريفنا بالبحرين في عهد الاصلاح .

فقد حققت مملكة البحرين إنجازات مشهودة في مجالات الديمقراطية والإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والبشرية وحماية حقوق المرأة والطفل، في ضوء المشروع الإصلاحي الشامل الذي أرسى قواعده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى منذ توليه مقاليد الحكم في عام ١٩٩٩، وما كفله من احترام للحقوق والحريات الأساسية والفصل بين السلطات، وتعزيز المشاركة الشعبية في إطار دولة القانون والمؤسسات.

وقد استطاعت مملكة البحرين خلال العهد الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن تحقق إنجازات رائدة على صعيد الإصلاح السياسي والديمقراطي، من أبرزها:

- إلغاء قانون تدابير أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة في فبراير ٢٠٠١، والعفو غير المشروط بحق الموقوفين في قضايا الحق العام، والسماح بعودة جميع المنفيين من أبناء البحرين إلى البلاد بدون قيد أو شرط، إلى جانب منح الجنسية البحرينية لمستحقيها من فئة "البدون" . ومنذ ذلك التاريخ والبحرين خالية تماما من أي معتقل سياسي أو سجين رأي، وكل من في السجون هم متهمون في قضايا جنائية أمنية ينظر فيها القضاء.

- إقرار مشروع «الميثاق الوطني" في ١٤ فبراير ٢٠٠١ بموافقة ٩٨,٤٪ من الشعب البحريني وبنسبة مشاركة تجاوزت٪ ٩٠,٢ من مجموع المؤهلين للتصويت. وتنفيذا للإرادة الشعبية تم إجراء التعديلات الدستورية وإعلان البحرين مملكة دستورية في ٢٠٠٢/٢/١٤. ونص الميثاق على أن نظام الحكم في البحرين ملكي وراثي دستوري، يكرس مبدأ الفصل بين السلطات،

ويؤكد كفالة الدولة للحريات الشخصية والدينية، وحرية التعبير والنشر، وحرية تكوين الجمعيات الأهلية والنقابات، والمساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، كدعامات أساسية لاستقرار المجتمع.

ـ تشكيل السلطة التشريعية (المجلس الوطني) من مجلسين، هما: مجلس النواب ويضم ٤٠ عضوا يتم اختيارهم بالانتخاب العام المباشر، ويمارس دوره التشريعي إلى جانب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ومجلس الشورى ويضم ٤٠ عضوا يتم تعيينهم بأمر ملكي من ذوي الخبرة والاختصاص. وقد عادت الحياة النيابية إلى البحرين في عام ٢٠٠٢، وذلك للمرة الأولى منذ حل المجلس الوطني في عام١٩٧٥، حيث تم إجراء الانتخابات النيابية لثلاث دورات متتالية خلال الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ و٢٠١٠ في إطار من النزاهة والشفافية، وبنسبة مشاركة ارتفعت من ٥٣,٤٪ إلى ٧٠٪ ثم إلى ٦٨٪ خلال الأعوام المذكورة على التوالي. وقد مارس الشعب البحريني، رجالاً ونساءً، حقوقه السياسية والدستورية كاملة، وفقًا لبنود الميثاق الوطني والدستور.

وجدير بالذكر أن نظام المجلسين في العمل البرلماني معمول به في ٧٧ دولة بنسبة تبلغ ٤٠,٣٪ من برلمانات العالم، ومنها ديمقراطيات عريقة مثل: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وعدد من البلدان العربية مثل المغرب ومصر وعُمان.

وقد حقق المجلس الوطني بجناحيه الشورى والنواب إنجازات ملموسة في مجالات التشريع أو الرقابة على الأداء الحكومي في إطار التعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال دراسة المشروعات بقوانين وتقديم المقترحات القانونية، والرقابة على الحكومة من خلال الاقتراحات برغبة، وتوجيه الأسئلة، وتشكيل العديد من لجان التحقيق البرلمانية، والتقدم بطلبات الاستجواب.

ـ السلطة القضائية: تتميز السلطة القضائية بالنزاهة والاستقلالية وفقًا للدستور والقانون، وتتوزع اختصاصاتها لتشمل:

- القضاء المدني: ويختص بكافة المسائل المدنية والجنائية والتجارية.
- القضاء الشرعي: ويتولى النظر في مسائل الأحوال الشخصية.
- القضاء العسكري": ويختص بالنظر في القضايا المتعلقة بالعسكريين من أفراد قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام.

وتم إنشاء "المحكمة الدستورية" في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢، كأحد أهم الإنجازات الإصلاحية

في عهد جلالة الملك، ومن الخطوات الرائدة على مستوى المنطقة، حيث تتولى مراقبة مدى دستورية القوانين واللوائح، وتعتبر أحكامها ملزمة لسلطات الدولة.

وأنشئت "النيابة العامة" في عام ٢٠٠٣ كشعبة أصيلة من شعب السلطة القضائية وفقا للمادة (١٠٤) من الدستور. ويختص المجلس الأعلى للقضاء بالإشراف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها، واقتراح تعيين وترقية القضاة وأعضاء النيابة العامة.

وتعد "غرفة البحرين لتسوية المنازعات"، التي تم تدشينها في ١٠يناير ٢٠١٠، بمثابة المنطقة الحرة الأولى من نوعها للوساطة والتحكيم وتسوية المنازعات المالية والتجارية والاستثمارية، في إطار التنسيق بين وزارة العدل وجمعية التحكيم الأمريكية.

- السلطة التنفيذية: يتولى السلطة التنفيذية جلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وتتولى وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها، والإشراف على سير الجهاز الحكومي، ورعاية مصالح الدولة، وذلك وفقا للميثاق والدستور.

وتعزيزا للرقابة على السلطة التنفيذية، تم إنشاء "ديوان الرقابة المالية والإدارية" في يوليو ٢٠٠٢ وتطوير اختصاصاته في عام ٢٠١٠، كجهاز مستقل ماليا وإداريا للرقابة على أموال الدولة، كما يقوم "مجلس المناقصات" منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٣ بالإشراف على المناقصات والمشتريات الحكومية.

- ترسيخ حقوق الإنسان: تتمتع مملكة البحرين بسجل متميز في ترسيخ حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو الرأي؛ خاصة مع تأسيس خمس جمعيات بحرينية لحماية ومراقبة حقوق الإنسان. ويحفل سجل البحرين في مجال حقوق الإنسان بالعديد من الانجازات من أهمها:

• انضمام البحرين إلى ٢٤ اتفاقية دولية متعلقة بحقوق الإنسان، من أبرزها: اتفاق القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (١٩٩٠)، اتفاق مكافحة جريمة الإبادة الجماعية (١٩٩٠)، واتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٩٨) وبروتوكولها الإضافي (يوليو٢٠٠٢)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٢)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (عام ٢٠٠٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٧)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠١٠)، وعدد من المواثيق في مجال الحريات النقابية وحقوق العمال. كما صادقت المملكة على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" في ١٨يونيو٢٠٠٦، واتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية (٢٠٠٢)، والعديد من الاتفاقيات العربية والخليجية ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

• صدور مرسوم ملكي بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن "مكافحة الاتجار بالأشخاص". وقانون النقابات العمالية عام ٢٠٠٢، وقرار إلغاء نظام الكفيل وحرية انتقال العمالة الأجنبية، تماشيا مع نجاح سياسات إصلاح سوق العمل ونجاح المملكة في خفض معدلات البطالة إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١١، ومواصلة تنفيذ مشروع "التأمين ضد التعطل».

- كفالة الحريات الدينية: تكفل مملكة البحرين حرية ممارسة الشعائر والاحتفالات العقائدية لمختلف الأديان والمذاهب دون أية قيود حكومية، فهناك ١٦ كنيسة، ومعبد يهودي، وعدد من المعابد للطوائف الأخرى، وتمثل مملكة البحرين نموذجا للتعايش البناء بين المذاهب والأديان ورمزا لحوار الحضارات والثقافات. حيث استضافت البحرين مؤتمر "الحوار الإسلامي المسيحي" في أكتوبر ٢٠٠٢، ومؤتمر "التقريب بين المذاهب الإسلامية" في سبتمبر ٢٠٠٣، ومنتدى "الحوار بين الحضارات" في يناير٢٠٠٨ . وشارك جلالة الملك المفدى في اجتماع رفيع المستوى بالجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٨/١١/١٢ بنيويورك بشأن دعم الحوار بين الأديان والثقافات. كما أن جميع المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو هويتهم المذهبية، شركاء في مسيرة البناء والإصلاح والتنمية بدون تمييز أو تفرقة، فقد تم تعيين مواطنة بحرينية، من أصل يهودي، سفيرة في واشنطن، ومواطنة أخرى مسيحية عُينت سفيرة للبحرين في المملكة المتحدة، وهناك مستشارون لجلالة الملك ونواب لرئيس مجلس الوزراء ووزراء ومديرون وسفراء وكبار المسئولين من كلا الطائفتين الكريمتين الشيعية والسنية في مملكة البحرين.

ـ الهيئات الوطنية والرسمية المعنية بحقوق الإنسان:

• إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بموجب مرسوم ملكي في نوفمبر ٢٠٠٩، حيث تقوم المؤسسة بوضع خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة.

• إنشاء الديوان الملكي إدارة التظلمات والشكاوى، والتي تختص بالنظر في أي شكوى تقدم من قبل المواطنين أو المقيمين والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

• إنشاء المؤسسة الخيرية الملكية لرعاية الأيتام والأرامل في ١٤ يوليو ٢٠٠١م لكفالة الأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة. كما صدر أمر ثان من جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في تاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠١م بتكليف المؤسسة بكفالة الأرامل اللاتي لا عائل لهن .

• المجلس الأعلى للمرأة، ويقوم هذا المجلس منذ إنشائه في عام ٢٠٠١ بدور رئيس في اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، ويعمل على تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية

الشاملة ومع مراعاة عدم التمييز ضدها.

• معهد البحرين للتنمية السياسية، تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٥، ويعمل على عقد دورات وتنظيم ورش عمل حول المشاركة السياسية وأهميتها ورفع الوعي السياسي والقانوني لدى مختلف فئات الشعب.

• تشكيل وزارة الداخلية لجنة مختصة بمسائل حقوق الإنسان برئاسة وكيل وزارة الداخلية، حيث تتواصل هذه اللجنة مع المنظمات غير الحكومية مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، كما تم استحداث إدارة للشكاوى وحقوق الإنسان بالوزارة بهدف الارتقاء بمستوى الأداء العام للوزارة في مجال حقوق الإنسان.

• تأسيس وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، وذلك في أكتوبر ٢٠٠٦ بهدف تعزيز وتطوير قدرات الجمعيات الأهلية.

ـ كفالة الحق في الجنسية: نظّم الدستور البحريني مسألة الحق في الجنسية وذلك تبعا للمادة (١٧) فقرة (أ)، كما ارتبط هذا الحق أيضا بنص المادة (١٨) التي أكدت على تساوي المواطنين لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وقد راعت مملكة البحرين في ممارستها لعملية منح الجنسية البحرينية لمن يستحقها، الالتزامات والمعاهدات الدولية المنظمة لهذا الشأن وكذلك روح الدستور البحريني، ولذلك نجد أن قانون الجنسية البحريني قانون منصف، ومنسجم مع كل المعاهدات الدولية، وفي مقدمتها المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ التي تنص على أنه (لكل فرد الحق في الجنسية، ولا يجوز حرمان أي فرد من الجنسية).

وفي الوقت ذاته يعد القانون البحريني من القوانين المتشددة في منح الجنسية لأنه يشترط توافر مدة إقامة تزيد بكثير عن المدد التي وردت ببعض قوانين الدول العربية والخليجية بل والغربية الأخرى. وقد أكد عاهل البلاد أن "الجنسية البحرينية هي قيمة في حد ذاتها ولا تمنح إلا لمن يستحقها"، فالجنسية ليست فقط وثيقة تعطى لصاحبها بل هي قبل ذلك رابطة إنسانية سامية تجمع الأفراد على معاني الولاء والانتماء والتكافل.

إن ما يتم على أرض الواقع من تطبيق لنصوص قانون الجنسية البحرينية للعام ١٩٦٣ ليس بدعة ابتدعتها البحرين دون باقي دول العالم الأخرى بل على العكس نجد أن الدول الديمقراطية العريقة في أوروبا وأمريكا قدمت نماذج واضحة وحية على طريقة تعاملها مع مسألة التنوع العرقي والإثني والمذهبي الموجود على أراضيها وتعاملت بشكل مؤسسي مقنن مع ظاهرة الهجرة وقدوم المهاجرين إلى أراضيها وصولاً إلى منحهم جنسية تلك البلاد.

ـ المجتمع المدني: ارتفع عدد مؤسسات المجتمع المدني تماشيا مع أجواء الانفتاح السياسي والديمقراطي في العهد الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة من ٢٠٢ جمعية في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٥٢٦ جمعية أهلية وسياسية وثقافية ونسائية واجتماعية ودينية خلال عام ٢٠١١، منها ٢٤ جمعية نسائية، و١٨ جمعية سياسية، وهناك أكثر من (٦٠) جمعية مهنية، و(١٣) منظمة شبابية، و١١٩ جمعية وصندوق خيري، و(٢٠) مؤسسة عاملة في مجال الإعاقة والمسنين، (٣٦)نادياً أجنبياً، وجمعيات أخرى.

ـ حرية الصحافة والإعلام: شهد الإعلام البحريني بمختلف وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية، تقدمًا ملحوظًا في ظل إطلاق حرية الرأي والتعبير "المسؤولة"، وبما يواكب ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، حيث: • أكدت المادة "٢٣" من الدستور أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية».

• ارتفع عدد الصحف في البحرين من ٤ صحف يومية باللغتين العربية والإنجليزية عام ١٩٩٩ إلى ١٣ صحيفة يومية وأسبوعية ونحو ٦٥ مجلة أسبوعية وشهرية، بخلاف انتشار الصحافة الالكترونية، والعديد من النشرات الدورية للجمعيات السياسية، حيث قامت هيئة شؤون الإعلام بالترخيص لما يقرب من ١٠٠٠ نشرة إخبارية وصحفية.

• تأسيس جمعية الصحفيين البحرينيين في عام ٢٠٠٠، والتي نالت عضوية "الاتحاد الدولي للصحافيين" في ديسمبر ٢٠٠٣.

• إنشاء "نادي المراسلين الأجانب" بالمنامة في يونيو ٢٠٠٥.

• استضافة البحرين لمقر "اتحاد الصحافة الخليجية" في مايو ٢٠٠٥.

• إصدار توجيهات ملكية لإقرار قانون عصري مستنير لحرية الصحافة، حيث يناقش البرلمان البحريني في الوقت الحالي التعديلات الحكومية على "المرسوم بقانون رقم "٤٧" لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر" والتي أحالتها الحكومة في مايو ٢٠٠٨ إلى السلطة التشريعية، ومن أهم ما تنص عليه هو: إلغاء عقوبة حبس الصحفي وإزالة الرقابة المسبقة على المطبوعات و تنظيم عمل الصحافة الالكترونية وإسناد مهمة إيقافها أو منعها إلى سلطة القضاء و استبدال جميع القرارات الإدارية التي كانت بيد وزير الإعلام وإسنادها إلى القضاء.

• طرح كافة القضايا السياسية والوطنية في جميع وسائل الإعلام بحرية تامة ودون تدخل

حكومي في إطار من الشفافية والموضوعية، إلى جانب تنظيم الندوات واللقاءات وعقد المؤتمرات وحلقات النقاش التي تتناول مختلف قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي.

• منذ انطلاق المشروع الإصلاحي في عام ١٩٩٩ لم يسجن أي صحافي على الإطلاق، كما لم تغلق أي صحيفة أو مؤسسة إعلامية، وسط تأكيد من جلالة الملك في رسالته بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة يوم ٣ مايو ٢٠١٠ "لن نرضى في عهدنا بأن يعاقب صحفي بالسجن أو أن يتم إغلاق صحيفة أو أي مؤسسة إعلامية بسبب ممارسة الحق الدستوري في التعبير عن الرأي".

• تدشين "جائزة البحرين لحرية الصحافة"، وتسليمها في الدورة الأولى بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ مايو ٢٠١٠م.

• تطوير الجهاز الرسمي للإذاعة والتلفزيون من خلال توسيع شبكات الإرسال والبث وتنشيط التعاون الخليجي والعربي والدولي ومواكبة التطور في تقنية المعلومات وشبكة المعلومات الدولية للإنترنت والانفتاح على العالم الخارجي، إلى جانب تعزيز دور شئون الصحافة والإعلام الخارجي لتناسب التطورات المتسارعة على الساحة الدولية، فضلاً عن رعاية المؤسسات الثقافية الوطنية وتشجيع الإنتاج الفكري المتميز.

• منح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى الجائزة العربية للإبداع الإعلامي للعام ٢٠١٠ المقدمة من هيئة الملتقى الإعلامي العربي عن "روح المبادرة الايجابية تجاه دعم الحريات الإعلامية"، اعترافا بما أثمرت عنه سياسات دعم الحريات الإعلامية التي انتهجتها المملكة منذ تولي جلالته سدة الحكم في البلاد.

- السياسة الخارجية : تنتهج مملكة البحرين منذ استقلالها سياسة خارجية متوازنة وفاعلة، تضع المصلحة الوطنية على رأس أولوياتها، وتحرص على دعم كل ما فيه رفعة الأمة العربية والإسلامية وتشجيع وحدتها وتكاملها بما يحقق مصالح شعوبها، مبرزة أهمية التعاون بين الدول والشعوب في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشرعية الدولية باعتبارها أساسًا لعالم أكثر استقرارًا ورفاهية وتنمية، ومتمسكة بضرورة تسوية كافة المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، داعية إلى السلام كهدف إستراتيجي، الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة في ضوء التقدير الإقليمي والعالمي واسع النطاق للسياسة الحكيمة والعقلانية والمتوازنة التي يقودها جلالة الملك بحنكة وخبرة عالية.

في هذا الإطار، تكتسب الدائرة الخليجية أولوية متقدمة في تحركات الدبلوماسية البحرينية كونها تمثل الامتداد الطبيعي والحيوي للبحرين ومكمن قوتها واستقرارها، فقد كانت المملكة

من أولى الدول التي دعت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ وقدمت كل أنواع الدعم والمساندة لتطويره وتفعيله، باعتباره مصدر قوة وإضافة ودعمًا لأعضائه وتعزيزًا لقدراتهم على مواجهة شتى التحديات، بخلاف مشاركتها الفاعلة في تفعيل دور المؤسسة الخليجية في تحقيق تماسك البيت الخليجي المشترك، ومواصلة المسيرة المباركة التي توجت بانطلاق السوق الخليجية المشتركة في يناير ٢٠٠٨ والاتفاق على الاتحاد النقدي الخليجي، والمشاريع المشتركة مثل: مشروع سكة الحديد الخليجية والربط الكهربائي لدول الخليج العربية.

ويحرص حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى على المشاركة في القمم الخليجية المتعاقبة، الأمر الذي يعكس اهتمام المملكة بالعمل الخليجي المشترك، ويعطي دلالة واضحة عما يمثله مجلس التعاون من أهمية وأولوية لدى جلالته ولمملكة البحرين. كما تعتز المملكة بحقيقة انتمائها العربي، مبدية تفاعلها الكبير مع هموم الأمة العربية ودعم قضاياها المصيرية، وتفعيل وتطوير آليات العمل العربي المشترك والمنظمات الإقليمية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، كضرورة قومية ملحة تفرضها التحديات الراهنة. حيث تشكل القضية الفلسطينية حجر الزاوية في اهتمامات جلالة الملك الذي دائما ما يطالب المجتمع الدولي بوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية، وتحقيق التسوية السلمية في الشرق الأوسط بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، إلى جانب تأكيده المستمر على ضرورة الحفاظ على أمن العراق واستقراره ووحدة أراضيه، ودعوته إلى حل المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق الدبلوماسية، بما في ذلك إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.
- الأمن والدفاع: وضعت مملكة البحرين خططًا للحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال إستراتيجية أمنية تستهدف دفع حركة التنمية الشاملة وتحفيز قوى الاقتصاد وطاقات الإنتاج من خلال إجراءات تشريعية وقانونية محلية ودولية، في مقدمتها مكافحة جرائم غسيل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ، الأمر الذي توّج باختيار المملكة مقرًا لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا فاتف) المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تأسست في عام ٢٠٠٤ وتم توقيع اتفاقية تدشين مقرها في البحرين في عام ٢٠٠٧. وتحرص المملكة على تعزيز اتفاقيات التعاون الإقليمي بتوقيعها مع دول مجلس التعاون الخليجي على اتفاقية مكافحة الإرهاب في مايو ٢٠٠٤. واستطاعت قوة دفاع البحرين التي تأسست في سنة ١٩٦٨ من تحقيق العديد من الانجازات في التدريب والتسليح والاستعداد والجاهزية والكفاءة والانضباط ، حيث تشكل لهذا الوطن الدرع الواقي والحصن المنيع الذي تصون مكاسبه وتحمي منجزاته الحضارية.

التنمية الاقتصادية:

• إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى في عام ٢٠٠٠، وتم تعديل اختصاصاته بموجب مرسوم ملكي في عام ٢٠٠٥، حيث يضطلع بدور مهم في النهوض بالمسائل الاقتصادية ومهام التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي والقطاعي وسياسات الخصخصة، إلى جانب الترويج للمناخ الاستثماري المميز للمملكة.

• رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠،ودشنها جلالة الملك في ٢٣اكتوبر٢٠٠٨، وتم إقرار الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية التي تستهدف دعم المبادئ التي قامت عليها رؤية البحرين وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة من خلال تنفيذ عدة مبادرات تطويرية يجري تنفيذها بالتعاون والتنسيق بين مختلف وزارات وهيئات الدولة مع مجلس التنمية الاقتصادية.

• إنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية، ومجلس المناقصات في عام ٢٠٠٢، تعزيزًا للرقابة على المال العام وضمانا للشفافية كنهج أساسي في العمل الحكومي .

• ارتفاع عدد المؤسسات المالية والمصرفية في البحرين من ٣٢٢ مؤسسة عام ١٩٩٩ إلى ٤١٢ مؤسسة مالية ومصرفية في عام ٢٠١٠، وارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي إلى ٢١٦ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠١٠ أي ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي بنحو ١١,٢ مرة، وهو ما انعكس على ارتقاء القطاع المالي والمصرفي ليصبح الأكثر مساهمة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة تجاوزت ٢٥٪ عام ٢٠٠٩. وصدر قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، بما يقضي بإنشاء "مصرف البحرين المركزي" بدلاً من مؤسسة نقد البحرين، تماشيًا مع التطورات العالمية، وبما يعزز مكانة المملكة كمركز مالي ومصرفي رئيس في المنطقة.

• تطوير الصناعات التحويلية، حيث تم إقرار المرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٩ بشأن إنشاء وتنظيم المناطق الصناعية، في ظل توجهات لرفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥٪. وتم تدشين "مدينة سلمان الصناعية" رسميًا في يناير ٢٠١٠ لتقديم الخدمات الصناعية واللوجستية وخدمات الأعمال والتجارة المتكاملة على مساحة ١٢,١ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المتاحة، وتضم ثلاث مناطق هي: منطقة البحرين العالمية للاستثمار ومرسى البحرين للاستثمار ومنطقة الحد الصناعية.

• السياحة، شهد القطاع السياحي انتعاشا كبيرا في ظل توافر مقومات الجذب السياحي من استقرار سياسي وأمني، وتنوع الخدمات السياحية من سياحة تاريخية وأثرية وعلاجية

وسياحة المؤتمرات والمعارض، وخدمات فندقية راقية، وسياحة رياضية.ورسخت "حلبة البحرين الدولية" من وضع مملكة البحرين كموطن لرياضة السيارات في منطقة الشرق الأوسط منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٤ واستضافتها لبطولات سباق "الفورمولا واحد".

• ارتفاع رصيد مملكة البحرين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقًا لتقرير "الاستثمار العالمي ٢٠١٠" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، إلى أكثر من ١٤,٩٩ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٠٩ أي بنسبة ٧٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، منها ٢٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩، إلى جانب زيادة عدد الشركات التجارية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة إلى أكثر من ٩٤,٢٤٧ ألف شركة بنهاية سبتمبر ٢٠١٠، بما يعكس الجاذبية الاقتصادية للمملكة وما تتمتع به من مناخ استثماري مشجع وسلامة الإجراءات المتخذة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز تماسكه. وسبق أن حققت مملكة البحرين المركز الأول خليجيا والثاني عشر عالميا على مستوى أدائها الاقتصادي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقًا لتقرير «الاستثمار العالمي ٢٠٠٨».

• توقيع مملكة البحرين على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة هي الأولى من نوعها خليجيا والثالثة عربيا ودخولها حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠٠٦.

• قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١

• المرسوم بقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن سياسات وضوابط الخصخصة، حيث تم تخصيص خدمات النقل العام ونادي الفروسية وسباق الخيل في عام ٢٠٠٣، وتحرير سوق الاتصالات، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير مشروعات الكهرباء والمياه وغيرها.

• قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢.

• تدشين "ميناء خليفة بن سلمان" الجديد في أبريل ٢٠٠٩ وافتتاحه رسميا في ٦ ديسمبر ٢٠٠٩، ويشكل طفرة في حركة الموانئ بمملكة البحرين والمنطقة.

التنمية البشرية:

يأتي الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتحسين أوضاعها في مقدمة أولويات جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، إيمانًا من جلالته بأن الإنسان هو محور التنمية الشاملة وغايتها، واحتلت مملكة البحرين في هذا الصدد المرتبة الـ (٣٩) عالميًا على رأس البلدان ذات التنمية البشرية العالية والثالثة عربيًا وفقا لتقرير "التنمية البشرية" لعام ٢٠١٠ الصادر عن برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي «UNDP». ومن أهم الإنجازات المحققة في مجال التنمية البشرية:

التعليم:

- ارتفع عدد المدارس بمراحل التعليم الأساسي إلى ٢٦٨ مدرسة، منها ٢٠٣ مدارس حكومية و٦٥ مدرسة خاصة، وارتفع عدد الجامعات إلى ١٥ جامعة، منها ٣ جامعات حكومية و١٢ جامعة خاصة، ويشار إلى افتتاح العديد من الكليات المتخصصة مثل: كلية البحرين للمعلمين في ٥نوفمبر٢٠٠٨، وكلية البحرين التقنية «بوليتكنك البحرين" في ٣٠نوفمبر٢٠٠٨.

- احتلت مملكة البحرين المركز الأول عربيًا ضمن الدول ذات الأداء العالي في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع للعام ٢٠١٠، وفقًا لمنظمة "اليونسكو"، حيث بلغت نسبة الاستيعاب الصافية في المرحلة الابتدائية ١٠٠٪.

- نجحت مملكة البحرين في خفض معدلات الأمية إلى أقل من ٢,٣٪.

- تطبيق مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل والمتعلق بالمدرسة الإلكترونية ابتداء من العام٢٠٠٤

- تسليم "جائزة اليونسكو الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم" اعتبارا من العام ٢٠٠٥.

- إنشاء "المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال" بمملكة البحرين يعمل تحت إشراف منظمة اليونسكو.

- شهد العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م انطلاق مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، وذلك من خلال تدشين مبادرات المشروع الوطني للتطوير والتعليم والتدريب، ومشروع تحسين أداء المدارس أحد نواتج مبادرات إنشاء هيئة ضمان الجودة، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ مبادرة التلمذة المهنية للبنين والبنات، وكذلك مبادرة تطوير التعليم العالي متضمنة توحيد أنظمة القبول وامتحاناته في الجامعات، وتركز وزارة التربية والتعليم على تحسين أداء المدارس وتمهين المعلمين بما ينسجم مع متطلبات التطوير، في إطار المبادرات التي دشنها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية.

ويقود صاحب السمو الملكي ولي العهد بتوجيهات من جلالة الملك مشروعا رائدا لإصلاح سوق

العمل والتدريب، تماشيا مع الإنجازات المحققة ومن أبرزها إصدارقانون النقابات العمالية في يوم ٢٤سبتمبر٢٠٠٢، وإنشاء الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في يناير ٢٠٠٤، واتخاذ اليوم العالمي للعمال عطلة رسمية للدولة ابتداء من عام ٢٠٠٣، ومبادرة جلالة الملك بتخصيص ٣٠ مليون دينار بحريني لتنفيذ المشروع الوطني للتدريب والتوظيف، وتنفيذ مشروع "التأمين ضد التعطل" اعتباراً من يونيو ٢٠٠٧، وإنشاء "هيئة تنظيم سوق العمل" و"صندوق العمل" في سنة ٢٠٠٦، مما أسهم في خفض معدل البطالة من ١٥٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١١.

– انطلاق مشروع تأهيل وتوظيف الخريجين الجامعيين في أكتوبر ٢٠٠٩، ويهدف إلى إدماج جميع العاطلين الجامعيين في سوق العمل في مختلف التخصصات المهنية وبأجور مناسبة لا تقل عن ٤٠٠ دينار شهرياً. – نسبة البحرنة في القطاع الخاص لا تتجاوز ١٨,١٪ عام ٢٠١٠ بعدد ٨١,١٥ ألف عامل بحريني، بينما يقدر حجم العمالة الوطنية في القطاع الحكومي بنحو ٣٥ ألف عامل بحريني أي بنسبة بحرنة ٨٧٪ حتى يونيو ٢٠١٠.

– تفعيل المادة (٢٥) من قانون تنظيم سوق العمل بشأن حرية انتقال العمالة الأجنبية اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٩، وتطبيق القرار الوزاري رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧ بشأن حظر العمل وقت الظهيرة في قطاع الإنشاءات، وقرار وزارة الداخلية بمنع نقل العمال في السيارات المكشوفة.

الصحة:

– تقدم مملكة البحرين خدمات صحية راقية من خلال ١٠ مستشفيات حكومية، منها ٥ مستشفيات حكومية للولادة، و١٣ مستشفى خاصة، و٢٣ مركزًا صحيا وعيادة حكومية و٣٠٠ عيادة خاصة، و٥ عيادات لشركات خاصة، و٦ مراكز لصحة البيئة، وبواسطة كوادر صحية مؤهلة بنسبة بحرنة تجاوزت ٨١,٤٪ في وزارة الصحة، وحققت إنجازات رائدة من أهمها ارتفاع "متوسط العمر المتوقع عند الميلاد" إلى ٧٦ سنة، وتوافر فرص الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية الأولية المجانية والعقاقير الطبية لجميع سكان البحرين بنسبة ١٠٠٪.

– تحقيق الأهداف الصحية ضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" قبل خمسة أعوام من الاتفاق على تحقيقها بحلول عام٢٠١٥

التنمية الاجتماعية:

- توفير السكن الملائم لجميع المواطنين، وتمثل ذلك في تقديم أكثر من ٣٧ ألف خدمة إسكانية للمواطنين بكلفة ٦،١ مليار دينار خلال السنوات العشر الماضية، ودعم مشروع ترميم البيوت الآيلة للسقوط، والعمل على إنشاء ست مدن سكنية في المحافظات الشمالية والجنوبية والوسطى والمحرق، في شرق سترة وشرق الحد.

- تركيز إستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية وبرامجها على مجالات الحماية الاجتماعية، حيث تم إطلاق الخطة الوطنية لتنمية الأسر المحتاجة في أغسطس ٢٠٠٥، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي، وتم تدشين "بنك الأسرة" البحريني في يناير ٢٠١٠، وفي مجال الاستثمار الاجتماعي، فقد تم افتتاح المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، وإطلاق المشروع الوطني لتطوير مشروع الأسر المنتجة "المنزل المنتج"، إلى جانب الإشهار الرسمي لـ "بنك الإبداع" في ١١ فبراير ٢٠١١ كأول بنك للفقراء في الخليج بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند».

- تأكيد تقرير البحرين للأهداف الإنمائية للألفية لجهة التقدم المحرز في العمل خلال السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) أن نسبة سكان البحرين الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي اليوم هي صفر في المئة، موضحا أنه لا وجود للفقر المدقع في البحرين.

- تحتل مملكة البحرين مكانة متقدمة عالميًا من حيث مستوى معيشة المواطنين، بتصنيفها في المرتبة الـ (٣٠) عالميًا والرابعة عربيًا بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) والذي بلغت قيمته ٢٩,٧ ألف دولار أمريكي عام ٢٠٠٧، وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٩

- مشروع قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠١١ و٢٠١٢ تضمن مصروفات إجمالية بقيمة ٥,٢ مليار دينار بحريني، وتخصيص مبلغ ٢,٥ مليار دينار لصالح الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر للسلع والخدمات الأساسية والاجتماعية في الميزانية، ليبلغ العجز المالي المقدر في الميزانية بنحو ٨١٣ مليون دينار بحريني لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

- إقرار الحكومة للتوجيهات الملكية بصرف ١٠٠ مليون دينار لعلاوة الغلاء، وزيادة الدعم الحكومي للسلع الغذائية إلى ١٣٢,٩ مليون دينار ورفع المساعدات الاجتماعية إلى ٤٠ مليونًا

وفقا لقانون الضمان الاجتماعي وذلك في الميزانية العامة للدولة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢.
– مكرمة جلالة الملك بمنح ١٠٠٠ دينار لكل أسرة بحرينية بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني في ١٤ فبراير ٢٠١١.

حقوق المرأة والطفل:

ـ تأسيس المجلس الأعلى للمرأة في أغسطس ٢٠٠١، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد.

ـ نالت المرأة البحرينية حقوقها السياسية كاملة، ترشيحًا وانتخابًا، في الانتخابات البلدية والنيابية للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ و٢٠١٠، بموجب الميثاق الوطني والدستور. وفازت امرأة بعضوية مجلس النواب المنتخب بالتزكية، وفوز امرأة أخرى بعضوية المجلس البلدي بالانتخاب أيضًا.
– تدشين "الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية" في عام ٢٠٠٥.

– إنشاء جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة لتمكين المرأة البحرينية في عام ٢٠٠٤.

– تعيين جلالة الملك لوزيرتين في الحكومة، إحداهما للتنمية الاجتماعية، والأخرى للثقافة، وثلاث سفيرات لدى الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

– تعيين جلالة الملك لـ ١١ عضوة في مجلس الشورى في الفصل التشريعي الثالث (٢٠١٠ – ٢٠١٤) لتمثل المرأة البحرينية نسبة ٢٧,٥٪ من مجموع أعضاء المجلس.

- تعيين ١١ عضوة في السلك القضائي.

– دعوة جلالة الملك إلى التوافق على "قانون أحكام الأسرة"، علما بأنه تم إقرار الشق الأول من القانون "الشق السني" في مايو ٢٠٠٩.

– تدشين مشروع صندوق النفقة لدعم النساء المطلقات بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥.

– صدور الأمر الملكي بمنح الجنسية البحرينية لـ ٣٧٢ من أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي.

– تولت الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة رئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦، وذلك كأول دبلوماسية بحرينية وعربية تتولى هذا المنصب الدولي.

- تشكل المرأة البحرينية نسبة ٣٥٪ من مجموع القوى العاملة الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص عام ٢٠١٠، وتصل هذه النسبة إلى ٤٧٪ في القطاع الحكومي، و٣٠ ٪ في القطاع الخاص، وتم تدشين مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية في ٢٠١٠، والعديد من المشروعات لتمكين المرأة اقتصاديًا. وقد صدر "إعلان النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في مسار التنمية" على هامش المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية في نوفمبر ٢٠١٠ برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى.
- اعتماد اليوم الأول من ديسمبر من كل عام يوماً وطنياً للمرأة البحرينية اعتبارا من العام ٢٠٠٨.

- انضمت مملكة البحرين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل، ومن أبرزها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (عام ٢٠٠٢)، واتفاقية حقوق الطفل الدولية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وصدر قانون حقوق الطفل في أبريل ٢٠٠٧، وتم تشكيل لجنة دائمة في مجلس الشورى تعنى بالمرأة والطفل وذلك اعتبارا من عام ٢٠٠٧.

الشباب والرياضة :

- تدشين "الإستراتيجية الوطنية للشباب" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تدشين حلبة البحرين الدولية لسباقات السيارات "الفورمولا واحد».
- وضع حجر الأساس لمشروع مدينة عيسى الرياضية في يوم ٢٤ديسمبر٢٠٠٨.

الثقافة :

- انشئت وزارة مستقلة للثقافة عهدت الى الشيخة مي بنت محمد آل خليفة تولي حقيبتها الوزارية وذلك في سنة ٢٠١٠ بموجب مرسوم ملكي.

إشادات دولية بالمشروع الإصلاحي

• تبوأت البحرين المركز الأول عربيًا وإقليميًا في مجال الحرية الاقتصادية للعام السابع عشر على التوالي والمرتبة الـ ١٠ عالميا لآخر تصنيف للحرية الاقتصادية صدر عن مؤسسة هريتدج الأمريكية لعام ٢٠١١، متفوقة في ذلك على جميع البلدان العربية ودول منطقة الشرق الأوسط والعديد من البلدان المتقدمة.

• نيل مملكة البحرين عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لدورتين متتاليتين، أولها في ٩مايو٢٠٠٦، والثانية في ٢١ مايو٢٠٠٨، استكمالاً لاختيارها بالإجماع في ١٩يناير٢٠٠٤ لمنصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة لدورتها الستين، بما يعكس التقدير الدولي المتواصل لحقيقة الانجازات الإنسانية والحقوقية والحضارية الشاملة لمملكة البحرين، وهو ما تجسد أيضا لدى مناقشة التقرير الوطني حول أوضاع حقوق الإنسان في ١٧ابريل٢٠٠٨ أثناء الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

• فوز مملكة البحرين في ٣ ديسمبر ٢٠٠٨بعضوية الفريق العامل المعنى بالحالات التابع لمجلس حقوق الإنسان، وذلك بدعم ومساندة واسعة من دول المجموعة الآسيوية للترشيح لهذا المنصب.

• احتلت مملكة البحرين المرتبة الـ (٣٩) عالميًا ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا والثالثة عربيًا وفقا لتقرير "التنمية البشرية" لعام ٢٠١٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP». .

• حصول مملكة البحرين على المرتبة الأولى عربيا وإقليميا والثالثة آسيويا والثالثة عشر عالميا وفقا لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠م، وتقدمها (٢٩) مركزا عن ترتيبها العالمي في التقرير السابق لعام ٢٠٠٨، متجاوزة كافة دول منطقة الشرق الأوسط والكثير من الدول الصناعية المتقدمة.

وبعد استعراضنا لمسيرة الانجازات والإصلاحات التي شهدتها مملكة البحرين في خلال عقد من الزمن مثلت أهم وأنشط حقبة من تاريخ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، مقاليد الحكم في البلاد ، نأتي الآن على ذكر تفاصيل الأزمة التي اندلعت بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١، والغاية من ذلك كما أسلفنا لتمكين القارئ من موزانة الحقائق واستنباط الخفايا الكامنة للحراك السياسي والعنف المنهج الذي مارسته بعض القوى السياسية والدينية الراديكالية في المجتمع البحريني تحت شعار "السلمية واللاعنف" وغاياتها الحقيقية من ورائه . والأهم من ذلك هل كان الحراك سلميا ولا يشوبه العنف للمطالبة بمطالب معيشية وإصلاحات دستورية ينتفع منه عامة الشعب ، أم انه كفاح مسلح غايته الانقلاب على نظام الدولة واستفراد مكون اجتماعي مقابل تهميش الاخرين في تقاسم ادوات السلطة بوجوهها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضاء ؟

فصول أزمة ١٤ فبراير، اندلاع الشرارة الأولى

في الرابع عشر من فبراير ٢٠١١ وبينما كانت البحرين على موعد مع الاحتفالات احتفاءً بذكرى إقرار ميثاق العمل الوطني وهو الوثيقة الوطنية التي تضمنت الموافقة الشعبية بنسبة ٩٨,٤٪ على مبادئ المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في ذاك اليوم أطلق العنان لشرارة الفوضى والاضطرابات من قبل جماعة تسمي نفسها "شباب ١٤ فبراير"،تدعوإلى البدء فيما أسمته بيوم الغضب عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني، مستفيدة هذه الجماعة من أصداء الثورتين التونسية والمصرية وإذكائهما للحراك العربي بعد سقوط نظام الحكم في جمهوريتي تونس ومصر .

وقد بدأت آلية خلق حالة عدم الاستقرار وبدعم متعدد من الجار الإقليمي ذي الأطماع المستمرة في سيادة أرض البحرين . من عدة قرى قبل إعلان ساعة الصفر، فتظاهرة هنا وتظاهرة هناك جميعها بدأت في نفس التوقيت، والغاية منها تشتيت الأجهزة الأمنية وإضعاف سيطرتها والدفع باتجاه الصدام المباشر، ولم تفلح حينها الجهود الرسمية في محاولة إقناع الخارجين عن القانون بالعدول عن تصرفاتهم ليعقدوا العزم في المضي على زعزعة الاستقرار، فقصدوا دوار مجلس التعاون الخليجي بحشود وجموع بشرية للتمركز في الميدان المركزي للعاصمة.

وتسلسلت الأحداث بشكل دراميتيكي سريع ومفاجئ ففي حين انطلقت المسيرات في القرى برفع شعارات تحقيق المطالب المشروعة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١، أعقب ذلك فتح دوار مجلس التعاون للمتظاهرين بعد سقوط قتيلين في مواجهات أمنية بالقرى، وفي ١٧ فبراير تم فك التجمهر بالدوار للمرة الأولى، وخلال عملية الإخلاء عُثِر على كمية هائلة من الأسلحة والأدوات الحديدية والأسياخ، وأسفرت المواجهات الأمنية عن سقوط عدد من القتلى والجرحى بين مدنيين وعساكر، وأغلب الإصابات كانت بتر أطراف عضوية وكسور ونزيف دموي حاد . وعلى خلفية فك التجمهر توجه المتظاهرون إلى مجمع السلمانية الطبي ، إذ سيطروا عليه ، وبدأت الأحداث تأخذ منحى تصاعديا حين احكم المتظاهرون سيطرتهم منذ تلك الليلة على المجمع الطبي الذي يعتبر المزود الاول للخدمات الطبية الشاملة لكافة سكان البلاد ، وساعدهم في ذلك الاطباء والممرضين الذين شاركوا في التجمهر والاعتصام ،وانشغلوا في تزويد المحطات الاخبارية بتقارير ورسائل مبالغة وصف حالات الاصابات وتصوير الوضع على انه مجزرة وحرب ابادة اكثر من انه ناتج عن ظروف استثنائية.

في مقابل مشهد السلمانية كانت هناك جموع بشرية ترزح في ميدان دوار مجلس التعاون

وتردد شعارات تسقيطية لنظام الحكم القائم والقيادة .

بتاريخ ١٨ فبراير تم الإعلان عن مبادرة الحوار الوطني، في حين أعلنت كتلة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية استقالتها من مجلس النواب .

وفي ٤ مارس أعلنت الجمعيات الست الوفاق،وعد، المنبر التقدمي، التجمع القومي، التجمع الوطني والإخاء،أن هناك شروطا مسبقة تطلب أن يحققها الحكم ودونها لن تجلس للحوار، والشروط هي :-

- حق الاعتصام السلمي
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين
- تحييد الإعلام الرسمي
- حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب بكامل الصلاحيات التشريعية على أساس تساوي الأصوات بين المواطنين
- تحديد جدول زمني للحوار لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة للوصول إلى اتفاقات تضع حلولا جذرية للأزمة الراهنة
- العمل على استتباب الأمن ودعم العملية التنموية والمسيرة الديمقراطية في نظام يستند على الملكية الدستورية.

وقد أعلن السيد عيسى قاسم، رئيس ما يسمى المجلس العلمائي الإسلامي وهو مؤسسة دينية غير مرخصة رسميا رفض مبادرة الحوار الوطني بتاريخ ٥ مارس ، وبعدها بيومين أعلنت جمعية الوفاق عن تنظيم عدة اعتصامات في مناطق مختلفة أبرزها عند مقرّ مجلس الوزراء .

وفي ١٠ مارس نظمت جمعية المعلمين اعتصاما أمام مبنى وزارة التربية و التعليم .في حين نظمت مسيرة غير مرخصة إلى الديوان الملكي في الرفاع بتاريخ ١١ مارس ٢٠١١، وبعدها بيوم أعلنت جمعية المعلمين عن إيقاف الدراسة في كل المدارس .

كما تم تسيير مسيرة إلى قصر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين بمنطقة الصافرية، وفي ١٣ مارس تم البدء بتطويق العاصمة المنامة بالحواجز وسد الطرق الرئيسية المؤدية لها والسيطرة التامة على الحي التجاري فيها بما في ذلك مرفأ البحرين المالي ، وتزامن ذلك مع إحداث الفوضى في جامعة البحرين وتخريب مرافقها وترهيب منسوبيها من أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية والطلابية، والتسبب في

الإيذاء الجسدي والعنف المبرح لبعض الطلبة .

واستدعت كل أعمال الفوضى التي لم تفلح في إيقافها دعوات مساعي التهدئة من قيادات الدولة والجهود الشعبية في إخماد نار الفتنة المذهبية المتصاعدة – استدعت كلها اتخاذ قرار دخول قوات درع الجزيرة وهي القوة العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون إلى مملكة البحرين بتاريخ ١٤ مارس ، وساهمت تلك القوات في حماية المنشئات الحيوية والمرافق العامة بمملكة البحرين من أي ضربات وهجوم محتمل قد يحدث بإرادة خارجية ، في حين عملت القوات البحرينية بتاريخ ١٥ مارس على إخلاء الدوار للمرة الثانية وتحرير مجمع السلمانية الطبي وفك الرهائن المحتجزين فيه من العمالة الآسيوية الذين كانوا قد اقتيدوا من من مناطق سكناهم في الاحياء الشعبية بالعاصمة المنامة إلى المجمع الطبي وهم مكبلين بالأصفاد في مشهد يمثل ابشع صور الاستغلال البشري والتمييز .

كان ذلك ملخصا موجزا لأحداث الازمة التي مرت بها المملكة في شهري فبراير ومارس ٢٠١١. وبين البداية والنهاية تكمن التفاصيل الدقيقة لأكبر أزمة عرفتها البحرين في تاريخها المعاصر، سنعرضها كشفاً للحقائق واستخلاصا للدروس والعبر في كيفية التعامل الأمثل لمواجهة الأزمات ومعالجتها .

القائد الذي عبر بالبحرين إلى برّ الأمان

أبى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى إلا أن يعبر بالبحرين إلى بر الأمان من المحنة الأليمة التي عصفت بها، فجلالة الملك وهو الذي يبذر الخير في دروب الآخرين ويحدد معالم دربه منذ أن تقلد جلالته مقاليد الحكم في سنة ١٩٩٩ وأطلق مشروعه الإصلاحي، لم يكن من السهل عليه أن يرى البحرين تتعثر خطواتها في وحل الدمار والخراب الذي جرّته إليه فئة متطرفة اختطفت من بعض البسطاء مطالبهم المشروعة في تحسين المستوى المعيشي وشاركتهم تلك المطالب، إلا أنه سرعان ما انكشف عن سعي هذه الفئة إلى تنفيذ اكبر مخطط انقلابي يستهدف تقويض أركان دولة البحرين الحديثة ونسيجها المجتمعي بإشعال فتيل المذهبية السياسية والطائفية الدينية .

لقد حرص جلالة الملك منذ بدء الأزمة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١ بعد سقوط قتيلين على خلفية مظاهرات شهدتها بعض القرى وتزامنت في توقيتها مع الاحتفالات الشعبية بذكرى مرور ١١ عاما على ميثاق العمل الوطني، أن يخاطب جلالته أبناء شعبه ويطيّب خواطرهم عندما أعلن عن أمره السامي بتشكيل لجنة تحقيق يترأسها نائب رئيس الوزراء السيد جواد العريض،

للوقوف على الأسباب التي أدت لوفاة شخصين في مسيرات غير مرخصة من قبل القوات الأمنية .

ولم يكن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بعيدا عن الحراك الشعبي ونشاط مختلف فعاليات ومكونات المجتمع البحريني التي عملت جاهدة على حفظ استقرار كيان البحرين وثني كل معاول الهدم التي تحاول النيل من هذا الكيان وهدمه، فقد كثف جلالته تواصله ولقاءاته مع قيادات المجتمع البحريني والتشاور معهم للخروج من المأزق الذي زَجّت فيه البلاد دون سبب مقنع أو داع.

وكلف جلالته صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى، بالحوار مع جميع الأطراف والفئات في المملكة دون استثناء، وإعطاؤه جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو إليها المواطنون بكافة أطيافهم.

وكما كان للقيادات السياسية ورجالات الدين والرأي والحكمة نصيب في دائرة اهتمام جلالة الملك، كان للشباب البحريني أيضا نفس النصيب، حيث التقى جلالته مع الشباب وتسلم من نجله سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، المرئيات والتوصيات التي توصل إليها الشباب في حوارهم ، والذي جمع أكثر من ٢٥٠٠ شاب وشابه من كافة أطياف البحرين ومن مختلف مناطقها وهيئاتها التعليمية والشبابية.

ونظرا للظروف التي مرت بها مملكة البحرين والتي جرى فيها تصعيدات مست أمن البلاد وعرضت حياة المواطنين للخطر وأضرت بمصالحهم وأرزاقهم وتعدت على ممتلكاتهم وطالت مؤسسات الدولة ودور العبادة وأساءت لمنابر العلم في المدارس والجامعات، وحتى وصلت لتطال مهنة الطب الإنسانية وحولت المستشفيات إلى بؤر رعب وترهيب، كما عملت على الأضرار بعجلة التنمية والاقتصاد البحريني، نظرا لكل تلك التصعيدات الأمنية لتي تسببت فيها القوى السياسية والدينية الراديكالية ، فقد أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الملك المفدى القائد الأعلى المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية وفقا لنص المادة ٣٦ فقرة (ب) من دستور المملكة لسنة ٢٠٠٢ .

وكشف عاهل البلاد المفدى في حديثه مع عدد من ضباط قوات درع الجزيرة التي حضرت كقوة إسناد لقوة دفاع البحرين، أن مملكة البحرين أفشلت مخططاً خارجياً عمل عليه لمدة لا تقل عن عشرين أو ثلاثين عاماً. وقال جلالته أن ما شهدته مملكة البحرين من أحداث هو امتحان من رب العالمين، ولكن وبفضل من الله استطاعت أن تتجاوزه.

واهتم جلالة الملك بمخاطبة الإعلام الدولي لإيضاح حقيقة ما يحدث في البحرين وتصحيح

كل المعلومات الخاطئة والشائعات التي تروج عن هذه الجزيرة الهادئة بقصد تشويه سمعتها، فقد نشر جلالته مقالا في صحيفة "الواشنطن تايمز" بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠١١ أوضح فيه أن المطالب الاحتجاجية التي تهدف إلى خلق وظائف ذات رواتب جيدة، والتزام الشفافية في الشؤون الاقتصادية والحصول على خدمات اجتماعية أفضل قد قوبلت بقدر من حسن النية والتفاهم المطلق. ولكن للأسف هذه المطالب المشروعة للمعارضة اخُتطِفت من جانب عناصر متطرفة لها علاقات مع حكومات أجنبية في المنطقة، وأصبح من الواضح جدًا أن الاستقرار والسلامة والأهمية الاقتصادية لبلدنا مهددة لا محالة.

وقبل انقضاء المدة المحددة لتطبيق السلامة الوطنية أعلن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى عن إنهاء تنفيذ قانون حالة السلامة الوطنية في الأول من يونيو ٢٠١١، وقصد جلالته أن يكون الهدف من وراء إنهاء حالة السلامة الوطنية هو تطمين الجميع بأن الحياة عادت إلى طبيعتها، مشددا في حديثه على أن هذا لا يعني ترك الأمن وعدم تطبيق القوانين وعدم الاهتمام بالاستقرار، بل أن تكون الحالة طبيعية وليست استثنائية .

وجلالته أكثر الناس حرصا على عودة استقرار البحرين كسابق عهدها ،فهو الذي على يديه تحققت الانفراجة بعد الشدة حين أعلن عن استئناف مبادرة الحوار الوطني التي تم تجميدها لفترة محدودة لإتمام المعالجة الأمنية وأطلق عليها مسمى حوار التوافق الوطني.

ويحسب لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، تسجيله لأول سبق تاريخي على مستوى الشرق الأوسط بإعلانه عن تشكيل لجنة ملكية بعضوية كبار الشخصيات الحقوقية العالمية لتقصي حقائق ما مرت به البحرين من أحداث مؤسفة، حفظاً لسمعة البحرين وإحقاقاً للحق بإعطاء كل ذي حق حقه. وحينما خلصت اللجنة من تقريرها استقبل جلالته النتيجة بكل سعة إيمانا منه بأهمية المكاشفة والمصارحة في وقت الأزمات بين كافة الأطراف المتخاصمة، واقترح جلالته أثناء تسلمّه التقرير عن الرغبة في تشكيل محكمة عربية لحقوق الإنسان، وهو اقتراح لاقى أصداء دولية وإعلامية واسعة جدا لما يؤكده من اهتمام الدول الخليجية وحرصها على النهوض بأدائها في مجال التنمية البشرية، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

واستنادا للرغبة الجدية في العمل على تنفيذ كافة التوصيات التي رفعتها اللجنة الملكية لتقصي الحقائق باعتبارها مخرجا للأزمة التي زُجّت فيها البحرين بتواطؤ قوى سياسية داخلية وخارجية .فقد جاء أمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة،

عاهل البلاد المفدى بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق يتولى رئاستها السيد علي الصالح،رئيس مجلس الشورى، كما أبدى جلالته تجاوبا سريعا مع توصيات التقرير ومن قبله مرئيات حوار التوافق الوطني، فأعلن عن حزمة من التعديلات الدستورية تضيف مزيدا من التنظيم في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يحقق التوازن بينهما، وتأتي بضمانات جديدة تطبق عند استخدام الحق في حل مجلس النواب بالنص على أخذ رأي رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة الدستورية بعد أن كان هذا الحق مقصورا على الملك ورئيس مجلس الوزراء، وجاءت التعديلات بضوابط جديدة لاختيار أعضاء مجلس الشورى، وزيادة المدة المقررة للسلطة التشريعية للبت في مشروعات القوانين الاقتصادية بصفة مستعجلة، وإعداد الميزانية العامة للدولة من قبل المجلسين بطريقة أيسر.

ونصت التعديلات الدستورية أيضا على تفعيل الإرادة الشعبية في تشكيل الحكومة عن طريق برنامجها حيث انه في حالة إقراره تكون الحكومة قد حازت ثقة المجلس. وتعزز التعديلات الدور الرقابي لمجلس النواب ليقوم به المجلس منفردا، ويكون للمجلس الحق أيضا في تقرير عدم إمكان التعاون مع الحكومة، وله حق طرح موضوعات عامة للمناقشة، وتقرير حق مجلس النواب مجتمعا في مناقشة الاستجوابات التي توجه إلى الوزراء، ومنح رئيس مجلس النواب أولوية رئاسة المجلس الوطني وإحالة مشروعات القوانين التي يوافق عليها المجلسان إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات إصدارها.

الرهان على صمود رجل الدولة

في وقت الأزمات تختبر معادن الرجال ومدى قدرتهم على الصمود والتحمّل في مواجهة سرعة الأحداث بنفس لا يسابقها في اللهاث، وإنما بشيء من الحكمة والتروي وسعة البال، وصولاً للقرارات الحكيمة والمعالجة الايجابية للأمور .

وقد منّ الله على البحرين برجل من أبنائها البررة الكرام ، الذي سخر كل طاقاته وخبرته وحكمته في إيصال البحرين إلى مرسى الأمان، والتغلب على ما واجهته من تلاطم الأحداث الصعاب .

وهو الرجل نفسه الذي كان رقما صعبا في دحض كل مخططات المخربين الذين لم يرغ لهم رؤية البحرين تمضي في دروب التقدم والازدهار في مجالات التنمية البشرية والاقتصاد ، فتشدقوا بمطالب تعسفية بعيدة عن رغبة وإجماع كل أفراد الشعب، وأولها حلّ الحكومة والإتيان بحكومة منتخبة دون إبداء سبب واحد لتعليل هذا المطلب، أو حتى الإتيان ببرهان

ودليل صادق عن عجز الحكومة الحالية في أداء مهمتها .

إلا أن وعي أبناء البحرين وتنبههم للمخططات التي تحاك في الخفاء وتستهدف تمكين وسيطرة أقلية من أصل أغلبية شعبية على القرار، دفعت بتوافد آلاف البشر واصطفافهم خلف صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر. فشكلوا الحصانة البشرية التي يستمد منها سموه قوته ونفوذه، والأهم من ذلك قراره بالصمود وعدم التخلي عن أبنائه الذين التجئوا له بعدما شدت عليهم القوى السياسية المتآمرة تضييق حبل الخناق وحقهم في التعبير والتنديد بكل الأفعال، التي تسلب البحرين عزتها وكرامتها وأجواء الحرية التي تتميز بها .

ولم تفلح تبريرات تلك القوى السياسية من ثني أبناء البحرين عن تحلقهم حول شخص رئيس الوزراء والتمسك به في منصبه، سيما وهم يعايشون على أرض الواقع صلافة المعارضة واستفزازاتها للشارع العام، حتى بلغ الأمر برموز تلك القوى وأتباعها إلى التجمهر أمام مبنى رئاسة الوزراء في العاصمة المنامة، في خطوة تصعيدية للاصطدام مع قيادة البلاد وأغلبية الشارع البحريني.

ولم يكن التبرير الذي ساقه السيد علي سلمان ، أمين عام جمعية الوفاق الإسلامية عن تجمهر المعارضة أمام رئاسة الوزراء، والدعوة إلى إسقاط الحكومة بشخص رئيسها مقنعا بما فيه الكفاية للعقول التي تقدر ما أنجزه رئيس الوزراء من انجازات مشرفة للبحرين إداريا واقتصاديا طوال فترة توليه رئاسة الحكومة . فقد جاء في تبرير السيد علي سلمان في حوار مع صحيفة الأيام بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١، نصاً:- «سمو رئيس الوزراء لا يعتبر ممثلا للسنة، هو رئيس الوزراء ولدينا ملاحظات طوال الفترة الماضية، ذهبنا إلى إسقاط رئيس الوزراء، لم نذهب لنسقط رئيس وزراء سني، نطالب برئاسة وزراء يكون للشعب إرادة فيها، لا اعتقد أن هذا المطلب السياسي يشكل استفزازا لأحد».

ولقد أثار هذا التصريح حفيظة جمهور واسع من الشارع البحريني ودفعه أكثر فأكثر للتقرب من شخص سمو الرئيس خليفة بن سلمان آل خليفة، معتبرين أن قرار التخلي عنه خطأ لا يغتفر في حق الوطن وكرامته ، فكرامة الرجل من كرامة البحرين بأسرها، وبقائه من بقاء طيف واسع من المجتمع البحريني ، فليست البحرين ولا أبنائها من يجحدون حق صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الذي قضى في منصبة جلّ سنوات عمره بلا كلل أو ملل، إنما بطموح وتحدي نحو تحقيق التطوير والتحديث برغم محدودية الإمكانات والموارد المتوفرة، وبفضل الجهد الذي بذله سموه في المتابعة الحثيثة لأداء الوزارات

والارتقاء بالبرامج التي تقدمها من أجل خدمة المواطن البحريني، جاءت البحرين في طليعة الدول العربية على مؤشرات تقارير التنمية البشرية التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة، كما تحولت العاصمة المنامة إلى أحد أهم عواصم الشرق الأوسط المالية ومراكز التأمين الإسلامية .

ثم أن هذه القوى السياسية التي تصنف نفسها قوى وطنية معارضة هي نفسها التي فشلت أبان انضمامها لمجلس النواب في تقديم برامج ومبادرات تطويرية تعين الحكومة على الارتقاء بالخدمات التي تقدمها للمواطنين، ولم تأت ببدائل للمقترحات والمشروعات التي تأتي بها الحكومة، علما بأن من صفات المعارضة الوطنية الإتيان ببرامج عمل تكون بديلة للبرامج التي تطرحها الحكومة وتسهم أكثر في تقديم أفضل مستوى من الخدمات للمواطنين. بينما هذا لم يحدث ولم يستشعره المواطن البحريني في القوى السياسية التي نالت من أمنه واستقراره أكثر من إراحته . وعليه جاء قرار الغالبية العظمى من أبناء البحرين بالبقاء على ما هو قائم وليس على ما هو واهن .

وكلمة للتاريخ والحق فأن البحرينيين يذكرون جيدا الجولات الميدانية لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء ودعوات سموه لمكافحة التعصب والتطرف وقبول الآخر وإشاعة ممارسات حرية الفكر والمعتقد والاحتكام إلى العقل في ترسيخ ثوابت الوحدة الوطنية وإطلاق الكلمة الحرة والرأي الهادف دون قيد، ولذلك عندما تقاطروا إلى بيت سموه لأكثر من مرة خلال فترة الأزمة إنما كان يقينا منهم أن هذا الرجل يستحق أن يقال له «نحن معكم ومن خلفكم من أجل حاضر جميل ومستقبل مشرق».

البحرينيون يربطون كل استحقاق وانجاز وطني بسمو الأمير خليفة بن سلمان ، فهو من أعلن بصوته نبأ استقلال البحرين سنة ١٩٧١ ، وهو المؤسس لأركان نهضة البحرين الحديثة منذ أن انيطت به مسؤولية رئاسة الحكومة، ولايزال مستمرا في نهجه الإداري الحكيم محققا لرؤى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين المفدى، وتطلعاته بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

وإذا كانت ذاكرة أهل البحرين تحفظ كل ذلك وأكثر، فإن ذاكرة أبناء الخليج وعموم العرب هي أيضا تختزن الشيء الكثير عن سموه، فالكويتيون لا ينسون وقفته معهم أثناء الغزو، ولا شعوب مصر وفلسطين والعراق وغيرها من الأقطار يتجاهلون مواقفه الداعمة للقومية العربية، حتى أن أصداء أفعاله الكريمة وما أنجزه لأبناء شعبه وصلت إلى العالمية ومنحته الأمم المتحدة جائزة الشرف للانجاز المتميز في التنمية الحضرية والإسكان لعام ٢٠٠٦.

من هنا فالبحرينيون يجمعون على حب الأمير خليفة بن سلمان فهو بالنسبة لهم الأب الذي لا بديل عنه للأسرة، ولا يمكن أبدا التخلي عن مشورته ورأيه بما وهبه الله من حصافة الفكر السديد ، كما أنه رمز من رموز البحرين لا يسمح أبدا بالتطاول عليه والانتقاص من قدره .

وهذا ما يفسر نبرة الإصرار في هتافات المشاركين بالمسيرات المعبرة عن الوحدة الوطنية وقصدهم المعنى في ترديد عبارة الشعب "يريد خليفة بن سلمان" ، لأن فعلا الشعب يريد خليفة بن سلمان ولا يرضى عنه بديلا إلا لسبب قوي جدا.

وإزاء الموقف الشعبي الداعم لسموه أبدى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة ، إصرارا كبيرا في البقاء جنبا إلى جنب مع أبنائه المواطنين واحتضانهم في قلبه ووجدانه ، والعمل على تهدئة روعهم ببث رسائل الطمأنينة، مؤكدا سموه للجموع الغفيرة من المواطنين التي كانت تتقاطر بصورة عفوية على مقر سكن سموه لإظهار ولائها والتعبير عن وقوفها مع القيادة الحكيمة، أن الوحدة الوطنية هي أعظم ثروة لهذا الوطن، وأن المجتمع البحريني سيظل متماسكاً وقوياً، ولن يزيده الاختلاف إلا لُحمة وصلابة وستخرج البحرين من هذا الظرف أقوى مما كانت عليه بعزيمة ووطنية أبنائها الشرفاء.

كما أن سموه في كل شديدة من الشدائد ينزل لملاقاة أبنائه لحظة وقوع الحدث متجردا من كل مراسم بروتوكولية، وباقيا فقط على حس المسئولية الذي يدفعه إلى عدم التخلي عن واجبه والذود عن كل مواطن بحريني . كما أنه استمر في عقد اجتماعات العمل مع رجال الأعمال والمصارف للبحث في سبل التغلب على عدم انهيار قوة ومتانة الاقتصاد المحلي وإلحاق الضرر به، جراء استمرار الاعتصامات والتجمهرات في العاصمة المنامة، وما تبعثه من إشارات سلبية للشركات الأجنبية عن صعوبة وتردي الأوضاع الأمنية في البلاد سيما بعدما تمركزت الاعتصامات ناحية المرفأ المالي استهدافا لتعطيل الحراك التجاري في المملكة. فواصل سموه العمل حفاظا على مكتسبات البحرين الاقتصادية وعدم زعزعة المناخ الاستثماري في المملكة .

هذا ولم تكن الصحافة بمنأى عن دائرة اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، فقد حرص سموه وجريا على عادته على اللقاء مع الأسرة الصحفية البحرينية واطلاعها على مجريات الأحداث وسياسة الحكومة في التعاطي والرد، حيث أكد رئيس الوزراء للصحفيين إن الديمقراطية مُصانة والمؤسسات الدستورية مستمرة في استكمال البناء الديمقراطي، ولكن هذه المرحلة من عمر الوطن تحتاج إلى تعزيز أمن البلاد أولاً ودعم استقرارها ، فما مرت به مملكة البحرين من أحداث وما سببته من شرخ في

النفوس يقتضي من الجميع اليوم العمل على رأب الصدع.

وطمأن سموه الصحفيين في لقائه معهم بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١١ ، على أن البحرين ستبقى صامدة ولن تصاب بسوء طالما لدى شعبها هذا الحس الوطني ، مؤكداً سموه أن بحكمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وبعزم الحكومة وإرادة الشعب سنصمد وسنخرج أكثر قوة وأشد ثباتاً، فالعزم الحكومي والشعبي لن يتراخى بأية أحداث، لافتا سموه إلى أنه قد آن الأوان لأن يُفعّل المجتمع بكافة مؤسساته للسمو بالوطن فوق الجراح من أجل أن تستمر المسيرة. وأكد سموه أن البحرين بخير، وأن الأمور بدأت ترجع إلى سابق عهدها، ولكن لا يمكن نسيان ما مر علينا من واقع مرير، و« لن نقول عفا الله عما سلف، فلم يكن هناك داع لأن تصل البلاد إلى ما وصلت إليه، ونسأل الله أن يضمد هذا الجرح حتى يلتئم».

ولأنه ظل مواكبا للتطور الإعلامي إيمانا منه بأن من حق الجميع المعرفة والاطلاع، ولا يمكن لهذه المعرفة أن تعمم على الجميع إلا من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية .لذا جاءت مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان بالاتصال في إذاعة البحرين والمشاركة في أكثر البرامج جماهيرية من أجل طمأنة الشعب باستتباب الأمور والقدرة على تجاوز الصعاب بروح الأسرة الواحدة التي تلف أطياف الشعب البحريني .

حيث أكد سموه أن وقفة شعب البحرين الوفي مع ما مرت به البلاد من أحداث أظهرت أصالة هذا الشعب، وأكدت للعالم أجمع، قوة وتلاحم الشعب مع القيادة في مختلف الظروف. وقال صاحب السمو الملكي، في اتصال هاتفي أجراه مع البرنامج الإذاعي «صباح الخير يا بحرين " بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١١، إن ما عبر عنه المواطنون اليوم من مشاعر طيبة ووطنية ليس بالأمر الغريب علي أهل البحرين. واستطرد قائلا: " إننا نعاهدكم أن نكون دائما معكم، وأن تتواصل جهودنا من أجل حاضر ومستقبل البحرين". مثمنا سموه في اتصاله وقفة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية الشقيقة مع البحرين في محنتها .

المبادرة التاريخية بيد أمير التهدئة والحوار

في خضم تصاعد الاحتجاجات والاختراقات الأمنية التي بدأت بتاريخ ١٤ فبراير، جاء رد الفعل الرسمي على مستوى الحدث من حيث الرغبة الجدية في المعالجة السياسية والأمنية وإعادة السلم الأهلي والهدوء .

وتعد المبادرة الوطنية للحوار الشامل التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، وتكليفه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، بإدارة حوار شامل مع جميع الأطراف دون استثناء، تعد المعالجة الأبرز للأزمة التي اندلع شرارها وتطاير في سماء البحرين، كما تعتبر المبادرة ترجمة فعلية للمبادئ الأصيلة التي تنتهجها القيادة الحكيمة في إطار مساعيها الحثيثة على الدوام لتأكيد اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، إضافة إلى أنها مواصلة واتصال معبّر عن مفاهيم المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى القائم على أسس الديمقراطية والحوار .

وقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، ندائه إلى كل مواطن بحريني بالتزام الهدوء أثناء الأزمة، وتغليب صوت العقل والحكمة، كي تتمكن البحرين من استرداد روحها التي جرحتها الأحداث المؤسفة .

كما وجه سموه بالانسحاب الفوري لجميع قوات الأمن من مناطق تجمعها في قلب العاصمة المنامة ومغادرة جميع الموجودين في نقطة تجمعهم بدوار مجلس التعاون الخليجي، لتفادي الاصطدام بين قوات الأمن والمتجمهرين .

وتنفيذاً لتوجيهات سموه فقد أعلنت القيادة العامة بقوة دفاع البحرين أن عدداً من وحداتها العسكرية المكلفة بحماية المناطق الحيوية ووسط العاصمة، والتي أكملت المهمة الموكلة إليها في المحافظة على الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين والمقيمين عادت إلى معسكراتها، وتضافرت كل الجهود لتهيئة الأجواء العامة لمناخ الحوار الهادئ من أجل استعادة استقرار البحرين وحماية مكتسباتها الوطنية التي ظلت تنمو مع مرور الزمن حتى أصبحت المملكة يشار إليها بالبنان، وعلى رأسها قضايا التنمية الحضرية التي قطعت فيها البحرين أشواطا كبيرة ووجدت من أجلها الدعم والإشادة من المنظمات الدولية سيما الأمم المتحدة .

ولكل ذلك جاءت وقفة العديد من الدول والمنظمات مع مملكة البحرين في ما شهدته من أحداث، وقد تأكد ذلك بالدعم الكبير الذي قدمته الدول الأشقاء في الخليج والوطن العربي، والدول الصديقة من مختلف قارات العالم.

لقد استنفر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، كل طاقته ووقته وجهده الفكري للخوض في حوارات موسعة ولقاءات مكثفة مع مختلف قيادات المجتمع البحريني والعناصر المؤثرة فيه، كما تواصل سموه مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وخصّ كل منها بحوارات مستفيضة تكشف عن الأسباب التي أدت إلى استفحال الأزمة، والسبيل إلى

الخروج منها بالحوار وتغليب الرأي السديد والمنطق .

وظل سموه فاتحا مجلسه لأكثر من شهرين يترقب حضور ومشاركة أقطاب الجمعيات السياسية للحوار إلا أنها وللأسف بسبب صلافتها وتمسكها باشتراطات مسبقة بالغة الصعوبة في التنفيذ فوّتت على نفسها فرصة ثمينة ونادرة قلما تتكرر في تاريخ الأوطان ككل، وهي أن تدعو قيادة البلد من يجنح للانشقاق الوطني للجلوس معاً والتحاور في أجواء صافية تخلو من التوتر والاشتراطات، فقط من أجل الوصول إلى نقطة التقاء بين الطرفين لاستكمال جهود التنمية والتطوير الذي يعود بالنفع على المواطن أولا وأخيرا .

ولقد أهاب صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى بكل مواطن شريف في هذا البلد الكريم التزام الهدوء والسكينة وتغليب العقل وتحكيم ضميره الوطني كي تتمكن البحرين من استرداد روحها التي جرحتها الأحداث الأخيرة، وأن تحظى بفسحة للتفكير الهادئ لبدء حوار وطني شامل يعيد للبحرين حضارتها ووحدتها وعزيمتها.

وقال صاحب السمو الملكي في مقابلة عفوية على تلفزيون البحرين يوم الجمعة الموافق ١٨ فبراير ٢٠١١، أن الذي جرى في البحرين أمر طارئ وخارج عن مألوف أخلاقنا وطباعنا وقيمنا ومبادئنا، معتبراً سموه أن أي مواطن بحريني لا يأخذ موقفا ايجابياً مع وطنه في هذه اللحظة يعتبر غير وفيّ لوطنه وشعبه ومبادئه.

وناشد سموه الجميع إتاحة الفرصة للمجتمع البحريني الجامع كي يعود إلى معنى المواطنة الكاملة للجميع، لأن هذا الوطن ليس لفئة دون أخرى ولا لطائفة على حساب سواها، مشدداً سموه على القول أنه مواطن بحريني مسلم، غايته تنفيذ إرادة القيادة ممثلة بحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، سائلا المولى العلي القدير أن يحفظ البحرين ويحميها من كل مكروه.

وشدد سموه على أن الإصلاح مستمر، وأن كافة القضايا الوطنية يمكن تناولها بالتفصيل ومناقشتها في نطاق ما عرف عن البحرين من خلق هادئ، وما مثلته البحرين وما ستمثله من نقطة مضيئة في دول مجلس التعاون الخليجي ونشاطها في نطاق المحافل الدولية كافة.

وانطلاقا من مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى لضبط النفس والتهدئة والبدء في مرحلة جديدة من العمل الوطني تشارك فيها جميع الأطراف، بغية تجاوز الوضع الراهن والعمل يداً بيد للحفاظ على مصلحة الوطن ومكتسباته التي ساهم فيها جميع أبناء المملكة، أصدر سموه أمره إلى جميع قوات الأمن

بالانسحاب الفوري من مناطق التجمع وإلى المتواجدين في هذه المناطق بالمغادرة لتفادي الاصطدام بين قوات الأمن والمتجمهرين، وذلك يوم السبت الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١.

وعلى ضوء أمر صاحب السمو ولي العهد، أصدرت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين إعلانها رقم (٢)، وجاء فيه أن عدداً من وحداتها العسكرية المكلفة بحماية المناطق الحيوية في وسط العاصمة، قد أكملت المهمة الموكلة إليها بنجاح في المحافظة على الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين والمقيمين، وقالت القيادة في بيانها أن الأوامر قد صدرت لها بالعودة إلى معسكراتها اليوم السبت الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١م، والاستعداد لأي مهام أخرى.

واللافت في تعاطي سمو ولي العهد مع الأزمة اهتمامه بالدوائر والأوساط الإعلامية، حيث سجل لنفسه حضورا مكثفا في مختلف القنوات الفضائية المحلية والأجنبية والصحف من أجل أن يوصل رسائل محددة المضامين تدعو لوحدة الصف ونبذ الانشقاق وعدم تمكين القوى الراديكالية من بلوغ مراميها .إلا أنه في الوقت نفسه أهاب سمو لي العهد بكافة الوسائل الإعلامية إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر وكذلك الالتزام بالمهنية والموضوعية والدقة أثناء نقلها وتغطيتها لأحداث البحرين.

وقال سموه في كلمة وجهها عبر تلفزيون البحرين يوم السبت الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١ ، أن الدور البناء لوسائل الإعلام يقوم على الموضوعية وتجنب المبالغة وألا تصبح الإثارة هي المادة الإعلامية المطلوبة، وفي نفس الوقت طلب صاحب السمو الملكي ولي العهد، نائب القائد الأعلى، من كافة المؤسسات الرسمية في المملكة الانفتاح على وسائل الإعلام وتزويدها بالمعلومة الدقيقة.

وفي لقاء خص به قناة العربية يوم السبت الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١، قال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد أن ثقافة التعايش بين المذاهب والأديان في مملكة البحرين ثقافة قديمة جعلت من البحرين نموذجاً فريداً في المنطقة، مشيراً سموه إلى أن البحرين قد عملت ولا تزال على تحقيق كل التطلعات التي جاءت في سياق ميثاق العمل الوطني كي يشعر كل مواطن بوطنيته.

وفي لقاء آخر مع شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية يوم السبت الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١، قال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، أن الحوار الذي أمر به جلالة الملك سيجري مع كل الأطراف السياسية في البلاد ، مشيرا سموه إلى أن صاحب الجلالة الملك المفدى قد أمر بتكليف سموه بقيادة هذا الحوار الوطني، وأن دور سموه سيتمثل في نزع فتيل التوتر السياسي والدخول في حوار مع الجمعيات السياسية والعمل

على بناء الثقة بين كل الأطراف.

وفي الوقت الذي أوضح فيه سموه على أن المتظاهرين يمثلون شريحة هامة من المجتمع البحريني إلا أنه شدد التأكيد على وجود قوى أخرى تعمل ودخلت على الخط ، قائلا " هذه الأحداث انطلقت منذ البداية وكانت هناك نوايا جيدة تحركها لكن أكبر خوفنا أنه يكفي أن تكون هناك مجموعة صغيرة راديكالية تخشى فقدان مصالحها وتعمد إلى التصرف خارج إطار القانون" .

وتوازيا مع تكثيف ظهوره الإعلامي بذل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة،ولي العهد،نائب القائد الأعلى جهدا مضاعفا في الحوار مع كافة الفعاليات والقوى المدنية بالمجتمع البحريني، فباتت أروقة قصر الرفاع في حراك لا يعرف السكون له طريق، ما بين توافد ممثلي الجمعيات الإسلامية، وأقطاب التجارة ورجال الأعمال، والساسة والمفكرين، وفي كل تلك الاجتماعات حرص صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، على ترسيخ معنى المواطنة الصالحة خلال اللحظات الصعبة التي تمر بها المملكة، بأنها تعني التعايش والتسامح واحترام الآخر، وإعادة لم شمل الأسرة البحرينية الواحدة، مؤكدا سموه أن بالعزيمة والإصرار في مملكة البحرين ستتجاوز المملكة الهزة والحساسية التي تركتها الأيام السابقة عن طريق التوافق والشفافية وصحوة الضمير. وقال سموه:" إننا بحرينيون، لا سنة ولا شيعة، وأن الحوار الذي كلفني به حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيشمل الجميع دون إملاء من أحد على أحد، وأن يكون الوطن هو الهدف والغاية".مضيفا لدى اجتماعه مع وفد من غرفة تجارة وصناعة البحرين يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ فبراير ٢٠١١، "إننا نواجه من يرغب في الاصطياد في الماء العكر، وأن واجبنا جميعا أن نعمل على إحداث إصلاح حقيقي تراعى فيه المساواة، وأن يتحمل الجميع مسئوليته وأن نتجنب المزايدات من أي طرف كان" .

وإثر تعنت الجمعيات السياسية المناوئة لمبادرة الحوار التي أطلقها جلالة الملك ورفضها الجلوس مع سمو ولي العهد على طاولة الحوار مع بقية الكتل السياسية ، ظل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة متمسكا بخيار الحوار، لافتا نظر تلك القوى إلى ضرورة القبول بهذا الخيار ووقف إلحاق الضرر بمصالح المواطنين بعدما تصاعدت حدة الاحتجاجات وأثرت سلبيا على النشاط اليومي .

وجاء في تصريح خاص لسموه يوم الاثنين الموافق ٢٨ فبراير ٢٠١١: "أنه برغم هذا الهدوء فإن هناك بعضا ممن لا يريد الإصلاح ويعمل على تعطيله وبشتى السبل غير المقبولة. ولقد

بدأ هذا التعطيل يلحق الضرر بمصالح المواطنين في مملكة البحرين عن طريق الإضرار بشئونهم الاقتصادية والمعيشية وتعطيل الحياة في عدة مناطق، مما ألحق الأذى بمؤسسات القطاع الأهلي ومختلف القطاعات المصرفية والمالية والاقتصادية .ولقد لاحظنا أن ذلك يعمل على تعطيل الحوار، لذا فإن الواجب الوطني والمهمة التي كلفني بها جلالته حفظه الله ورعاه يحتمان عليّ التوجه للجميع بلفت الانتباه إلى ضرورة البدء الفوري بالحوار الوطني الشامل ووقف إلحاق الأذى بمصالح الجميع.

تأييد دولي لمبادرة الحوار الوطني

ومما ساعد ولي العهد في مساعيه أن مبادرة الحوار الوطني قد حظيت بتأييد واسع على المستويات الإقليمية والعربية والدولية، وأعرب رؤساء وحكّام الدول عن مؤازرتهم للخطوات التي تتخذها مملكة البحرين، من اجل التهدئة والبحث عن حلول تكفل الحفاظ على السلم المجتمعي والمضي في مسيرة الإصلاح الشامل التي انتهجها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى منذ توليه مقاليد الحكم، واستطاع أن يؤسس نموذجا متفردا للإصلاح والتحديث. معتبرين أن مبادرة الحوار الوطني مع جميع الفئات والأطراف تصب في تحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو لها المواطن البحريني .

وساهمت البيانات الرسمية التي أصدرتها حكومات الدول في تعريف العالم بالإجراءات التي اتخذتها البحرين للتهدئة، والتي تمثلت بانسحاب الجيش من وسط العاصمة المنامة والعودة إلى قواعده، والسماح للمتظاهرين بحرية الدخول إلى الدوار، إضافة إلى العفو عن السجناء السياسيين من قبل السلطات، وإجراء تعديل وزاري.

وقد قام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى بمجهود كبير في التعريف بالمبادرة وأهدافها، حيث كان يقوم في اليوم الواحد بزيارة أكثر من دولة لإطلاع القادة والمسئولين على مجريات الوضع في البحرين، وأهمية التحرك باتجاه فتح قنوات الحوار على أوسعها للوصول إلى وجهات نظر متقاربة تصل للتوافق على نقاط الاختلاف .

وجاءت المملكة العربية السعودية في صدارة الدول الداعمة لمبادرة الحوار، حيث أكدت وقوفها بكل إمكاناتها خلف مملكة وشعب البحرين، كما أكدت في الوقت ذاته رفضها المطلق لأي تدخل أجنبي في شؤون مملكة البحرين الداخلية من أي جهة كانت، مشددة على أن شعب البحرين الشقيق وحكومته أحرص من الغير على وطنهم واستقراره وأمنه.

وأوردت وكالة الأنباء السعودية بتاريخ ١٩فبراير٢٠١١، نقلاً عن مصدر مسئول أن المملكة العربية السعودية تتابع باهتمام تطور الأوضاع في مملكة البحرين، وفي ذات الوقت تأمل أن يعود الهدوء والاستقرار في ربوعها في ظل قيادتها الحكيمة، وأنها تناشد الأشقاء من الشعب البحريني تحكيم العقل في طرح رؤاهم، وقبول ما طرحته حكومة البحرين.

ثم جاءت الكويت والأردن لتعلن عن وقوفها إلى جانب مملكة البحرين حكومة وشعبا ضد كل ما يمس أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية ، كما أكد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت في اتصال هاتفي أجراه مع جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة يوم الأحد الموافق ٢٠ فبراير ٢٠١١، أن أمن واستقرار ونماء البحرين هو أمن وازدهار المنطقة ، متمنيا للبحرين المزيد من التقدم والنماء في رعاية قيادة جلالته الحكيمة .

وعلى المستوى الدولي لاقت دعوة الحوار تأييدا من الأمم المتحدة وأمينها العام السيد بان كي مون، كذلك حظيت المبادرة بقبول وترحيب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الولايات المتحدة تدعم الإصلاحات التي تلبي طموحات المواطنين البحرينيين وتعزز الاستقرار في البلاد. ورأى الرئيس أوباما أن الحوار يقدم الفرصة لإجراء إصلاح في العمق وإشراك جميع البحرينيين في بناء مستقبلهم.

وفي بريطانيا أعرب السيد ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء عن تمنياته بأن تتجاوب جميع الفئات مع هذه المبادرة الخيّرة تحقيقا لكل ما فيه الخير والتقدم والرفاه لشعب البحرين. وبالمثل أبدت كل من روسيا ،تركيا ،فرنسا ،ألمانيا ،الولايات المتحدة الأمريكية،تايلاند ،باكستان، وسنغافورا نفس المستوى من التأييد للمبادرة .

ومن جهتها أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١١، أهابت فيه كل الأطراف المعنية في البحرين إلى التفاعل الايجابي مع هذه المبادرة ووضع المصلحة العليا للبحرين وشعبها فوق كل اعتبار.

وشددت منظمة المؤتمر الإسلامي على ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين اتساقاً مع مبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي التي تدعو إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مؤكدة إنها تتابع باهتمام بالغ التطورات الداخلية في البحرين.

إلى ذلك أعلن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٣٥ التي انعقدت في مقر جامعة الدول العربية بتاريخ ٢ مارس٢٠١١، عن دعمه للحوار الوطني في مملكة البحرين، وأكد في بيان له مساندته لمبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن

عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، وذلك عبر تكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، بإطلاق حوار جاد وبناء يشارك فيه جميع البحرينيين من أجل بناء مستقبل أفضل والمضي قدماً بالمشروع الإصلاحي نحو تحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو إليها شعب المملكة، وفقا لما توافقت عليه الإرادة المشتركة للقيادة والشعب في ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١ . حفاظا على المكتسبات والانجازات الوطنية.

ولأنه تصدر للمسئولية وحملها بكل أمانة لم يكتف سمو ولي العهد بحراكه الداخلي، إنما راح في مطلع الأول من شهر مارس ٢٠١١ يجوب عواصم دول الخليج والعالم طلبا للدعم والتأييد الدولي لمبادرة الحوار وتفويت الفرص على كل جهة تطمع إلى النيل من استقرار البحرين وتشجع على العنف فيها والانشقاق الشعبي . فقد التقى سمو ولي العهد في جولات سريعة ومتتابعة مع كل من : صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وجميع القادة أكدوا لسمو الأمير سلمان بن حمد دعمهم لأمن واستقرار البحرين إلى جانب تأييدهم لما طرحه سموه من مبادرة لعقد حوار وطني يشمل الموضوعات التي يطرحها الجميع، وكافة الخطوات التي تتخذها مملكة البحرين لحفظ الأمن والاستقرار وإعادة جو الأسرة الواحدة إلى ما كان عليه.

وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على وحدة المصير بين دول الخليج التي تجمعهم منظومة العمل المشترك وتلاحمهم معا لصد الأخطار والمطامع المحدقة بالمنطقة والمستهدفة في المقام الأول استقرار الأمن الوطني.

تجميد مبادرة الحوار

وبالرغم من كل التأييد الذي حظيت به المبادرة محليا ودوليا لم يكتب لها في بادئ الأمر النجاح بسبب سعي أطراف تحسب على الجماعات الراديكالية المتشددة فكريا إلى عرقلة الحوار، وابقائها على التمسك بشروط تسبق دخولها الحوار وكأنها بهذه الشروط التعجيزية تضع العصا وسط العجلة بدلا من دفعها نحو الأمام .

وتسبب تصاعد وتيرة الاختراقات الأمنية والإضرابات العمّالية إلى تعطيل مصالح الناس، كما أن الخطابات المؤدلجة التي جنحت بالبعض إلى حد إعلان الجمهورية الإسلامية على أرض مملكة البحرين، في ظل نظام الحكم القائم ودون استفتاء شعبي مسبق يجمع على تلك

الرغبة، تسببت أيضا في تجميد مبادرة الحوار الوطني لحين معالجة الوضع الأمني وإعادة أجواء الاستقرار في ربوع المملكة، وبث الاطمئنان في نفوس المواطنين والمقيمين الذين أرهقوا من سيل الاستفزازات والفوضى .

وقد ألقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى كلمة وجهها للشعب عبر تلفزيون البحرين حلل فيها أسباب الأزمة وتبعاتها والخسائر التي أوقعتها في المملكة ، معرباً عن أمله وثقته بشعب البحرين الذي يرنو إلى خلق مستقبل زاهر، ويصطف من خلف جلالة مليكه المفدى متشبثا بوحدته الوطنية، تلك الوحدة التي تستند إلى تاريخ عريق وأرست قيما ومثلا عليا لشعب البحرين في التنوع والتعدد واحترام الآخر، مبدياً سموه يقينه وثقته وتفاؤله بالمستقبل .

وحذر سمو ولي العهد في هذه الكلمة من استغلال البعض لشباب البحرين والدفع بهم إلى التهلكة والتخريب والاعتداء على الممتلكات وقطع الأرزاق بقصد تحقيق مصالح ضيقة بعيدا عن مصالح الوطن الكلية، مثمناً سموه وعي شعب البحرين والتفافه حول جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، ونبذه للطائفية البغيضة ومحاولة قسم المجتمع البحريني إلى نصفين، واعداً سموه أن البحرين ستكون كما كانت دوما وبإرادة وعزم من جلالة الملك وطن الجميع الذي يتسع لكل الفرص، وأننا جميعا نتطلع إلى غد تكون فيه التنمية والتقدم واحترام سيادة القانون والعيش المشترك هو الهدف الذي نسعى جميعا إلي تحقيقه.

وحث سموه في كلمته جميع البحرينيين إلى الاستعداد لمواجهة التحدي الرئيس الذي يفرض نفسه على الجميع وهو التكاتف بقصد الاستمرار في عملية البناء والتحديث، وإتمام قصة النجاح والازدهار دون السماح لفئة قليلة بإفشالها. واختتم سموه كلمته بالتأكيد على ضرورة التمسك بثوابت الوحدة الوطنية و المُثل التي تؤكد على أن أهل البحرين جميعا ملكيون، ديمقراطيون ، تواقون لغد أفضل لكل أبنائهم.

خطوات مستمرة لتعزيز الإصلاح

لم تألوا قيادة مملكة البحرين جهدا في استكمال مسيرة الإصلاح والتطوير الشامل، متحدية بذلك كل العراقيل والمعيقات التي تثبط إرادتها نحو التغيير للأفضل، وبما يصب في خدمة المواطن البحريني وينعكس على مستوى معيشته، فأطلقت عدة مبادرات كانت ترى فيها السبيل للتهدئة ومعالجة الأزمة التي عصفت بالبحرين بدءا من ١٤ فبراير ٢٠١١ من منظور الحكمة والعقل، والاستجابة للمطالب التي نادى بها المحتجون في بادئ حركتهم الاحتجاجية .

ومن جملة المبادرات والخطوات التي اتخذتها قيادة البحرين هي مكرمة عاهل البلاد المفدى بإصدار العفو الملكي وإطلاق سراح عدد من المحكومين، وإيقاف السير في دعاوى جنائية شملت ٣٠٨ شخصا، ومن ضمنهم المتهمون بقضية «المخطط الإرهابي» في سنة ٢٠٠٩. بجانب إجراء تعديل وزاري طال أربعة وزراء. ومكرمة تخفيض الأقساط الشهرية للمستفيدين من المشاريع الإسكانية بنسبة ٢٥٪ ، والذي يستفيد منها ٣٥,٨٧٨ خمسة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثمانية وسبعون ألف أسرة بحرينية. وكذلك إعلان وزارة الداخلية فتح المجال لتوظيف ٢٠ ألف شخصا.

وعلى الصعيد الدولي جاءت المنحة التي أقرها المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتخصيص ١٠ مليارات دولار لمشاريع التنمية في مملكة البحرين لترفد وتعزز خطوات المملكة على طريق الإصلاح، وتسهم في تنفيذ العديد من المبادرات التطويرية التي تلبي احتياجات المواطن البحريني .

عفو ملكي عن السجناء

وفي بادرة ملكية تنم عن العطف الأبوي والتقدير الذي يكنه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين لأبناء شعبه، واستجابة من جلالته للمطالب التي رفعها المواطنون لجلالته أثناء تجمعهم في مركز احمد الفاتح الإسلامي تحت اسم تجمع الوحدة الوطنية، فقد أمر عاهل البلاد المفدى بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١، بإطلاق سراح عددا من المحكومين، وإيقاف السير في الدعاوي الجنائية المقامة ضد الأشخاص المشار إليهم في خطاب تجمع الوحدة الوطنية ومن أهاليهم . وبلغ مجموع من أطلق سراحهم ٣٠٨ شخصا.

صحوة الأغلبية الصامتة

لم يكن سهلا على البحرينيين أن يروا بلادهم تتقطع أوصالها وتنزف جراحها وهي في حالة من الفتنة والشرر المستطير الذي لا يستقيم معه مطلقا هناء الحال الذي اعتاد عليه أهل البحرين، وعززته أواصر ووشائج القربى بينهم وعلاقات النسب بين أبناء المذاهب والطوائف والملل.

من هنا استنفرت الجموع البشرية كل طاقاتها للذود عن هذه الأرض الطيبة والدفاع عنها، معبّرين بحراكهم عن حالة إعلان للوجود والثبات على شرعية نظام الحكم القائم، والبقاء

على السلم الأهلي المعهود، ورفض كل محاولات التفرقة والجحود في حق وطن أعطى ولم يبخل .

وقد عكست مسيرات البيعة والولاء التي نظمها المواطنون بدافع شخصي منهم عن مدى حبهم والتفافهم حول الأسرة الحاكمة في البحرين، ونبذهم للطائفية البغيضة التي يحاول البعض النفخ فيها من أجل الفرقة بين أبناء الشعب الواحد المتآلف.

وأبرز ما يميز تلك المسيرات والحشود التي وصفها المراقبون بأنها أشبه بالزلزال البشري هو تفاعل من أطلق عليهم بالأغلبية الصامتة، تلك الفئة المجتمعية التي لم يكن لها مسبقا صوت مسموع، ولا وجود في تكتلات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إنما اتخذت من الصمت ملاذا لها واكتفت برصد ما يجري على الساحة المحلية وهي تلبس نظارة الحياد . إلا إنها وقت اشتداد الأزمة أجهرت بكلمة الحق وعلا هتافها تلبية لنداء الوطن والواجب الذي يحتم على كل فرد وقتذاك أن يتخذ موقف صريح ومباشر .

وشبه الإعلاميون صحوة الأغلبية الصامتة بصحوة المارد من سباته، تعبيراً عن حالة الاندهاش والتعجب إزاء الحراك الشعبي العارم استدراكا للوطن وإسعافه.

وهو حراك واستنهاض لم يرق للبعض حدوثه سيما المتطرفون، إذ اتهموا المشاركين في تجمعات الوحدة الوطنية بالبلطجية والمرتزقة وهي كلمات دخيلة على ثقافة الحوار والسلام المعهودة في ربوع المملكة ، كما اتهموهم بتسلم رشاوي مقابل خروجهم وهتافاتهم للوطن والقيادة .

إلا أن هؤلاء المتطرفون اخطئوا ولم يصيبوا في دحض وثني المخلصين لوطنهم على اختلاف أديانهم ومللهم واتجاهاتهم الفكرية، بل على العكس زادوهم عزة وفخرا بما يبذلونه من جهد في سبيل البحرين والعمل على حمايتها من كل معاول الهدم التي كانت تقطع لحمتها الشعبية إربا وتضرب في شرايينها الاقتصادية.

زلزال بشري اسمه تجمع الوحدة الوطنية

أقل ما يوصف أنه زلزال بشري، زلزل الأرض بوقفته وشق السماء بصوته، فالمشهد يظهر فيه حشود على امتداد البصر أينما تولي وجهك في العاصمة المنامة تجدهم يتقاطرون من كل حدب وصوب على نقطة الالتقاء المتفق عليها، هؤلاء ليسوا بألف أو ألفين إنما ٣٠٠ ألف شخص من رجال ونساء وشيوخ وأطفال منهم المواطن ومنهم المقيم ومنهم الزائر. انصهروا

جميعهم في بوتقة المحبة والإيثار للوطن، وعندما صاح الوطن وشكا هبوا لنجدته ومسح دمعته
.

ولكن كيف اجتمعوا في ذات الوقت والمكان، ومن الذي ألّف بين قلوبهم ووحد كلمتهم؟ ، ليس في الأمر لغز أو عجب، فإرادة الله الواحد الأحد هي التي جمعتهم لكلمة الحق، وهي التي رصّت صفوفهم وقوّت عزيمتهم للصمود ومواجهة كل ريح آتية بتغيير لا يحمد عقباه ، فظاهر المطالب للقوى السياسية المناوئة إعلان الدولة المدنية الديموقراطية، لكن الشواهد تومئ عن الرغبة في زرع نظام الولي الفقيه وهو نظام تكون السلطة فيه والكلمة العليا لدى رجل واحد، وهو نظام يتناقض تماما مع مبادئ الدولة المدنية الحديثة بمؤسساتها وتعدديتها! وهذا الذي لم يكن ليسمح به البحرينيون أن يتحقق ولا حتى دول الخليج ككيان اعتاد على الانفتاح والتحرر.

لقد احتشدت الجموع ليلة ٢١ فبراير ٢٠١١ في ساحة مركز أحمد الفاتح الإسلامي تلبيةً لدعوة أطلقها رجال دين يتقدمهم الدكتورعبداللطيف آل محمود لأداء صلاة العشاء في المسجد، ومن ثم إلقاء بيان إزاء ما يتعرض له الوطن بدءا من ١٤ فبراير .

إلا أن نفس هذه الدعوة لم يكن يرد في مخيّلة من أطلقها أن تصل صداها ويلبيها أكثر من ٣٠٠ ألف شخص جاءوا من مختلف محافظات المملكة استجابةً لنداء الوحدة الوطنية، وليعبروا عن مدى حبهم وولاءهم إلى وطنهم الغالي، وتضامنهم مع بعضهم البعض في سبيل الذود عن أرض الوطن وحماية مكتسباته، مؤكدين بحضورهم أن مملكة البحرين كانت ولازالت بلد الأمن والأمان، وأن شعبها الوفي يحظى بكل رعاية واهتمام من قبل قيادته الحكيمة وحكومته الرشيدة ، والأهم من ذلك كله أن الأغلبية غايتها إصلاح النظام السياسي وليس إسقاطه كما هو الهدف الذي أجهرت به القوى المناوئة .

وفي ذاك الجمع الحاشد ألقى الدكتور عبداللطيف آل محمود بيانا ناشد فيها جميع أهل البحرين أن لا يمكّنوا من يريد شرا بهذا الوطن والوصول إلى مآربه ومقاصده، داعيا أياهم للتمسك بأمر الله واعتصامهم بحبله جميعا.

كما جاء في البيان ضرورة الشروع في حوار وطني شامل لجميع القوى والأطياف الوطنية ، والتأكيد على أن أي مطلب وطني لا يمكن إقراره والاستجابة له دون توافق عليه من جميع مكونات المجتمع البحريني.

ووجه المحمود رسالة إلى جميع أبناء الوطن بقوله : "رسالتنا بأننا شعب واحد وإن اختلفت رؤانا وآرائنا، وهمومنا واحدة ومشاكلنا ومعاناتنا واحدة، يجب أن نشترك جميعا في إيصال

كل خير في هذا الوطن ونشارك فيه، ويجب أن ندفع عنه كل شر وأن يستمر التعايش السلمي بيننا جميعا ، فنحن يجمعنا دين وكتاب واحد ، فلا ينبغي أن يطغى بعضنا على بعض، هذه أيدينا ممدودة إليكم تعالوا نتعاون على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، كما يجب أن نناقش أمورنا بثبات وقوة وسوف نثبت على رؤانا التي تجمّعنا من أجله،ونوصيكم بالوحدة والالتفاف بالمطالب المشروعة ".

الزلزال في ازدياد ولا حياد عن شرعية النظام

وفي أقل من شهر التئم تجمع الوحدة الوطنية للمرة الثانية في مركز احمد الفاتح الإسلامي ، إلا أن في ليلة ٢ مارس ٢٠١١، جاء خطاب التجمع أشد حسما في المطالب والمجاهرة الصريحة بالتمسك بشرعية نظام الحكم وعائلة آل خليفة بقيادة جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة .

فقد وجه الدكتور عبداللطيف المحمود ثمانية رسائل إلى مختلف الفئات والشرائح والأطياف في البحرين، أكد خلالها أن استقرار البحرين وأمنها يمثل أولوية قصوى لا يمكن المساومة عليها، وأن التمسك بشرعية نظام الحكم القائم وعائلة آل خليفة أمر لا يمكن هو الآخر المساومة عليه.

ورفض في خطابه الذي ألقاه بتجمع الوحدة الوطنية الثاني وحضره أكثر من ٣٥٠ ألفا من مختلف أطياف المجتمع وممثلون عن البهرة والمسيحيين واليهود من أهل البحرين، رفض ما يردده البعض من مطالبة بإقالة الحكومة شرطا من شروط الحوار، مؤكدا أنه ليس للتجمع أية شروط مسبقة لبدء الحوار الوطني، وقال إن ما يجري هو تجاوز للحدود وهو ليس تعبيرا سلميا عن الرأي، بل هو اعتداء على أمن شعب بأكمله ومصادرة لحريات الآخرين وابتزاز لابد أن يتوقف.

وتضمن خطاب الدكتور عبداللطيف آل محمود رسالة إلى الإعلام الخارجي بقوله:» إننا نؤكد أن ما يجري تجاوز للحدود وعلى العالم بأسره أن يعي بأن ما يحدث في البحرين ليس تعبيرا سلميا عن الرأي، إنه اعتداء على أمن شعب بأكمله، إنه تعطيل لحياة شعب بأكمله، إنه مصادرة لحرية الآخرين، كما إنه ابتزاز واستفزاز لابد أن يتوقف اليوم قبل الغد، وعلى المجتمع الدولي الذي يراقب ما يحدث في البحرين أن يكون داعما للحوار، لا داعما للفوضى والتخريب بأساليب ظهرت واضحة للعيان، وإننا على دراية تامة بأن الأصابع الخارجية التي تتدخل في تحريك أشكال الفوضى والدعوة إلى العنف تريد استنساخ تجربتها في العراق.»

المرأة البحرينية رقم في المعادلة السياسية

لم تتخاذل المرأة البحرينية أثناء الأزمة التي عصفت بالبلاد عن القيام بدورها في التعامل مع هذا الظرف وتعزيز الوحدة الوطنية بوصفها الوسيلة الأهم للتعايش والتسامح، من أجل تنشئة جيل واعد قادر على ضبط النفس في مواجهة التحديات، ومقتنع بمبادئ التراحم والتعايش السلمي والقبول بالآخر، فقد أظهرت المرأة البحرينية حسا عاليا من الحكمة وأداءَ لا يستهان به على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والوطنية بشكل كامل، فشاركت في التجمعات الوطنية لتجديد البيعة والولاء لشرعية النظام الحاكم، ونبذ أطماع كل من تسوّل له نفسه فك رابطة الود التي تربط بين أبناء البحرين على اختلاف أطيافهم ومذاهبهم الدينية، كما أن المرأة نفسها سارعت إلى تلبية نداءات التطوع في مجالات التدريس والصحة والعناية بكبار السن، مسجلة بذلك مواقف عظيمة تضاف لرصيد انجازاتها في سجل التاريخ الوطني، وقصص نجاحات لا يستهان بها مطلقا في إعلاء صفات الشجاعة والإيثار بالنفس من أجل الوطن والذود عنه وقت الشدة، دون تقاعس وإنما بإقدام ينم عن معادن أصيلة ورثتها سيدات البحرين من ذويهن الذين سطروا أمجاد البلد بدمائهم وعرقهم وجهدهم.

لقد تكاتفت سيدات البحرين مع بعضهن البعض على اختلاف مستوياتهن الفكرية والتعليمية وطبقاتهن الاجتماعية وعقدن الاجتماعات تلو الاجتماعات، والأنشطة تلو الأنشطة للتعبير عن وجودهن وإيصال صوتهن للعالم كله بأن المرأة البحرينية رقم في المعادلة السياسية، وذات صوت حرّ ومستقل يرفض التبعية والولاء لأي من كان إلا للوطن وحده، حيث هذا الوطن هو الذي يحمل معهم في ثناياه ذكرياتهن، وهو نفسه الذي سيحتضن مستقبلهن ومستقبل أبنائهن فيما بعد .

ولقد قادت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة ، قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة جلسات المداولات مع مؤسسات المجتمع المدني النسائية، وذلك بهدف تبادل وجهات النظر حول دور تلك المؤسسات وكيفية التعاون معها في ترسيخ اللحمة الوطنية، من خلال الدور الريادي والهام لتلك المنظمات في مجال دعم التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

وأثمرت تلك المداولات عن وضع خطة التحرك النسائي للتفاعل مع ما تمر به المملكة حاليا، واقتراح عدد من البرامج والمشاريع المتعلقة بالتوعية المستمرة والطويلة المدى للفئات التي تعنى بها مؤسسات المجتمع المدني المعنية والمجلس الأعلى للمرأة، فجاء تدشين المجلس إلى الحملة الإعلامية "أنا البحرين" وكذلك تنظيم مؤتمر الحوار والتفاهم وغيرها من

المبادرات الفاعلة .

وما أن أعيد فتح الباب لاستئناف مبادرة الحوار الوطني والتي سنأتي على ذكر تفاصيلها لاحقا ، نجد أن المرأة سجلت تفاعلا ملحوظا في هذا المجال ، فقد طرحت الفعاليات النسائية العديد من المرئيات من شأنها تخفيف العبء عن النساء، وإعطائهن جزءًا من حقوقهن، وإلغاء التمييز بينهن وبين الرجل في الكثير من الأمور.

ومن تلك المطالب والمرئيات معاقبة مستخدمي العنف ضد المرأة مهما كانت القرابة، وعدم التسامح معهم بحسب الشرائع المقرة، ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها المرأة الوحيدة «العزباء» أو المطلقة أو الأرملة، وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من حيث الحصول على الوظائف والترقيات، والعمل على تنفيذ الاتفاقيات والقوانين والتشريعات الدولية المعنية بالمرأة والأسرة والطفولة، والتي صدقّت عليها مملكة البحرين، وإحلال العدالة الاجتماعية بين كل المواطنين في مختلف المجالات وعدم التمييز ضد المرأة.

وفي الشأن الحقوقي لامست مطالب النساء سقف قانون الجنسية والاقتراح بتعديله كي يصبح من حق البحرينية المتزوجة من أجنبي أن تعطي أبناءها الجنسية البحرينية بما أنهم ولدوا في مملكة البحرين ويتعلمون في مدارسها، أسوة بالرجل، حتى لا يكون هناك تمييز في المعاملة يشعر البحرينية بأنها ليست مواطنة من الدرجة الأولى.

إلى جانب مناقشة تعديل قانون الانتخاب وإعطاء المرأة الحق في ٢٠ أو ٣٠٪ من عدد المقاعد بمجلسي النواب وعضوية المجلس البلدي.

كما طالبت الفعاليات النسائية بقانون الحماية من العنف الأسري، والسعي لإقرار الشق الجعفري من قانون أحوال الأسرة، وخاصة أن الشق السني تم تفعيله وحقق نجاحا كبيرا في تقليص فترة التقاضي بالنسبة لأمور النفقة والسكن وما إلى ذلك.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد طالبت السيدات البحرينيات بإقرار قانوني الدوام الجزئي والمشاركة في العمل، لأن المرأة التي تترك سوق العمل عندما تنجب أو تستجد على حياتها ظروف طارئة تمنعها من مزاولة العمل بدوام كامل، يصعب عليها مواكبة سوق العمل مرة أخرى لأن معلوماتها تصبح قديمة، ولكن مشاركتها مع امرأة أخرى أو العمل بدوام جزئي يجعلها على علم بمستجدات الأمور، مع ضرورة الحصول على حقوقها في التأمينات والاعتراف بوجودها من ناحية الرصد في نسبة البحرنة، كما أن هذا النظام سوف يساعدها اقتصاديا ويرفع من مستوى المعيشة في الأسرة.

الشباب واستدامة الصحوة

وإذا كانت الشرائح المجتمعية على اختلاف فئاتها قد هبّت لنجدة وإسعاف البحرين من محنتها ، فأين موقع الشباب من ذاك الحراك ؟؟ باختصار حلّ في موقع الصدارة بلا مجاملة أو مسايرة، فهؤلاء شباب البحرين تصدروا المشاركة في صنع القرارات وتنفيذها، مدفوعين بحس المسئولية تجاه الوطن الذي كاد أن يختطف غاب قوسين آو أدنى من فئة أرادت تقويض النظام والسلم الأهلي.

وقد تمخضت من رحم الأزمة طاقات شبابية واعدة في مجالات مختلفة، وأظهر كثيرون من أبناء البحرين قدرات فذّة في التفكير المستنير والتخطيط والتنفيذ ، فضربوا بتحركهم النشط والعمل التطوعي في مجالات الطب والصحة والإعلام وحقوق الإنسان والدعوة الدينية والإرشاد أحسن الأمثلة ، واثبتوا لمن يراهن على نضجهم أروع صور الصحوة من بعد غفوة .

وقاد سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة سلسلة من الحوارات الجادة مع الفعاليات الشبابية النشطة، انطلاقا من حرص سموه بإعطاء الشباب دفعة في الحراك المجتمعي وصياغة المستقبل الأفضل للبحرين، بما يملكه الشباب من فكر متوثب وقدرات إبداعية خلاّقة تأتي بما هو غير مألوف ومعتاد .

وأسفرت حوارات الفعاليات الشبابية عن الكثير من المبادرات الرائدة والمتميزة ، على رأسها إنشاء صندوق وطني لدعم الشباب. كذلك ساعدت تحركات الجموع الشبابية في الخارج على توصيل الصورة الحقيقة عن ما يجري في البحرين .

وأخذ الشباب على عاتقهم التمهيد لأجواء حوار التوافق الوطني من خلال تنظيم مؤتمر "الحوار والتفاهم" ، من أجل إشاعة مفاهيم التعبير وتقبل الرأي الآخر دون إقصاء لأي وجهة نظر.

وتفعيلا لشعار السنة الدولية للشباب "الحوار والتفاهم" ، الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة في سنة ٢٠١١، نظمت المؤسسة العامة للشباب والرياضة مؤتمر الشباب الخليجي "الحوار والتفاهم" ، تحت رعاية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة. وركز المؤتمر على تعزيز مفهوم الحوار لدى الشباب، حيث اشتمل المؤتمر على عدة محاور هي: محور التعريف بالحوار والتفاهم، ومحور العلاقات الأسرية في الميزان، ومحور تعزيز الحوار في الثقافات .

وفي صور أخرى تعكس جديّة الحراك الشبابي لخدمة الوطن فقد مثّلت مشاهد التئام الشباب

مع بعضهم البعض وتقسيم أنفسهم إلى مجموعات لأداء الأعمال التطوعية والمشاركة في اللجان الشعبية الأمنية أروع الأمثلة على حس الشباب بالمسئولية الوطنية والوعي بدورهم في استتباب الأمن المجتمعي .

وكانت تلك اللجان الشعبية قد تكونت إثر تزايد حدة أعمال العنف في المدارس والمشاجرات في الأحياء السكنية، كما أن انشغال بعض أرباب الأسر في التزاماتهم المهنية استدعى من شباب الأحياء السكنية مساعدة سيدات الحي في تأمين احتياجاتهم المنزلية . أما نقاط التفتيش فقد أقامها الشباب لفترة محدودة على حدود مداخل ومخارج المناطق السكنية .

وحرصا على توجيه الشباب وعدم خسارة حماسهم في العمل التطوعي الأمني آثرت وزارة الداخلية ممثلة في المحافظة الجنوبية بتقديم برنامج «الحمية» والهدف منه هو تعزيز المواطنة المسئولة بين الشباب والمتقاعدين وإتاحة فرص المشاركة الواعية أمامهم في إحداث التنمية الاجتماعية وعلى رأسها المشاركة في الأمن الاجتماعي في منطقتهم. واللافت في هذا البرنامج أنه يعد الأول من نوعه الذي يقام في مملكة البحرين، يعتمد على تدريب المتطوعين وتأهيلهم علميا في دورات طبية وعلمية، وذلك من أجل تكوين قاعدة من المتطوعين لضمان استمرارية مهامهم في حالات الطوارئ أو عند الحاجة إلى استدعائهم .

قصة اختطاف أكبر مستشفى.. أول مستشفى في العالم يحتله متظاهرون

مقابل دعوات التهدئة والحوار التي أطلقتها القيادة البحرينية وسعيها إلى إثبات حسن النوايا مع مثيري الشغب والاحتجاج، فوجئ المجتمع البحريني بتصاعد وتيرة العنف ومحاولة المجموعات الراديكالية التي تزعمت المتظاهرين في دوار مجلس التعاون إلغاء بقية أطياف المجتمع، والسطو على الممتلكات العامة وترويع الآمنين، خصوصا وأن هذا العنف المبرمج أخذ عدة صور وأشكال، وطال مختلف القطاعات الحيوية في المملكة، في دلالة واضحة على أن تلك المجموعات لم تكن تهدف تحقيق احتياجات مطلبيه مشروعة، وإنما تحقيق حركة انقلابية سياسية بإتباع أسلوب التطرف والإرهاب . وأبرز ما يدين تلك الحركة وتوجهاتها هي قصة اختطاف مجمع السلمانية الطبي – أهم وأكبر مرفق مزود للخدمات الطبية والعلاجية الحكومية المجانية على مستوى مملكة البحرين .

ففي تسارع الأحداث المؤسفة التي شهدتها البحرين وسط إصرار المتظاهرين على التجمهر والبقاء في دوار مجلس التعاون للتعبير عن مطالبهم التي علت في سقفها إلى حد إسقاط

نظام الحكم وصعوبة السيطرة عليهم من قبل قوات الأمن، استطاع عدد آخر من المتظاهرين بالزحف إلى مجمع السلمانية الطبي واختطافه في غمضة عين، وهو أكبر مجمع طبي في المملكة وأقدمهم حيث تأسس سنة ١٩٥٧ ويقدم مختلف الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين والمقيميين .

وبدأت جريمة الاختطاف عندما انتقل هؤلاء المتظاهرون من موقع تجمهرهم بدوار مجلس التعاون إلى مجمع السلمانية الطبي، وعمدوا إلى التنسيق مع عدد من الطواقم الطبية للاستيلاء على المستشفى.

واستطاعت المجموعة التي استولت على السلمانية في الفترة من ١٧ فبراير إلى ١٦ مارس فرض سيطرتها بالكامل على كافة مرافق المجمع الطبي، فحولته إلى مركز للعمليات السياسية والدعاية المغرضة المضادة لحكومة مملكة البحرين، بالتعاون مع قنوات فضائية أجنبية. وتحكمت في علاج المرضى بحرمان البعض من تلقي الخدمات العلاجية.

وتزّعم هذه المجموعة عدد من الأطباء الذين أهملوا كل واجباتهم المهنية وتفرغوا للشعارات السياسية والتصريحات الإعلامية ، وتصاعدت الهتافات من حناجر المحتجين في المجمع الطبي الذي كان يجب أن يكون بعيدا عن كل هذا.

واستطاعت المجموعة المختطفة لمجمع السلمانية الطبي تحويله إلى أستوديو إعلامي لتصوير مشاهد مفبركة، وحاولوا زيادة أعداد المصابين لتهويل الرأي العام العالمي، ومن المخالفات الجسيمة التي قاموا بها إجراء عمليات جراحية متعمدة لبعض مرتادي المستشفى، كما قاموا بعمليات لا داعي لها لمصابين بإصابات قد تكون بسيطة في الأحداث والتظاهرات، ففتحوا رؤوس وبطون بلا داع، وكانت النتيجة وفاة اثنين من هؤلاء المصابين.

وبالإضافة إلى ذلك قاموا بسد أبواب السلمانية ولحامها واستخدموا سيارات الإسعاف لسد الأبواب، وقد توفي كثير من الناس لعدم وصول سيارات الإسعاف إليهم، ونصبوا خياما وأدخلوا الرعب في قلب كل من يأتي إلى السلمانية حيث كانت المنطقة المحيطة بالمستشفى أيضا مليئة بالمتظاهرين.

وتمت أيضا سرقة أدوية بكميات كبيرة من المستودعات الطبية وإرسالها إلى دوار مجلس التعاون – موقع الاعتصام الرئيسي – لأغراض غير سلمية بالإضافة إلى فقدان بعض المعدات الباهظة الثمن.

وخلال شهر من اختطاف المجمع الطبي تم تأجيل إجراء ٧٠٠ عملية جراحية وتعطيل أكثر من ٥٠٠٠ زيارة مقررة لمريض، وتم إصدار شهادات مرضية للمتظاهرين والمعتصمين بالمخالفة

لمعايير العمل الطبي.

ومن صور ومظاهر التجاوزات التي حصلت في مجمع السلمانية الطبي هي نصب الخيام في الساحات المخصصة لمواقف سيارات المعاقين، وإلقاء خطابات تحريضية وتنظيم معارض صور في نفس الساحة . ونظرا لتهاون ادارة المجمع الطبي ووزارة الصحة في سرعة اتخاذ القرارات لوقف التجاوزات ،صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين المفدى مرسوما ملكيا أن يعهد إلى الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى عملها القيام بأعمال وزير الصحة آنذاك الدكتور نزار البحارنة.

وبعد مرور حوالي شهر من الاستيلاء على مجمع السلمانية الطبي ، أسفرت عملية إخلائه من قبل قوات الأمن البحرينية بتاريخ ١٧ مارس٢٠١١ عن ضبط سيوف ورشاشات كانت مخبأة في عدة أقسام وأجنحة بالمجمع. ويراجع في ذلك تصريحات وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي التي نشرت في صحيفة أخبار الخليج بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠١١.

وقررت لجنة التحقيق التي أمرت بتشكيلها الدكتور فاطمة بنت محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية القائم بأعمال وزير الصحة انذاك عن إيقاف ثلاثين موظفاً عن العمل من الأطباء والممرضين والعاملين الصحيين كأول دفعة من التحقيق، بعدما ثبت تورطهم بالأدلة الدامغة في تنفيذ الأعمال التي تسببت بعرقلة العمل الطبي في السلمانية وبث الكثير من الافتراءات والأكاذيب المشوهة للحقائق على الفضائيات المشبوهة.

وقد سجل في ملف حادثة السيطرة الجبرية على مجمع السلمانية الطبي العديد من الشهادات الحية من قبل الجهات والأطراف المعنية،ففي الوقت الذي اعترض غالبية أفراد المجتمع البحريني واستنكر التجاوزات التي حدثت في السلمانية ، اعتبر السيد عبدالجليل خليل، رئيس كتلة الوفاق النيابية المستقيلة من البرلمان ٢٠١١، أن ما حدث في مجمع السلمانية الطبي هو فعل طبيعي!! ، حيث جاء في تقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١١ تحت عنوان (البحرين : "السلمانية " اول مستشفى في العالم يحتله متظاهرون)، جاء في هذا التقرير تصريح للسيد عبدالجليل خليل قال فيه : "كان من الطبيعي أن يذهب أولياء أمور المصابين وأقارب المتوفين إلى المستشفى إضافة إلى أصحابهم، واكتظ المستشفى بنحو ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص، وكانوا في البداية يرددون هتافات ورفع شعارات، فخرجت لهم وقلت لهم هذا مستشفى وليس مكانا للشعارات، وتجاوب الجميع ولكنهم مع ذلك كانوا يكبّرون مع دخول كل مصاب إلى المستشفى" .

ومضى عبد الجليل خليل في تبرير ما حدث بقوله أن المتظاهرين كانوا يخشون من دخول قوات الأمن والقبض على المصابين، "وهو سبب اعتصامهم في المستشفى لمتابعة حالة المصابين وحمايتهم".

إلا أن أقوال وشهادات كثير من الأطباء جاءت منافية لنبرة التهوين في تصريح النائب الوفاقي ، حيث تقول الدكتورة هالة عبد الوهاب، طبيبة في مجمع السلمانية الطبي: "إن مظاهر الأحداث التي شهدها المستشفى منذ اليوم الأول لسقوط أحد المتظاهرين تحول الوضع فيه إلى احتلال حقيقي " وذلك من خلال المسارعة في نصب الخيام في الساحات الداخلية ومنطقة المواقف، وعرض صور مسيئة، وسادت المكان أجواء مشحونة وحالة غضب عارمة من المتظاهرين، سواء الذين أتوا من خارج المستشفى أو الذين انضموا لتأييدهم من الكادر الطبي والعاملين في المستشفى".

وتضيف الدكتورة هالة في تصريح خاص إلى صحيفة الشرق الأوسط :"أن الموازين اختلفت في ردهات المستشفى واختلف التعامل من قبل الأطباء العاملين الذين يؤيدون ويؤججون الأوضاع، بل انقطعت لغة التفاهم والتخاطب معنا عن السابق، وأصبح المبدأ إما أن تكون معي وإما أن تكون ضدي"، مشيرة إلى ذهول منسوبي المستشفى جرَّاء لجوء المتظاهرين إلى تعليق الشعارات داخل حرم المستشفى، التي تحمل شعارات مضادة للوزير السابق فيصل الحمر، وعرض صور مروعة للجرحى، إضافة إلى استخدام جهاز استقبال لقناة «العالم» وبث ما تنقله القناة لمرتادي المستشفى.

والملاحظ في تلك الفترة أن موقف جمعية الاطباء طغى عليه البعد السياسي أكثر من المهني إزاء أزمة مجمع السلمانية وبقية الأحداث الأمنية العاصفة التي مرت فيها البلاد، ففي بداية الأزمة أصدرت جمعية الأطباء بالتعاون مع جمعية أطباء الفم والأسنان البحرينية بيانا بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ جاء فيه " إن الظروف التي تمر بها مملكتنا الحبيبة عصيبة وبالغة الحرج تتطلب التكاتف والوقوف صفا واحداً لنبذ الفرقة في المجتمع الواحد. إن ما حدث هذا اليوم من استخدام للعنف المفرط والغير مبرر من قبل أجهزة الأمن والذي نتج عنه وفيات وإصابات بالغة بين جموع المواطنين المعتصمين سلميا بكفالة الدستور والأعراف الدولية لمهول وغير مقبول، كما أن منع الطواقم الطبية والمهنية من أداء واجبها في إسعاف المصابين ونقلهم إلى المستشفى أمر لا تقره الشرائع الدولية والإنسانية، وعليه فإن كل من جمعية الأطباء البحرينية وجمعية أطباء الفم والأسنان البحرينية تدين وتستنكر هذا العنف

الغير مبرر تجاه المواطنين المسالمين والطواقم الطبية التي تقدم لهم الإسعافات اللازمة، والذي نتج عنه أيضاً إصابة عدد من أفراد الطواقم الطبية بجروح بليغة.

ونطالب الدولة وعلى رأسها جلالة الملك للتدخل السريع لوقف هذه التصرفات والإجراءات الضارة بالمواطنين والوطن والحيلولة دون بث الفرقة والهلع في صفوف المجتمع الواحد والآمن. والله ولي التوفيق".

ولم تصدر عن جمعية الأطباء البحرينية في المقابل أية تصريحات وبيانات تستنكر فيها التجاوزات التي حدثت في مجمع السلمانية الطبي من قبل المتظاهرين وبعض الطواقم الطبية والتمريضية التي تعمل في المستشفى.

مما دفع بعض الأطباء إلى الانشقاق عن توجهات مجلس إدارة الجمعية، خصوصا بعد رفعها مرئيات لمبادرة الحوار التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى دون الأخذ برأي وموافقة كافة الأطباء أعضاء الجمعية على المرئيات المرفوعة ، وبرهن الأطباء رفضهم بإصدار بيان جاء فيه : «طالعتنا الصحف المحلية بتصريح للدكتور أحمد جمال، رئيس جمعية الأطباء وببيان من جمعية الأطباء يتحدث فيه عما حدث في اللقاء التشاوري الذي عقد في جمعية الأطباء والذي كان بمثابة التفاف على كل الأطباء، بل وعلى كل العقلاء من شعب البحرين، وقام زملاؤنا في تجمع الوحدة الوطنية بإصدار بيان يرد على هذه المغالطات، وفي هذه الكلمات نود أن نضم صوتنا إلى الأطباء في تجمع الوحدة الوطنية».

تجدر الإشارة بأن أكثر من ٢٠٠ طبيب اعتصموا أمام جمعية الأطباء رافضين ما تقوم به الجمعية، والتي كان يجب عليها أن تقف بشكل محايد وعلى مسافة واحدة من أعضاءها التزاما بدورها المهني .

ونظرا لما قامت به جمعية الأطباء البحرينية من مخالفات تمثلت في إصدار بيانات وممارسات عدة تعد مخالفة لبعض مواد قانون الجمعيات الأهلية، صدر عن الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية قرارا بوقف مجلس إدارة جمعية الأطباء البحرينية ، كما وقد جاء في القرار نفسه تعيين مجلس إدارة مؤقت جديد للجمعية.

الحراك التعليمي في حالة شلل

لم يكن التعليم بمختلف هيئاته الأكاديمية والطلابية والمدرسية بعيدا عن المشهد العام لأزمة ١٤ فبراير فقد اتضحت جليا بوادر التأزيم في محيط التعليم مع إصدار إدارة جمعية المعلمين البحرينية بيان قبل بدء الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٠-٢٠١١ تدعو فيه المعلمين إلى «الاعتصام أمام أبواب المدارس يوم الأحد الموافق ٢٠ فبراير ٢٠١١، وعدم القيام بعملية التدريس أو مزاولة أي عمل داخل المدرسة في وقفة احتجاجية سلميه مع جموع الشعب، كما توجه الجمعية بعدم إرسال أبنائهم للمدارس" مطالبة من خلال بيانها أيضا بمطالبات سياسية أخرى" .

وقد خالفت جمعية المعلمين بذلك الأهداف الواردة في نظامها الأساسي، والتي ليس من بينها الدعوة للاعتصام أو الدعوة إلى الإضراب، كما خالفت القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ بحظر الاعتصامات في المؤسسات الحيوية ومن بينها المؤسسات التعليمية، وقانون الخدمة المدنية الذي يحظر الاعتصام أو الدعوة إليه.

وبالرغم من ذلك قامت وزارة التربية والتعليم بفتح المدارس دون تأجيل للعودة المدرسية، واستنفار الميدان التربوي لضمان السير الطبيعي لليوم الدراسي، إلا أنه في مقابل الجهود الاستنفارية للوزارة قام عدد كبير من المعلمين في بعض المدارس (أكثر من ستة آلاف وخمسمائة معلم) بتسجيل حضورهم، ثم وقفوا معتصمين أمام بوابات المدارس، ولم يكتفوا بالامتناع عن التدريس، بل أن بعضهم قد قام بتحريض الطلبة على عدم الانتظام في الدارسة.

واستمرت جمعية المعلمين في تحريضها إلى أولياء أمور الطلبة على الامتناع عن إرسال أبنائهم إلى المدارس، مما يتناقض مع الرسالة التربوية للجمعية، ومع الالتزام الأخلاقي تجاه الأبناء الطلبة، الأمر الذي أدى إلى إرباك آلاف الطلاب وعودة الكثير منهم إلى منازلهم، أو بقائهم في الشوارع متسكعين، مما عرض البعض منهم للكثير من المشاكل، مع أنهم قد جاءوا أصلاً للدراسة.

وعلى أثر ذلك وفي نفس اليوم الأول وردت إلى وزارة التربية والتعليم شكاوى عديدة من أولياء أمور الطلبة، يعبرون فيها عن استيائهم من حرمان أبنائهم حقهم في التعليم، ويحذرون الوزارة من غلق المدارس ويطالبون بتوفير معلمين احتياطيين لضمان استمرار الدراسة بشكل طبيعي.

وفي إطار حرص وزارة التربية والتعليم على تشغيل اليوم الدراسي بالشكل المناسب، وسد النقص الحاصل في عدد أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية، وبالتنسيق مع إدارات المدارس

لمواجهة حالات الغياب، قامت الوزارة باتخاذ عدة خطوات من أهمها الاستعانة باختصاصيي الإدارات التعليمية بالوزارة لتغطية النقص في عدد من المدارس التي كان بها طلبة ولكن بها نقص في المعلمين، للمحافظة على السير الطبيعي للدراسة.

وفي اليوم الثاني من الإضراب توافد على المدارس وبشكل عفوي وبدافع وطني، عدد كبير من المتطوعين من أولياء أمور الطلبة والمعلمين المتقاعدين وغيرهم من فئات المجتمع- وبعضهم موظفين في قطاعات مختلفة – لتقديم طلباتهم للتطوع والعمل في المدارس، معتبرين أن توفير التعليم أولوية مطلقة تتقدم على جميع الأولويات الأخرى، حيث طلب بعضهم إجازة من عمله للتفرغ إلى المشاركة في التدريس أو تقديم الدعم للمدارس.وقامت وزارة التربية والتعليم بإتمام الإجراءات الإدارية المطلوبة لتنظيم عملية التطوع بما يسمح للمتطوعين بالدخول إلى المدارس، فيقوم المتطوع بملء إقرار تطوع يؤكد فيه بأن عمله هو تطوعي خالص مع التأكيد بأن هذا الإقرار ليس عقد توظيف مؤقت أو نهائي ، وبعد ذلك يسلم المتطوع إشعار باستلام العمل بالمدرسة، وفقاً لما تراه الإدارة المدرسية مناسباً.

وبالنظر إلى ما شهدته بعض المعاهد التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة من نقص نتيجة للإضراب قامت الوزارة بتزويد تلك المعاهد والمراكز بعدد من المختصين سواء من الوزارة أو من المتطوعين المؤهلين، كما وجهت الوزارة الإدارات المدرسية إلى الالتزام بآلية الاستفادة من المتطوعين وفقا للأنظمة والإجراءات الإدارية المعمول بها.

وبمجرد الإعلان عن تعليق الإضراب (وليس إنهائه)، بدءاً من يوم الخميس الموافق ٢٤ فبراير ٢٠١١م، أصدرت وزارة التربية والتعليم توجيهاتها الفورية إلى المدارس بأن يستلم المعلم أو الموظف الأصلي العمل بدلاً عن المتطوع، ويعتبر المتطوع ضمن قوة الاحتياط التي يمكن للمدرسة أن تستفيد منها في هذه الظروف، إلى حين صدور تعليمات أخرى من الوزارة، خصوصاً وأن جمعية المعلمين علقت ولم تلغ الإضراب، بل على العكس لازالت عند دعوتها السابقة، بحيث تمنع الطلاب من حقهم في التعليم وهي تناشد أولياء الأمور لعدم أخذ أولادهم إلى المدارس.

وبعد عودة المدارس إلى وضع قريب من الطبيعي يوم الخميس ٢٤ فبراير ٢٠١١م، فوجئت الوزارة بدءا من يوم الأحد الموافق ٢٨ فبراير والأيام التي تلته بتسيير المظاهرات الطلابية داخل عدد من المدارس الثانوية والإعدادية وخارجها (١٢ مدرسة) ، وأدى ذلك إلى العديد من المشاحنات والاحتكاكات السياسية والطائفية التي أساءت إلى المسيرة التعليمية وإلى روح الأسرة الواحدة، حيث كان أغلب هؤلاء الطلاب مشحونين من الخارج ومدفوعين لتنفيذ

أجندة التأزيم السياسي والطائفي.

ولمواجهة هذا الوضع قامت وزارة التربية والتعليم بتجنيد كل طاقتها البشرية لحشد كل ما يمكن حشده للتهدئة، عبر نزول المسؤولين إلى المدارس التي بها مشكلات والالتقاء بأولياء أمور الطلبة، وتكثيف الحملة الإعلامية لدعوة الجميع إلى التعاون من أجل وأد الفتنة الطائفية، وتوجيه الطلبة العودة إلى الدراسة والالتزام بالأنظمة.

وزارة التربية والتعليم سعت أيضا إلى فتح حوار موسع مع المتجمهرين الذين سدوا البوابة الرئيسة لمبنى الوزارة وعرقلوا حركة مرور الموظفين والمراجعين، إلا أن مثل هذه الجهود كانت تلقى صمم الآذان وسط أفعال غوغائية وألفاظ نابية يطلقها هؤلاء المتجمهرون، وكتمانهم عن التصريح المباشر بحقيقة مطالبهم. ويراجع في ذلك نص المقابلة الصحفية التي بثتها وكالة أنباء البحرين مع وزير التربية والتعليم بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١١

وزحفت الاعتصامات التي نظمتها جمعية المعلمين حتى منزل وزير التربية والتعليم الدكتور ماجد النعيمي ، وكان أكثر ما يلفت النظر فيها الاستعانة بأطفال صغار لم يصلوا لسن التعليم النظامي وتحميلهم لافتات مندددة بشخص الوزير على وجه التحديد.

كما أن جمعية المعلمين طالبت في بيانها السابع سحب جميع المتطوعين من المدارس نهائيا، وتقديم اعتذار رسمي للجمعية من قبل وزير التربية والتعليم وإدارته.

حري بالقول أن جمعية المعلمين وبزج نفسها في بوتقة العمل السياسي استهدفت العقول اليافعة للطلبة والتلاميذ الصغار الذين تم إقحامهم في دائرة المطالب السياسية للكبار، دون أدنى تحمل للمسئولية أمام هذه الأجيال المعرّضة لانهيار القيم والأخلاق والقدوة التي غابت عن ناظريهم من بعض المعلمين الذين عطلوا المسيرة التعليمية بامتناعهم عن أداء واجبهم المهني.

وتعّد جمعية المعلمين التي دعت للإضراب ليست جمعية سياسية ولا مهنية، بل هي جمعية نفع عام بحسب نظامها الأساسي، وهدفها كما هو مكتوب في موقعها الرسمي على شبكة الانترنيت هو السعي إلى (تمهين التعليم وبث روح الانتماء إلى المهنة وتنسيق جهودهم بما يخدم ويعزز جهود وزارة التربية والتعليم في دعم مسيرة التعليم، وتشجيع الإبداعات المهنية، وتنمية الطاقات الايجابية في خدمة المجتمع، والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بالرأي والمشورة مع القيام بالأنشطة الثقافية والتعليمية والرياضية والاجتماعية) ، إلا أنه يتضح من خلال الممارسة العملية على الأرض أن هذه الجمعية لم تلتزم بالنظام الأساسي، وتحولت إلى أداة تحت أمرة القوى السياسية الراديكالية .

استئناف النشاط التعليمي في ضوء تنفيذ قانون السلامة الوطنية

بعد عودة الأمن والأمان إلى ربوع مملكة البحرين في ضوء تنفيذ قانون السلامة الوطنية الذي جاء بأمر سام من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى واستقرار الأمن في كافة المناطق، عاد العاملون في القطاع التعليمي إلى أعمالهم يوم الأحد الموافق ٢٠ مارس ٢٠١١م، وقد قامت وزارة التربية والتعليم بوضع ترتيبات إدارية وأمنية لضمان العودة الآمنة إلى المدارس، وبشكل تدريجي ابتداءً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ مارس ٢٠١١م، وأعدت الوزارة برنامجا متكاملا لتدارك ما فات من الدروس، بالإضافة إلى إعادة جدولة بعض الامتحانات في الظروف الاستثنائية، كما أعدت العدة لتعويض كل من تخلف عن أداء الواجب من الموظفين والمعلمين.

وشكلت وزارة التربية والتعليم لجان تقصي الحقائق، ورفعت هذه اللجان الدفعة الأولى من تقاريرها بخصوص الأحداث المؤسفة التي شهدتها عدد من مدارس الوزارة، وفي ضوء هذه التقارير تم تشكيل عدد من لجان التحقيق في الدفعة الأولى من المشتبه في تورطهم في تلك الأحداث، وقد ارتأت الجهات المختصة بالوزارة وجود مصلحة في إيقافهم عن العمل، إلى حين الانتهاء من التحقيقات الجارية،وأوصت لجان التحقيق في أول قرار لها بفصل ١١١ من الموظفين المتورطين في الأحداث، وقد تم بالفعل إيقافهم عن العمل وتحويل أمرهم إلى ديوان الخدمة المدنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للقانون.

بموازاة عودة العملية التعليمية فإن وزارة التربية والتعليم كثفت جهودها لرأب الصدع الذي سببته هذه الإضرابات غير المشروعة، وما أحدثه في نفوس الطلبة من شروخ، من خلال المعالجة التربوية وبالتوعية والحوار، والتعاون مع أولياء الأمور واستنفار كافة القوى الخيّرة في المجتمع للنأي بالمدارس عن المشاحنات التي تلحق أفدح الأضرار بالطلبة.

كما صرحت وزارة التربية والتعليم عن تنظيمها برنامج تربوي حافل يكون محوره الرئيسي المحافظة على النسيج الاجتماعي لمملكة البحرين وعلى السلم الأهلي والتسامح والوحدة الوطنية، وغيرها من القيم التي من شأنها المساعدة على إيصال صوت الاعتدال والعقل إلى الأبناء الطلبة في مختلف المراحل الدراسية بمساعدة أولياء أمورهم.

الجامعة في ورطة

لم تكن جامعة البحرين بمنأى عن الأحداث المؤسفة التي تعرضت لها مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١، ففي يوم الأحد الموافق ١٣ مارس ٢٠١١ ، تحولت جامعة البحرين إلى مسرح لإثارة الرعب والشغب بين صفوف الطلبة والهيئة التعليمية، إذ اقتحمت مبنى الجامعة في الصخير شاحنات تقل عددا من الأشخاص تمكنوا من اقتحام الباب الرئيسي للجامعة والدخول إلى حرم الجامعة، وبدأ هؤلاء المقتحمون ينتشرون في الجامعة لإثارة الرعب والخوف والشغب، ويقومون بإتلاف مرافق الحرم الجامعي الكائن في منطقة الصخير، مما أسفر عن وقوع بعض الجرحى بين صفوف الطلاب وقوات حفظ الأمن ممن تم الاعتداء عليهم من قبل المخربين، وبدت آثار هذا الاعتداء طعنات بأدوات حادة استخدمها المعتدون ضد الطلاب والهيئة التدريسية ورجال حفظ الأمن .

وفي جردة حساب للتلفيات التي حدثت وبحسب تصريح الدكتور ابراهيم جناحي، رئيس جامعة البحرين فأن تكلفة الخسائر تقدر بأكثر من ٣٥٠ ألف دينار، وذلك بحسب مانشرته صحيفة الوسط البحرينية بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١١.

ولم تقمع إدارة الجامعة حق الطلاب في التعبير والاعتصام السلمي، إلا أن عدد كبير منهم أساء استخدام هذا الحق حين نظموا مسيرات طالبوا فيها وسط الحرم الجامعي بتشكيل حكومة انتقالية وإجراء إصلاحات دستورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وكانت أولى هذه المسيرات بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١، ثم جاءت المسيرة الثانية بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١.

وسارعت إدارة الجامعة حينها إلى إصدار بيان، أهابت فيه بجميع الطلبة والطالبات في جامعة البحرين الابتعاد عن كل ما يمكن أن يعطل الدراسة في الجامعة، كما أكد رئيس جامعة البحرين أهمية الابتعاد عن أي حراك ذي نفس طائفي من شأنه أن يستثير الطلبة ويستفزهم. وجاء في بيان الجامعة أيضا أنها مستمرة في تطبيق جميع الإجراءات على جميع الطلبة والموظفين من إداريين وأكاديميين، فيما يتعلق بالحضور والغياب ومزاولة العمل أثناء الحضور، والانضباط المسلكي والتغيّب عن المحاضرات وغيرها، وذلك لما فيه مصلحة استمرار العملية التعليمية في الجامعة، إلا أن هذه البيان وكافة التحذيرات التي أطلقتها الجامعة لم تجد صداها عند بعض منسوبي الجامعة من الهيئتين الأكاديمية والطلابية .

ويعّد ما حدث في جامعة البحرين التي تأسست سنة ١٩٨٦ كأول جامعة وطنية، كارثة حقيقية بالمعايير التربوية والأكاديمية والأخلاقية والوطنية، خصوصاً أن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى كان قد شمل هذه الجامعة

الوطنية برعايته الكريمة، ومن مظاهر هذه الرعاية خفض الرسوم الدراسية للطلبة بنسبة ٩٤٪، مما سهل على الطلبة وأولياء أمورهم بدفع ما نسبته ٦٪ فقط من الرسوم الفعلية، كما وجه جلالته إلى إعفاء المئات من الطلبة المحتاجين من خلال صندوق الطالب، هذا بالإضافة إلى خفض معدلات القبول في هذه الجامعة إلى ٧٠٪ ، الأمر الذي مكّن الآلاف من الطلبة الانضمام إلى جامعة البحرين، بالإضافة إلى توفير المواصلات المجانية إلى الطلبة، وتوفير موازنة ضخمة من اجل تشغيل الجامعة وتطويرها إنشائياً وأكاديمياً.

خسائر اقتصادية وإضرابات عمّالية

وفي إثر الاضرابات العمالية المتكررة وحالات الفوضى الأمنية تكبد الاقتصاد البحريني خسائر كبيرة، وسجلت بعض القطاعات التجارية والصناعية والاستثمارية تراجعا ملحوظا، بسبب الركود الاقتصادي الذي طال عددا كبيرا من التجار وأصحاب الأعمال البحرينيين والمستثمرين الأجانب على حدٍ سواء.

وقدّرت خسائر الاقتصاد البحريني في شهر واحد منذ بدء اندلاع الاحتجاجات منتصف فبراير أكثر من ملياري دولار، فقد نقلت صحيفة الشرق الأوسط عن الدكتور عصام فخرو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين قوله إن الأضرار تقدر بما بين ١،٥ مليار دولار وملياري دولار .

وتشير الإحصائيات والبيانات الأولية عن الاقتصاد الوطني أيام الأزمة تشير إلى جملة من الخسائر، حيث أدت الأزمة إلى اختفاء السلع الغذائية الرئيسية من الأسواق والمحال التجارية، وخسرت البورصة البحرينية ١٠٠ مليون دينار من قيمتها السوقية، وتراجع مؤشر المعاملات في البورصة إلى ١,٦ ٪، وتدنت أرباح شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة البحرين بنسبة ٢٩ ٪ لتصل إلى ٢٥ مليون دينار تقريباً في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١١ مقارنة مع ٣٥,٥ مليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي، خاصة بعد إغلاق الطرق المؤدية إلى مقر البورصة الكائن في مرفأ البحرين المالي من قبل الفئة المثيرة لأعمال الشغب والتخريب. كما شهدت أسعار بعض البنوك في السوق هبوطاً بنسب تتراوح بين ٦ و٩ ٪ تقريباً، فضلاً عن تأثر العديد من البنوك الاستثمارية نتيجة الاضطرابات الأمنية التي تعرضت لها المملكة.

وأدت دعوة الإضراب العام التي أطلقها الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى شل العملية الإنتاجية في البلاد، فعلى سبيل المثال كبّد الإضراب شركة نفط البحرين "بابكو" خسائر

تتراوح ما بين ٩٦ إلي ١٢٠ مليون دولار يومياً، وكذلك شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) التي هبطت أسهمها إلى أدنى مستوياتها بعد إعلان نقابتها الدعوة إلى الإضراب العام، مما أدى إلى شل الحركة تماماً في عدد من المنشآت الصناعية الحيوية في البلاد التي يرتبط عملها بهاتين الشركتين، والأمر ينسحب على شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي استجاب بعض العاملين لديها لهذه الدعوة.

كما أن الأزمة تسببت في حالة من الركود العام بالقطاع العقاري سواء في شراء العقارات أو بيعها، خصوصاً العقارات الاستثمارية، وقلت الحركة على جسر الملك فهد، المنفذ البري الوحيد للبحرين الذي يربطها بالعالم من حيث انسيابية نقل البضائع والمنتجات أو حركة المسافرين.

وتسببت الأزمة في عزوف الناس عن الشراء (عدا المواد الغذائية والوقود)، كما توقف عمل عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأثرت في الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد لتنويع قاعدته وتوفير المزيد من فرص العمل عن المجيء إلى البحرين.

إلى ذلك مُنِي قطاع الخدمات الفندقية والتجزئة منذ انطلاق شرارة المظاهرات بخسائر فادحة على مستوى إشغال الغرف الفندقية وخلو المجمعات التجارية والأسواق من المقيمين والرواد، وتراجعت الرحلات الجوية القادمة أو الترانزيت نظراً لحساسية هذا القطاع لأي أعمال عنف أو شغب، وقد قدرت الخسائر في قطاع السياحة بنحو ٦٠٠ مليون دولار، وتراجعت إيرادات هذا القطاع بنحو ٨٠ ٪، كما تأثرت الكثير من الفنادق والمؤسسات السياحية بهذه الأزمة، مما أدى إلى قيام الكثير من الفنادق بمنح موظفيها عطلة إجبارية لركود الحركة السياحية في البلاد، خصوصاً تلك التي كانت تعتمد بشكل كامل على الوافدين من الدول المجاورة في عطلة نهاية الأسبوع.

وتسببت الأزمة في إلغاء العديد من الفعاليات والمعارض والمؤتمرات وحفلات الزواج وتقليص فعاليات مهرجان ربيع الثقافة، مما كان له الأثر السلبي الكبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمملكة البحرين، لا سيما أن صناعة المعارض والمؤتمرات باتت اليوم عنصراً أساسياً في دعم وترويج السياحة في البلد المضيف لمثل تلك الفعاليات.

ففي بادئ اندلاع الأزمة قررت مملكة البحرين تأجيل سباق رياضة السيارات الفورملا ١ في شهر مارس ٢٠١١، وذلك في سبيل تهيئة كافة الأجواء لانعقاد حوار وطني شامل للسيطرة على الأزمة .

وقال الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة،مستشار سمو ولي العهد والرئيس التنفيذي لمجلس

التنمية الاقتصادية وقتذاك في حديث لشبكة سى ان ان الإخبارية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١١ " لقد عانينا من فترة صعبة، ولكن البلد يتعافى الآن، وخلال الأزمة لم نوقف الانترنت أو المحطات الفضائية التلفزيونية، بل كنا نسمح بنقل كل شيء بشفافية، ونأمل أن نخرج من هذا الأمر بشكل أقوى من السابق».

وحتى بعدما قرر المجلس العالمي لرياضة للسيارات منح البحرين فرصتها في تنظيم السباق بعد أن عادت نسبيا أجواء التهدئة إلى المملكة، فضلت مملكة البحرين الانسحاب من الموسم الرياضي لسنة ٢٠١١، متمنية أن تحتضن السباق في الأعوام المقبلة على أرض حلبة البحرين الدولية. وأشار رئيس مجلس إدارة حلبة البحرين الدولية زايد الزياني أن أسبابا لوجستية كانت العامل الرئيسي وراء إلغاء السباق وأهمها صعوبة النقل والشحن بالنسبة للفرق المشاركة وزيادة الضغوط على المتسابقين .

يذكر أن البحرين استضافت سباقات بطولة الفورمولا-١ العالمية سبع مرات ابتداء من العام ٢٠٠٤ ، حينما أنشأت حلبة البحرين الدولية على مساحة ١,٧ مليون متر مربع بكلفة ١٥٠ مليون دولار، لتصبح بذلك أول دولة شرق أوسطية تحتضن إحدى سباقات هذا الحدث الرياضي العالمي.

والى جانب تأجيل سباقات الفورملا تم أيضا اتخاذ قرار آخر بتأجيل انعقاد مؤتمر سيسكو لايف ٢٠١١، في مملكة البحرين لصعوبة حضور الوفود الدولية المشاركة في المؤتمر، والجدير بالذكر أن البحرين قد اختيرت كموقع مثالي لإقامة هذا الحدث العالمي الذي يعد أحد أكبر وأهم المؤتمرات التي تعقد سنوياً على مستوى العالم في مجال تقنية المعلومات والاتصالات .

كما اتخذت وزارة الثقافة قرارها بتأجيل فعاليات مهرجان ربيع الثقافة في مارس ٢٠١١، وتكبدت الجهات المنظمة لهذا المهرجان خسائر مالية كبيرة نتيجة دفع تعويضات كشرط جزاء بعد فسخ العقود المبرمة مع العالمية التي كان لها أن تشارك في المهرجان.

الجهود الإنعاشية للاقتصاد

وبرغم كل الخسائر الفادحة التي تكبدتها مختلف القطاعات الاقتصادية بالمملكة وأثرت تأثيرا سلبيا على مفاصل الحياة اليومية، فأن حكومة مملكة البحرين لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يحدث، بل على العكس عملت على إنعاش الوضع الاقتصادي وإعادة النشاط إلى كافة قطاعات الإنتاج خاصة المتضررة منها، فقد اتخذت جملة من التدابير الناجحة لمعالجة

الركود الذي تواجهه بعض القطاعات الاقتصادية، وأثمرت تلك التدابير والإجراءات عن نتائج طيبة خاصة فيما يتعلق بتجميد رسوم العمل على المؤسسات التجارية و الشركات، والضريبة الحكومية المفروضة على الفنادق، كما عملت الحكومة على تخصيص منح مالية للمؤسسات المتعثرة، وصدرت توجيهات للمصرف المركزي بمنح المزيد من التسهيلات للبنوك التجارية حتى تكون قادرة على مساعدة تلك المؤسسات، وأسهمت تلك الجهود شيئا فشيئا في معافاة الاقتصاد الوطني .

جرائم بشعة بحق العمالة الوافدة

وفي خضم كل الفوضى الأمنية التي هددت سكينة المجتمع البحريني وقضت مضجعه ، تبقى كبرى الجرائم التي هزت أركانه التعدي وبكل وحشية على العمالة الوافدة ذات الأصول الآسيوية ، وما طال هذه الفئة على أيدي المخربين من تنكيل وترويع وتعريضهم للأسر والتهديد بالقتل، والتمثيل بجثث البعض الآخر منهم، وهي جرائم لن تغيب مطلقا عن ذاكرة الفرد البحريني الذي عايش أحداث أزمة ١٤ فبراير بكل تفاصيلها.

فقد اعتدى المجرمون على أفراد الجاليات الأسيوية التي تنعم بالأمان في قلب العاصمة المنامة، واستخدموا في جريمتهم كل وسائل الترهيب والتعذيب من طعن بالسيوف والأسلحة البيضاء وضرب مباشر. فكانت محصلة أفعالهم الوحشية وفاة عامل من الجنسية البنغالية وإصابة ١٧ آسيويا آخرين بإصابات تفاوتت بين المتوسطة والبليغة. إلا أن الحادثة التي هزت المشاعر وأبكت عيون كل من شاهدها واطلع على حيثياتها وتابع تفاصيلها، هي حادثة الاعتداء على مؤذن مسجد من جنسية آسيوية يدعى عرفان محمد ويبلغ من العمر ٢٣ سنة. إذ قامت نفس المجموعة بمهاجمة المؤذن بعد عودته من صلاة العشاء إلى منزله في العاصمة المنامة، وانهالت عليه بالضرب باستخدام الأدوات الحادة، وعندما تمكنت منه أصابته في جسده ،وقطعت لسانه بالسكين، ولم يكن عرفان قادرا على حماية نفسه من هول ما واجه حتى سقط مغشيا عليه، ونقل إلى مجمع السلمانية الطبي الذي كانت تسيطر عليه وقتذاك فئة من الأطباء وسخرته لأنشطتها السياسية ، ولاقى هناك مزيد من الضرب والاهانات ، لكن بعد فترة نقل عرفان إلى المستشفى العسكري لتلقى العلاج على نفقة حكومة مملكة البحرين فاقدا للسانه الذي كان يلهج فيه بذكر الله ورفع الأذان .

وتعد حادثة قطع لسان المؤذن عرفان محمد واحدة من جملة الحوادث التي استنكرها المجتمع البحريني واعتبرتها الأوساط الدينية تعدياً على حقوق البشر والأقليات التي ألفت الحياة

بوئام ومحبة مع أبناء المجتمع البحريني .

وفي أعقاب هذه الحادثة المأساوية، طالبت جمعيات سياسية وفعاليات دينية وحقوقية أن لا تمر حادثة الاعتداء من دون محاسبة الجناة وتقديمهم للقضاء. وتحركت في هذا الجانب جمعية «الأصالة» و ناشدت المسؤولين لحماية المساجد والمواطنين والوافدين، وقالت في بيان لها نشر في وسائل الإعلام أنها تطلب التحرك القضائي لاسترداد الحقوق من المعتدين كما وصفهم البيان.

وكان تلفزيون البحرين قد عرض صورا لمشاهد تظهر عدد من الآسيويين العزّل يتم إنزالهم من إحدى سيارات الإسعاف مكتوفي الأيدي، وسط الحشود الغاضبة من الخارجين عن القانون الذين تعدوا بالضرب والركل على المصابين من الآسيويين المقيمين في البحرين.

واختتم تلفزيون البحرين تقريره بالتأكيد على أن «العالم اليوم بأجمعه يقف شاهدا على الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الخارجون عن القانون ضد الدين والإنسانية، مثلما شهد هذا العالم من قبل لمملكة البحرين جهودها وسعيها المتواصل لوضع وتطبيق القوانين الدولية التي تحمي حقوق العمالة الأجنبية على أراضيها، والتي انفردت بأنظمة كانت هي السبّاقة في تنفيذها حتى أصبحت مملكة البحرين نموذجا عربيا مشرفا في منظمات العمل الدولية.

وقال التقرير التلفزيوني المصور أن هؤلاء المجرمين والخارجين عن القانون حولوا سيارات الإسعاف بمجمع السلمانية الطبي إلى وسيلة للإرهاب تنقل الأبرياء إلى المكان الذي سيتم تعذيبهم فيه بدلا من علاجهم ومداواة جراحهم.

وتأكيدا على موقف مملكة البحرين وحرصها على حفظ حقوق الجاليات سواءً على صعيد العمل أو فيما يتعلق بتأمين أمنها وسلامتها بذل الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية جهوداً مضنية في التواصل مع الجاليات الأجنبية في المملكة.

فقد التقى وزير الخارجية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١١، مع الجالية الهندية في مقر النادي الهندي. والتقى بالجالية الباكستانية في مقر سفارة جمهورية باكستان الإسلامية ، كما قام الوزير بزيارة مماثلة إلى سفارة جمهورية الفلبين للالتقاء بالجالية الفلبينية.

وخلال اللقاءات الثلاث عبرت الجاليات الأجنبية عن تأييدها للخطوات التي تتخذها مملكة البحرين لحفظ أمنها واستقرارها، ودعم بلادهم للمملكة في هذا الجانب، مشيدين بمجمل المنجزات الوطنية التي تحققت في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية.

بعدها غادر الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية في جولات مكوكية في الفترة من ٢٩حتى ٣١ مارس ٢٠١١ إلى بنغلادش والهند وباكستان،حيث التقى بكبار المسئولين هناك وطمأنهم على وضع الجاليات الأسيوية في المملكة وأنها تحظى بالرعاية والاهتمام من قبل حكومة مملكة البحرين أسوة بالمواطنين، وذلك عرفاناً منها لما تقوم به هذه الجاليات من اهتمامات في دعم التنمية في المملكة.

وأسفرت هذه الزيارات عن تفهم المسئولين في بنغلادش و الهند وباكستان لطبيعة الأحداث المؤسفة التي تمر فيها مملكة البحرين، ومساندتهم التامة لكافة الإجراءات التي تتخذها حكومة البحرين من أجل استعادة أمنها وحماية المواطنين والمقيمين.

وللأسف قابل التحرك الرسمي لحكومة مملكة البحرين في إدانة واستنكار حوادث الاعتداء البشعة على العمالة الوافدة ، قابل ذلك صمت مشين للنشطاء الحقوقيين المحسوبين على التيارات السياسية المتشددة ،إذ لم يصدر عنهم بيانا واحدا استنكارا لما حدث في حق هؤلاء البشر البسطاء .وهو ما تسبب في تعميق ازدراء الشعب البحريني لشعارات السلمية التي يحملها نشطاء الحركة الاحتجاجية، فهم يحملون بيد الورود تعبيرا عن السلمية في حين اليد الثانية تخبئ وراء الظهور السيوف و البنادق !!

اختطاف ودهس رجال الأمن

وكما لم يسلم الافراد المدنيون من الاعتداءات الوحشية للمحتجين كذلك لم يسلم رجال الأمن الذين يؤدون واجبهم المهني في حفظ النظام وتأمين سلامة الأفراد من جرائم التنكيل والتعذيب على أيدي الخارجين عن القانون، فقد عرض تلفزيون البحرين بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١١ ، شهادات ثلاثة من أفراد رجال الشرطة الذين رووا ممارسات التعذيب والتهديد بالقتل الذي تعرضوا له على أيدي مجموعة من الخارجين عن القانون.

فقد روى أحد رجال الشرطة الذين تعرضوا للاختطاف والتعذيب حكايته المريرة قائلا " بينما كنت أمشي في الشوارع رأيت حواجز وأوقفني أحد الأشخاص وعندما وقفت سحبني لخارج السيارة ونادى على شخص آخر ليساعده فسحبوني من السيارة وأخذوني إلى مكان بالقرب من مركز ابن سيناء الصحي، وهناك هاجمني تقريبا ٢٠ شخص نصفهم يشتغلون في المركز الصحي، وأنا اعرف نصفهم لأني أتعالج هناك وأعرف الموظفين والكتبة والأطباء

أعرفهم ".

وتابع رجل الأمن قوله "ضربوني بحديد وبحربة وقذفوني بالحطب والمسامير، بعدها اعصبوا عيناي وتم نقلي إلى مبنى آخر،حيث ضاعفوا من ضربهم وتعذيبي بالكهرباء في اليد والفخذ حتى أغمي عليّ ".

وواصل رجل الشرطة سرد شهادته قائلا "نُقِلت إلى مجمع السلمانية الطبي وهناك فكّوا رباط عصبة العين فوجدت أمامي مصورين يسألوني عن أسمي وعملي ونوع السلاح الذي أحمله، فأجبتهم بأني لا أملك سلاحا، كل ما في الأمر أنني خرجت بسيارتي الخاصة، فاستمروا بالتحقيق معي ".

وتشير شهادة رجل الشرطة إلى أن مجمع السلمانية الطبي تحول إلى مركزا للعمليات العسكرية مارس فيه بعض الكادر الطبي مهمات غير إنسانية، حيث كانت تدار في المجمع عمليات الاختطاف والتعذيب والتصوير والتوزيع إلى أماكن الاختطاف المختلفة.

وواصل رجل الشرطة رواية شهادته قائلا" كلمني رجل يدعى المقداد وسألني عن اسمي والقسم الذي اشتغل فيه، بعدها تم إعادة إغماض عيناي بالرباط وسمعتهم يتكلمون بأن السيف جاهز والقبر مهيأ، وأنهم ينوون نقلي إلى دوار مجلس التعاون موقع تجمهر المتظاهرين والمحتجين وسوف يسفكون دمي هناك ، كان كل حديثهم بالتليفون، ثم نقلوني إلى مكان اجهله».

وتعرض رجل الشرطة المختطف لتهديدات واضحة بالذبح بالسيف، ونُقِل إلى مزرعة نائية وهو موثق بالحبال ومعصوبا بشرائط لاصقة.

وتابع رجل الشرطة حديثه " طلبت من حارس المزرعة أن يفك قيدي ويربطني من الأمام بسبب الألم الشديد في الكتف، لكنه ضربني في بطني واتهمني بالكفر، وبعد لحظات عاد وربطني من الأمام وسقاني الماء، حيث أنني أعاني مرض السكري وضغط الدم ".

ويستطرد الشرطي في شهادته " حوالي الساعة الخامسة فجرا تقريبا سمعت صوت دجاج، صوت ديك ، صوت خيول، ومع اشتداد الرطوبة بدأت القماشة المعصوبة على عيني تنفك قليلا، من هنا حاولت أن أفك نفسي فنظرت يسارا و يمينا فوجدت نفسي في مكان كله صناديق فيها دجاج، وفتحت يدي وتقيأت دما لمدة دقيقة ،بعدها قفزت على صناديق الدجاج متخطيا أعلى البوابة للفرار" .

لقد تُرك الشرطي المختطف ليواجه مصيره المجهول بلا طعام أو شراب، وهو ينزف جراء

تعذيبه، وهو هنا يروى أصعب اللحظات التي واجهها قبل تمكنه من الفرار، ولم يكن حال رجل الشرطة هذا أفضل من حال زميله الآخر الذي تعرض للتنكيل على أحد الحواجز في قلب المنامة، حيث يذكر الرجل أن اختطافه تم على أيدي من يدّعون الدين، وتبين لاحقا أن المختطف اقتيد إلى منزل محمد حبيب المقداد،وهو احد رموز القوى الراديكالية المتهمة بقضية الاطاحة بنظام الحكم بالبلاد، حيث هُدده هذا الرجل بالذبح، وتعرض للضرب المبرح حتى من قبل نسوة البيت.

ويقول رجل الشرطة في شهادته لتلفزيون البحرين " في تاريخ ١٥ مارس كنت متوجها إلى العمل، وعند تقاطع الإشارة ناحية منطقة رأس الرمان في المنامة تعّدى عليّ حوالي عشرين شخص، إذ أوقفوني وطلبوا مني أقدم لهم هويتي الشخصية، وعندما لم استجب ضربني أحدهم على رأسي فحاولت الهرب وتوجهت إلى مركز الشرطة في منطقة القضيبية بالمنامة لتقديم بلاغ بما حدث، وبعد تقديم البلاغ خرجت عائدا إلى منزلي إلا أن في الطريق صادفتني مرة أخرى سيارتين الأولى وقفت أمامي والثانية من خلفي، توقعت في بادئ الأمر أن السيارتين دوريات شرطة مدنية لكني تفاجئت أن الأشخاص الذين نزلوا منها وعددهم تقريبا سبعة أفراد اتجهوا ناحيتي، وفتحوا باب سيارتي واقتادوني عنوة وأدخلوني في سيارتهم وانهالوا بالضرب المبرح على جسدي، بعدها أنزلوني في منطقة، فأحاط بي تقريبا أكثر من مئة شخص وواصلو الضرب ".

ويتابع قائلا "حاولت الهرب إلا إني فشلت، إذ أعادوني وأدخلوني في منزل قابلني فيه رجل عليه عمامة وملتحي بلحية بيضاء اللون يلبس عباءة سوداء وأمرهم أن يأخذوني إلى دوار مجلس التعاون، إلا أنه عكف عن رأيه فأدخلني الرجال المتحلقين حوله إلى الحمام وانهالوا علي بالضرب لمدة عشرين دقيقة، ثم بدءوا التحقيق معي واستجوابي عن مكان عملي، بعدها دخلت سيدتان أحدهما كبيرة في السن والثانية تصغرها سنا فأمرت الموجودين بضربي، إلا أن في الليل حاولت الهرب فخرجت من فتحة المكيف بعدما تأكدت من أن جميع من أسرني في سبات ونوم عميق وخرجت على مزرعة، ومع قرب حلول الفجر وصلت إلى الشارع الرئيسي ".

أما رجل الشرطة الثالث فلا تختلف مأساته عن مأساة أقرانه الذين تعرضوا للضرب والأسر، فهو الآخر تعرض لنفس أساليب التنكيل والإهانة ومواجهة الموت، إذ يقول "بعد صلاة العشاء تحركت من المسجد في منطقة السهلة الشمالية، كان الشارع غير سالك وعندما حاولت الرجوع كانت هناك سيارة أمريكية اعتقد لونها اسود خرجت منها مجموعة من الأشخاص

الذين يحملون حطبا، كما كان بعضهم يحمل أسياخ حديد، وبعضهم يحمل المناجل، وفجأة وجدتهم يضربون سيارتي من الخلف بالخشب والحديد وتم إجباري بالقوة على النزول من السيارة والاعتداء عليّ بالضرب، فتركزت الضربات على رأسي حتى فقدت الشعور في جسمي كله ماعدا السمع، كنت اسمع كلماتهم النابية "يا الكلب" و"يا البلطجي"، وفى هذه الأثناء سحبوني في الشارع وسمعتهم أنهم كانوا ينوون نقلي إلى دوار مجلس التعاون، بعدها اقتادوني إلى مجمع السلمانية الطبي".

وأضاف» بمجرد دخولي إلى السلمانية كان هناك ناس أعزكم الله يبصقون في وجهي، وناس تشتمني ونقلوني إلى قسم الأشعة ثم إلى الطوارئ، وكنت أسمع اسم الدكتور علي العكري يتردد، الذي كان يعلو صوته على الأطباء ويأمرهم بتشديد الرقابة عليّ باعتباري أسير عندهم".

ويواصل الشرطي شهادته قائلا «كنت أغيب وأعود إلى الوعي تباعا، وفي هذه الأثناء كانوا يصّورونني بالكاميرات، بعدها جاءني دكتور ووعدني بتسريحي من المستشفى وفعل، وعند بوابة الخروج وجدت أخي وأحد أقربائي في انتظاري، فنقلوني إلى عيادة الأمن العام ومنها إلى المستشفى العسكري، وأجريت لي عملية جراحية هناك".

إن ما ذكره أفراد الشرطة المنكّل بهم لهي شهادات دامغة بحجم الجريمة وأبعادها وارتباطها بمخطط كان يرمى إلى هز استقرار البحرين وزعزعة أمنها المعهود.

وإلى جانب عمليات القتل والدهس المتكررة التي تعرض لها عدد من رجال الأمن، إلا أن تظل الجريمة الأبشع التي هزت وجدان الشعب البحريني، هي حادثة دهس الشرطي بسيارتين حتى لقي حتفه والتمثيل بجثته. فقد تناقلت مواقع الكترونية على شبكة الانترنيت تسجيلا مصورا لجريمة دهس شرطي مرتين من قبل سيارة متظاهر في ميدان عام ، ويظهر في التسجيل الذي قام بتصويره شخص من شرفة بيته جثة شرطي ملقاة على ساحة مواقف للسيارات لتأتي سيارة متظاهر يقوم بدهسها مرة أولى ثم يرجع ليدهسها مرة أخرى، ثم تكالب المجرمون على جثته والتمثيل بها ورميها بالحجارة ، ويعبر هذا التسجيل عن مدى العنف الذي كان مستشريا أثناء الأزمة.

المعالجة الأمنية للأحداث العاصفة

بعد تصاعد وتيرة العنف والأعمال الإجرامية التي وصلت لحد القتل والتنكيل، والتمثيل بجثث أفراد الشرطة والبسطاء كسائق التاكسي السيد راشد المعمري، الذي راح ضحية اعتداء

وحشي من قبل بعض الغوغائين وتسببوا في ضربه و إحداث التصادم بين سيارته وسيارتهم وهو يؤدي عمله، وبعد تفاقم حالات أسر العمالة الوافدة ورجال الأمن، والسيطرة المطلقة على مجمع السلمانية الطبي وهو المرفق الوحيد الذي يوفر كافة الخدمات الطبية للمواطنين والمقيمين في المملكة، وحرمان مئات البشر من تلقي العلاج فيه على أساس طائفي وفئوي، واستخدامه مسرحا لافتعال القصص والحوادث وبثها للإعلام الخارجي، إلى جانب تعطيل العملية التعليمية وشل الحراك الاقتصادي في الدولة بتكرار الإضرابات العمالية، والتمركز في وسط العاصمة امتدادا من دوار مجلس التعاون وحتى مبنى المرفأ المالي، أحد أكبر المراكز التجارية في المنامة من خلال نصب الخيام وتعطيل حركة السير والمرور، وقطع أوصال كافة الطرق الرابطة بين مدن البحرين والعاصمة، وما تبع ذلك من تدمير متعمد لجامعة البحرين وترويع الطلبة وتعريض حياتهم للخطر والهلاك، كان أبناء البحرين وكل المقيمين على أرضها قاب قوسين أو أدنى من الوقوع في حرب أهلية على أساس الثأر للوطن والانتماء للطائفة، وعدم السكوت والركوع للمخططات التي تحاك في الخارج وتنفّذ في الداخل.

من هنا وإنقاذا للبحرين وشعبها جاء الأمر الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية، وتكليف القائد العام لقوة دفاع البحرين المير خليفة بن أحمد آل خليفة بتولي زمام الأمور والقيام بالمعالجة الأمنية، وترافق مع ذلك الأمر وصول طلائع قوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى البحرين لتأمين حماية المرافق والمنشئات الحيوية من أية هجمات محتملة .

وقد استطاع الجهاز العسكري البحريني بكل كفاءة واقتدار ودون وقوع أية خسائر في الأرواح والممتلكات من فض الاعتصام في دوار مجلس التعاون الخليجي، وتحرير المرضى والأسرى المحتجزين في مجمع السلمانية الطبي، والأهم من ذلك عودة الحياة الطبيعية والأمن المسلوب إلى أبناء الشعب، وإرجاع الطمأنينة إلى نفوسهم .

وبفضل حكمة القيادة البحرينية ومؤازرة القادة في دول مجلس التعاون الخليجي تمكنت البحرين من استرداد عافيتها في أسرع وقت، ووصلت الرسالة واضحة وصريحة إلى الخارج بأن البحرين ليست بجزيرة معزولة عن محيطها ولقمة سائغة لكل من يمّني النفس لابتلاعها، إنما هي جزء من منظومة خليجية موّحدة في النسب القبلي والفكر والتوجه السياسي والمصالح الاقتصادية المشتركة .

وكانت طلائع قوات درع الجزيرة المشتركة قد بدأت بالوصول إلى مملكة البحرين في ١٤ مارس ٢٠١١ ، وجاء قرار مجلس التعاون الخليجي بإرسال قواته تأكيدا على مبدأ وحدة

المصير، وترابط أمن دول مجلس التعاون على ضوء المسؤولية المشتركة لدول المجلس في المحافظة على الأمن والاستقرار، والتي هي مسؤولية جماعية باعتبار أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، كما تم تأكيد ذلك على ضوء اجتماع وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون بوقوف دول الخليج صفاً واحداً في مواجهة أي خطر تتعرض له أي دولة من الدول الست، بمقتضى اتفاقيات التعاون الدفاعية المشتركة بينهم، ومنذ وصول قوات درع الجزيرة ناشدت القيادة العامة لقوة دفاع البحرين كافة المواطنين والمقيمين بالتعاون التام والترحيب بإخوانهم من قوات درع الجزيرة المشتركة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأعقب وصول القوات الخليجية صدور المرسوم الملكي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١م بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ١٥ مارس ٢٠١١م ولمدة ثلاثة أشهر.

وتحقيقا لتلك الغاية تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة بحق الخارجين عن القانون، وفرض هيبة الدولة، وكُلِف المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، القائد العام لقوة دفاع البحرين بتنفيذ تلك التدابير الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة المملكة، والتي من ضمنها منع التجول في أماكن وأوقات معينة، وإخلاء بعض المناطق، ومنع التجمعات المخلّة بالنظام العام، ووضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها، وكذلك التفتيش والقبض على المشتبه بهم.

في يوم السادس عشر من مارس أي بعد حوالي شهر من اندلاع شرارة الحركة الاحتجاجية في مملكة البحرين، وبعد فرض حالة السلامة الوطنية تم إخلاء دوار مجلس التعاون من المعتصمين المرابطين فيه،وكذلك تحرير مجمع السلمانية الطبي من أيدي أولئك الذين أحكموا قبضتهم عليه ومارسوا فيه شتى صنوف التعذيب للمرضى والوافدين الآسيويين .

وجاء في الفلم الوثائقي الذي عرضه التلفزيون في ذاك اليوم عرضا شاملا لفترة العمليات والتي استمرت من الساعة ٥:٣٠ فجرا إلى الساعة ٩:٥٠ صباحا بدءا من عملية توجه قوات الأمن العام وبمساندة من قوة دفاع البحرين إلى منطقة دوار مجلس التعاون، حيث بدأت بإزالة الحواجز الموجودة في شارع الشيخ خليفة بن سلمان، ومن ثم التقدم إلى دوار مجلس التعاون وبدء عملية الإخلاء، والتي تخللها مواجهة عدد من الكمائن التي تم نصبها من قبل المتجمهرين هناك، وذلك بقصد عرقلة تقدم القوات عبر إقامة عدة متاريس وحرق الخيام وتفجير اسطوانات الغاز، مما أدى إلى تصاعد الدخان الكثيف، كما تم إطلاق نار في عدة أماكن بالمنطقة المحيطة بالدوار باتجاه القوة، وتعمد بعض الأشخاص دهس أفراد القوة

بالسيارات، مما أدى إلى استشهاد اثنين من رجال الأمن، وتم على إثر تلك الحوادث المروعة إلقاء القبض على عدد من المتورطين في هذا العمل الإجرامي الشنيع .

وبين الفيلم قيام قوة أخرى بتطويق مجمع السلمانية الطبي وإخلاؤه من الذين قاموا بغلقه ولحام الأبواب ووضع المتاريس وسيارات الإسعاف خلفها لعرقلة تقدم القوة الأمنية، إلا أن القوة تمكنت من دخول المستشفى وإزالة الخيام والقضاء على كافة مظاهر الفوضى.

وأظهرت المشاهد التي تضمنها الفلم التسجيلي قيام قوات الأمن بإزالة كافة الخيام التي نصبها الخارجين عن القانون، والتي تسببت في تعطيل تقديم الخدمات الطبية إلى المرضى والمصابين، فضلا عن استخدامها كمنبر غير شرعي لبث التحريض الطائفي.

كما عرض التلفزيون مشاهد تظهر فرار المعتصمين من الدوار وهم حاملين السيوف والأسلحة البيضاء، وقد فتحت قوات الأمن لهم كافة المنافذ للخروج من الدوار دون الالتحام بهم، داحضة بذلك التصرف التقارير والمزاعم في وسائل الإعلام المشبوهة التي تحدثت عن استخدام طائرات وأسلحة في عمليات الإخلاء الأمني.

وقد تمكنت القوات الأمنية من القبض على عدد من القياديين من رؤوس الفتنة الذين نادوا بإسقاط النظام وتخابروا مع دول أجنبية، كما قاموا بالتحريض خلال الأحداث الأخيرة على قتل المواطنين وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، مما تسبب ذلك في تقويض السلم الأهلي، وإزهاق أرواح الأبرياء وترويع المواطنين والمقيمين.

وجاء في إعلان القيادة العامة لقوة دفاع البحرين بتاريخ ١٧ مارس٢٠١١، إنه وبموجب الصلاحيات المخولة لها بتنفيذ أحكام المرسوم رقم (١٨) لسنة ٢٠١١م بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية فقد تم بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١م القبض على هؤلاء القياديين، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم وفقاً لمرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية والقوانين المعمول بها في المملكة.

وحرصا منها على صحة وسلامة الموجودين في مستشفى السلمانية من مرضى وطواقم طبية وإدارية وفنية أقدمت قوة دفاع البحرين على التعهد بتسيير كافة شؤون المستشفى، بما في ذلك توفير الوجبات الغذائية للمرضى، وذلك بعد النقص الشديد في الوجبات الغذائية المخصصة للمرضى، بسبب ظروف الاستخدام السيئة التي طالت مرافق المستشفى في الفترة الماضية. واستطاعت قوة دفاع البحرين ممثلة بوحدة التموين والنقل بتوفير أكثر من ٢٠٠٠ وجبة صحية لمجمع مستشفى السلمانية الطبي، وهو عمل بلا شك يحسب لرصيد تلك المؤسسة العسكرية وإدارتها الايجابية.

وتفنيدا لسيل الأكاذيب والإشاعات التي طالت المؤسسة العسكرية من استخدامها للقوة المفرطة والقصف بالطائرات العمودية وإطلاق القذائف على المعتصمين في دوار مجلس التعاون أثناء عمليات إخلائه ، فقد نفى رئيس الامن العام بوزارة الداخلية، والمتحدث الرسمي للوزارة العميد طارق الحسن تلك الادعاءات، مشيرا إلى أن المشاهد المصورة التي عرضها تلفزيون البحرين لعملية الإخلاء تدحض هذه الادعاءات وتظهر أن الخارجين عن القانون بعضهم كان يغادر الدوار من دون تعرض الأمن له، والبعض قام بإحراق الخيام قبل المغادرة، ورغم ما لذلك التصرف من جانبهم من أهمية لدينا تتمثل في قيامهم بإخفاء أدلة جنائية لكننا آثرنا سلامة المواطنين، ولم يكن هناك استعجال من جانبنا، وكنا نريد تقليل الخسائر قدر الإمكان، وكان الأهم لدينا سلامة المواطنين وفرض حالة السلامة الوطنية.

وقال العميد الحسن في لقاء مع تلفزيون البحرين بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١١ ، أنه تم إنذار الخارجين عن القانون في الدوار عدة مرات وبعد ذلك تم التعامل بأدنى قدر من القوة، مشيرا إلى أنه تم استخدام الغاز المسيل للدموع منعا للصدام مع الخارجين عن القانون ووقوع الضحايا، وانتظرت القوة بعدها حتى تم بالفعل إخلاء الدوار ودخلت القوة بعدها ببطء وتأني وتم التعامل مع الموقف بأعلى قدر من الاحترافية والانضباط.

ونفى المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية مشاركة قوات درع الجزيرة في عمليات إخلاء الدوار، وقال أن قوات درع الجزيرة قوات نفتخر فيها كقوات لمجلس التعاون، وهما إخواننا ولكنها لم تشارك ولم تتواجد في مسرح العمليات أثناء الإخلاء، كما نفى الحسن استخدام الطائرات العمودية في قصف الدوار كما رددت وسائل الإعلام المشبوهة ،لافتا إلى أن الطائرات العمودية لوزارة الداخلية ليس من دورها القصف، وإنما هي طائرات تقوم بمهام البحث والإنقاذ والسيطرة المرورية والتصوير لغرفة العمليات، وليست من مهامها أبدا القصف.

وإزاء الادعاءات الباطلة بدخول القوات السعودية إلى البلاد وتوجيه ضرباتها ضد الشعب البحريني ، فقد أكد قائد قوات «درع الجزيرة» اللواء مطلق الأزيمع أن القوات الخليجية دخلت مملكة البحرين بناء على طلب القيادة البحرينية، وللقيام بدورها في حماية الحدود البحرينية وبعض المنشآت والمواقع الاستراتيجية في ظل انشغال الأجهزة البحرينية بالشأن الداخلي.

وقال اللواء مطلق الأزيمع في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» نشرت بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١١ أن الإعلام المغرض الذي يحاول تهويل الأمور بشأن دخول قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين لا يزيد الخليجيين إلا قوة وصلابة وتلاحما، موضحا أن مهمة قوات درع الجزيرة في

البحرين تتمثل في تأمين المواقع العسكرية الهامة والاستراتيجية من أي تدخل خارجي، والكل يعرف أنه إذا انشغلت الدولة في أمنها الداخلي تزيد حاجتها إلى تأمين حدودها الدولية، وكون البحرين جزءا من المنظومة الخليجية و قواتها جزءا من «درع الجزيرة»، مما يجعل قيامنا بهذه المهام جزءا مهما وأساسيا في الدور الذي يمكن أن تضطلع به تلك القوات، تنفيذا لاتفاقيات دول مجلس التعاون وهذا هو دورنا مع إيماننا ومعرفتنا وإدراكنا بأن قوات الدفاع البحرينية – وشهادة للتاريخ – لديها كفاءة عالية وجيش منضبط لدرجة أنهم لم يكونوا في حاجة إلى الاستعانة بوحداتهم العسكرية المخصصة لـ«درع الجزيرة» التي توجد الآن ضمن قوات «درع الجزيرة» المتمركزة في المواقع المخصصة لحماية الحدود البحرينية، وهذا تأكيد أن قواتنا لم تأتي بسبب الشأن الداخلي، بل جاءت إلى ما هو أكبر.

القضاء يصدح بالأحكام والمنظمات الحقوقية تتباين مواقفها

في الوقت الذي باشرت فيه المحاكم النظر في قضايا المتهمين بقضايا التنظيم والتآمر على نظام الحكم، وقضايا السيطرة على مجمع السلمانية الطبي، وإحداث الفوضى والتخريب بجامعة البحرين، و دهس رجال الأمن، وممارسة أبشع أنواع العنف ضد العمالة الوافدة الآسيوية ، فأنه سُجِلت مواقف متباينة للمنظمات الحقوقية إزاء الأحداث والجرائم التي وقعت في البحرين، الأمر الذي استدعى من وزارة التنمية الاجتماعية بذل جهود مضاعفة من أجل تصحيح الصورة المغلوطة عن البحرين والأحكام التي تصدرها المحاكم البحرينية بحق من خالف الأنظمة وارتكب الجرائم .

فمملكة البحرين تتمتع بسجل حافل في مسيرة ترسيخ حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين من دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو الرأي، والشاهد على ذلك وجود منظمات المجتمع المدني التي يزيد عددها عن خمسمائة منظمة تضم عددا من جمعيات حقوق الإنسان.

وخلال الأزمة التي عصف بالبلاد بدءا بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١١، اتخذت مملكة البحرين عدة خطوات تؤكد على التزامها بمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، فقد أمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى بعقد حوار وطني شامل مع الأطراف كافة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، وتوجيه سمو ولي العهد إلى جميع قوات الأمن بالانسحاب الفوري من مناطق التجمع وإلى الموجودين في هذه المناطق بالمغادرة لتفادي الاصطدام بين قوات الأمن والمتجمهرين، وذلك

انطلاقا من مبادرة سموه لضبط النفس والتهدئة، والبدء في مرحلة جديدة من العمل الوطني تشارك فيها جميع الأطراف بغية تجاوز الوضع والعمل يدا بيد للحفاظ على مصلحة الوطن ومكتسباته التي ساهم فيها جميع أبناء مملكة البحرين، وللتأكيد على وحدة مملكة البحرين ولحمتها الوطنية.

وقد سعت مملكة البحرين أثناء الأزمة إلى تكثيف تواصلها مع المنظمات الدولية لتصحيح المعلومات المغلوطة عن حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وتسهيل إتمام مهمات موفدي هذه المنظمات في البحرين بدءا من اجراءات الوصول مرورا بتنسيق لقاءاتهم مع المسؤولين وانتهاءاً بمغادرتهم البلاد .

إلا أن منظمات مثل منظمة العفو الدولية Amnesty organization ، ومنظمة حقوق الإنسان الدولية Human rights watch ، ومنظمة الخط الأمامي Front line protection of human rights defenders ، لم تكن منصفة في تقاريرها عن حقيقة ما يحدث في البحرين، واكتفت بعرض وجهة نظر أحادية لم تعكس آراء كافة مكونات المجتمع البحريني والموقف الرسمي للمملكة .

وحرصا منها على اطلاع المنظمات الدولية بحقائق ومجريات الأوضاع في مملكة البحرين،وتصحيح المعلومات الخاطئة التي تصلها بشأن طبيعة الأحداث وتطوراتها، توجهت الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية إلى فرنسا بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١١، حيث التقت بمدير عام منظمة "أطباء بلا حدود" السيد فيليبي ريبيرو، ومدير عمليات المنظمة في بروكسل السيد جيروم أوبيريت، كما التقت بأمين عام منظمة "مراسلين بلا حدود" السيد جان فرانسوا جوليار.

وقدمت الوزيرة للمسؤولين في كلا المنظمتين إيجازاً عن واقع المجريات الأخيرة في مملكة البحرين، حيث أكدت على الجهود التي تبذلها السلطات البحرينيّة من أجل إعادة توطيد ثقة المواطنين حيال الطاقم الطبي وحيال المؤسّسات الصحية.

كما شدّدت وزيرة التنمية على رغبة مملكة البحرين في ضمان حرية الإعلام والصحافة وتسهيل عمل الصحفيين وإيصال المعلومات بأسرع وقت ممكن إلى كافة المؤسّسات، معربة عن ترحيب مملكة البحرين في التعاون مع المنظمة، من أجل تعزيز دور الصحافة ودعم حريّة الإعلام والتعبير في المملكة. إلا أنه وبرغم كل الايضاحات التي توّصلها مملكة البحرين إلى المنظمات الحقوقية الدولية ، فقد تمسكت بعض المنظمات بتبني وجهة نظر وصورة أحادية عن حقيقة الأزمة ، مما حدا بمملكة البحرين وعلى لسان وزارة التنمية الاجتماعية تعرب عن

أسفها من تبنى تلك المنظمات لمواقف متشددة، بالإضافة إلى الدور السلبي لوسائل الإعلام الأجنبية التي ساهمت في تضليل الرأي العام.

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من ضمنها نصوص تضمن حقوق المتهمين في أي قضايا كانت، والتعامل المفتوح والشفاف مع المنظمات الدولية في هذا المجال، وكذلك الحال بالنسبة لوسائل الإعلام المهتمة بتغطية سير المحاكمة. ولكن للأسف لم تكن أغلب تلك المنظمات منصفة في تقاريرها عن حقيقة ما يحدث في البحرين .

أطماع الجار الإقليمي تتجدد في البحرين

لم تفتأ بعض دول الجوار الإقليمية أن تضع كل مطامعها الدفينة نصب أعينها إزاء الأوضاع الطارئة التي تعرضت لها مملكة البحرين في منتصف فبراير ٢٠١١، حيث جددت مطالباتها بهذه الجزيرة الصغيرة وراحت تبث تصريحات تنم عن تدخلات سافرة وصريحة في شؤون داخلية لدولة هي عضو في منظومة خليجية متكاملة .

مما دفع حكومة مملكة البحرين أن تعبر عن استياءها إزاء تدخلات وتصريحات إيران وحزب الله اللبناني، وتقديم مذكرات احتجاجية إلى الأمم المتحدة في هذا الخصوص . فالبحرين عُرِف عنها نهجها السلمي وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو ما أثار حفيظتها واستنكارها من تدخلات بعض دول الجوار في تعاملها مع قضيتها الداخلية .

فبعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني احمدي نجاد، ووزير الخارجية الإيراني، ورئيس مجلس الشورى، والناطق الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية، قدمت مملكة البحرين إلى الأمم المتحدة مذكرة احتجاج، تتضمن احتجاج وزارة الخارجية البحرينية على تدخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية السافر في شؤونها الداخلية، الذي يتعارض مع مبادئ احترام حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة الوطنية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وقد قدم المذكرة السفير توفيق المنصور، المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك وتسليمها إلى السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١ .كما طالبت حكومة مملكة البحرين من الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوقف التدخل الإيراني السافر في الشؤون الداخلية للمملكة.

وقدمت مملكة البحرين مذكرة احتجاجية مماثلة إلى جامعة الدول العربية، ومذكرة احتجاج مماثلة للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تضمنت احتجاجات مملكة البحرين التي أكدت فيها على أن التدخل الإيراني في الشأن الداخلي البحريني لا يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة ولا يساعد على بناء العلاقات الودية بين دول الجوار.

وطالبت مملكة البحرين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي برفض استلام المذكرة الإيرانية، نظرا لتعارضها مع القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وتنافيها مع قواعد العمل الدبلوماسي.

وعلى ذات الصعيد أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أن حكومة البحرين تملك أدلة على قيام حزب الله اللبناني بدعم وتدريب بعض عناصر المعارضة، وأن خطاب حسن نصر الله ، الأمين العام للحزب والذي يؤكد التزامه بدعم المعارضة البحرينية هو أكبر دليل على ذلك.

وقال وزير الخارجية في لقاء مع قناة العربية الإخبارية بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١١، "إن هذا الأمر لم يبدأ أمس واليوم، وعندما قلنا أن هناك دور إرهابي لتنظيم إرهابي لم نحصل عليه في يوم وليلة، وإنما كان نتاج عمل طويل ومراقبة طويلة فهناك اتصالات محمومة مباشرة حتى خلال هذه الأيام، وهذا شيء نعرفه ويعرفه المقصود به».

وأضاف"هناك تدريبات وهناك تنظيم وهناك أحد رموز الفتنة – في إشارة إلى حسن مشيمع أحد قيادي حركة حق الاحتجاجية - كان قد جاء من لندن وتوقف في لبنان يومين ونعلم جميعا أين ذهب وأين أتى" .

وأوضح وزير الخارجية أن قرار اتخاذ إجراءات أمنية خاصة ضد اللبنانيين المشتبه في تورطهم بدعم المعارضة البحرينية لإثارة الفتنة في البلاد تم اتخاذه باتفاق وتأييد كل دول مجلس التعاون، وأنه لا يخص أبدا اللبنانيين الذين يعيشون في مملكة البحرين منذ سنوات طويلة، والذين يحترمون ويدعمون أمن البحرين واستقرارها.

وأكد الوزير البحريني على أن المسألة ليست أزمة بيننا وبين حكومة لبنان، نحن قدمنا مذكرة رسمية إلى حكومة لبنان، وبما أنها حكومة ذات السيادة على البلد فيجب أن تتحمل المسؤولية فهي الجهة التي يتم التخاطب رسميا معها في هذا الشأن، ماضيا في قوله " المسألة تكمن في التهديد الذي سمعتموه والكلام المليء بالأكاذيب التي سمعتموها الآن وسمعناها قبل دقيقة وجهت لنا للبحرين من لبنان من أراضي لبنان"- في إشارة إلى التصريحات التي تضمنها خطاب السيد حسن نصر الله أمين حزب الله اللبناني .

واستطرد الوزير في استنكاره تلك التهديدات التي أطلقها الحزب قائلا: " كيف سنستمر في هذا المجال إذا لم نحمل المسؤولية لأحد، هذا الرجل قال ويبين أن هناك جيوش دخلت لتقتل وتستبيح، فيما أن هناك اتفاقية ما بين ست دول وجاءت للدفاع عن المنشآت الحيوية وليس لها أي دور أمني."

وشدد الوزير على مبدأ دعم البحرين إلى لبنان بقوله " كنا من أول المساندين للوصول إلى حل لحكومة لبنان سواء في سنة ١٩٧٥م كانت بعثة الجامعة برئاسة مملكة البحرين الشيخ محمد بن مبارك، وسواء في البعثة الأخيرة التي وصلت إلى اتفاق الدوحة أنا كنت فيها،نحن قلوبنا مع لبنان لكن حين يأتينا الشر من لبنان فيجب أن نحمل صاحب السيادة المسؤولية في هذا الشأن" .

وتعليقا على الموقف العراقي إزاء الأزمة البحرينية أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في المقابلة التلفزيونية ذاتها رفض مملكة البحرين للانتقاد من جانب الحكومة العراقية، وقال" لقد سمعنا من الحكومة العراقية إدانة لمملكة البحرين بأنها تضطهد وتقتل وتقمع الشيعة، وهذا الشيء لا نقبله على أنفسنا ولا نقبل أن يأتينا من العراق هذا البلد الشقيق العريق الذي تربطنا به علاقات تاريخية كبيرة أن تأتينا منهم هذه الكلمة" .

وأشار إلى أننا نعرف بدون شك التحركات والاتصالات والتنظيمات، ونعرف كل ما يجري، أما أن يأخذ البرلمان العراقي عطلة عشرة أيام بسبب ما يجري في مملكة البحرين فنحن نستنكر ذلك" متسائلا الوزير ما هذا الكلام ؟!!" .

وتعليقاً على التصريحات غير المسؤولة لرئيس الدائرة السياسية لحرس الثورة الإسلامية، عبر السيد حمد أحمد العامر، وكيل وزارة الخارجية للشئون الإقليمية ومجلس التعاون عن بالغ القلق لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال التآمر على أمنها الوطني وبث الفرقة والفتنة الطائفية، وما أدى إليه هذا التصريح وغيره من التصريحات الصادرة عن كبار المسئولين الإيرانيين من انعكاسات سلبية على مجمل العلاقات الخليجية الإيرانية ودخولها منعطفاً خطيراً.

وقال العامر في تصريح له بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١١ : "إن مملكة البحرين إذ تعرب عن استيائها واستنكارها الشديدين لما ورد في هذه التصريحات من افتراءات تتنافى مع المبادئ الإسلامية والأعراف والمواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار، وتؤكد الإصرار والنية المبيّتة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتدخل في الشئون الداخلية لمملكة البحرين والمساس بأمنها واستقرارها الذي تعتبره إضراراً مباشراً بأمن واستقرار وشئون شقيقاتها دول مجلس التعاون. مشددا

على حق مملكة البحرين المشروع والكامل في الاستعانة بقوات درع الجزيرة المشتركة، التي تكفلها الاتفاقيات الدفاعية والأمنية المبرمة بين دول مجلس التعاون وذلك للدفاع عن مملكة البحرين ضد أي خطر أو تهديد خارجي، ومطالبا في الوقت نفسه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإعادة بناء الثقة التي دمرتها التصرفات والتدخلات غير المقبولة جملةً وتفصيلاً.

وفي ردة فعل سجلتها القوى الاقتصادية و الاجتماعية إزاء التدخلات الإيرانية بالشؤون الداخلية في مملكة البحرين ، دعت غرفة تجارة وصناعة البحرين بتاريخ ٣٠ ابريل ٢٠١١ جميع التجار وأصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات البحرينية لمقاطعة البضائع والمنتجات الإيرانية، ووقف التعامل مع التجار الإيرانيين سواء بالاستيراد أو التصدير، بالإضافة إلى المقاطعة المالية والبنكية من خلال عدم التعامل مع البنوك والشركات المالية الإيرانية.

كما دعت غرف دول مجلس التعاون الخليجي وكافة الاتحادات والغرف التجارية والصناعية في الدول العربية إلى التضامن معها، وسرعة التحرك في إصدار دعوات مماثلة لمقاطعة التجار والبضائع الإيرانية والفعاليات والمعارض والتعاملات المالية، تضامنا مع البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي نظرا لما تتعرض له بشكل متواصل وممنهج من تدخلات واستفزازات إيرانية في شؤونها الداخلية، من خلال التآمر على أمنها الوطني وبث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها،مما يعد انتهاكاً لسيادتها واستقلالها ولمبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأوقفت شركات الطيران المحلية تيسير خطوط رحلاتها المتوجهة إلى الجمهورية الاسلامية الإيرانية والعراق وبيروت .

تاريخ الخلاف الإيراني البحريني

تعود مسألة الخلاف الإيراني البحريني، إلى أكثر من مئة وخمسين عاما، كانت البحرين خلالها تسير على درب النهضة، وتتعرض لكثير من المعيقات والأطماع، والظروف الاستثنائية، فيما كانت إيران لا تكف عن الادعاء بحق لها في الأراضي البحرينية، وتعلن تهديداتها بين حين وأخر بضم البحرين، واعتبارها الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية.[٣٤]

وخلال فترة الحماية البريطانية، كانت إيران تتغاضى – مضطرة بعض الشيء – عن إدعاءاتها، وتهديداتها للبحرين. ولذا فقد سارعت إلى إطلاق ادعاءاتها وتهديداتها القديمة، فور إعلان الحكومة البريطانية عن مقرراتها بشأن إنهاء وجودها في المنطقة، فخلال هذه السنوات

٣٤ الشقيقان و السنوات الصعبة ،توفيق الحمد، مركز الابداع العلمي ،٢٠٠١.

الطويلة من الادعاءات الإيرانية، تبعية البحرين، إلى أراضيها، ظلت الحكومات الإيرانية المتعاقبة، تغذي مخططاتها للاستيلاء على البحرين، بتشجيع الهجرة (الاستيطانية) إليها. للتأثير على الموازين الديموغرافية، فيها، وتشكيل أكثرية إيرانية مطلقة، تتمكن في النهاية من تنفيذ الأحلام الإيرانية من الداخل، ورغم أن موجات الهجرة الإيرانية إلى البحرين شهدت تكثيفا ملحوظا منذ تولي الشاه محمد رضا بهلوي مقاليد الحكم في إيران عام ١٩١٤، إلا أن هذه الموجات، لم تتوقف منذ عام ١٩٢١.

وفي هذا الصدد تقول المراجع التاريخية أن حكم رضا خان في عام ١٩٢١، ترافق مع اضطهاد سياسي وديني ودفع أفرادا وجماعات من الشعب الإيراني إلى الفرار نحو بعض الدول المجاورة، فشكلت هذه الموجة المرحلة الأولى بين ثلاث مراحل رئيسية مرت بها الهجرات الإيرانية إلى الخليج العربي، والبحرين بوجه خاص.

المرحلة الثانية جاءت بعد اكتشاف النفط، حيث شهدت هذه المرحلة موجات عديدة من المهاجرين الإيرانيين، الذين وصلوا البحرين بحثا عن الرزق الوفير ولقمة العيش وهربا من الفقر، وقد وصلت هذه الموجات حدا لفت انتباه مؤسسة الحكم في البحرين، غير أن الحد من هذه الهجرات لم يحدث عمليا إلا عام ١٩٣٧، عندما أمر حاكم البحرين آنذاك سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة «٢٣٩١ – ٢٤٩١» بإصدار جوازات سفر بحرينية جديدة، والحد من الهجرات البشرية إلى البحرين. وقد نتج عن ذلك أن توجهت موجات الهجرة البشرية الإيرانية نحو دول خليجية أخرى مثل دبي وقطر والكويت.

أما المرحلة الثالثة والأكثر خطورة فقد بدأت مع استلام محمد رضا للسلطة في طهران من خلال مخطط كبير يهدف لتكثيف الهجرة البشرية (الاستيطانية) إلى دول الخليج العربي، وإلى البحرين بصفة خاصة. وقد تزايدت هذه الهجرات في الستينيات بشكل ملحوظ، مع تزايد إنتاج النفط في دول الخليج، والحاجة للمزيد من الأيدي العاملة، وبدأ تكثيف التواجد البشري على أرض الخليج العربي يشكل ظاهرة خطيرة تنبه إليها الحكّام والمسئولون في الدول الخليجية، مما استدعى بحث القضية على مستوى الجامعة العربية التي لمست خطورة هذه المخططات الإيرانية، وأدركت الدور الضاغط الذي يمارسه الشاه وحكومات طهران المتعاقبة، وقد تم عرض مشكلة الهجرة الإيرانية هذه على مجلس الجامعة في دورته الحادية والأربعين، فأصدرت الجامعة قرارا في ٣١ مارس عام ١٩٦٤، جاء فيه: «إن المجلس قد بحث ببالغ الاهتمام موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربية وما تشكله من خطر على هذه المنطقة العربية، وعلى ذلك فقد أصدر المجلس مجموعة من التوصيات، هي:

أولا: أن تبادر أجهزة الإعلام في الجامعة والدول الأعضاء إلى التبصير بأخطار هذه الهجرة.

ثانيا: إيفاد بعثة من الجامعة العربية للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية اتقاء لأخطارها المشتركة، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع إماراتهم.

ثالثا: إعادة بحث الموضوع في أقرب وقت ممكن على ضوء تقرير بعثة الجامعة ودراستها، وذلك لوضع خطة عربية مشتركة للتعاون مع هذه المنطقة في شتى الميادين، ودرء الأخطار الأجنبية عنها.

وعموما فأن ازدياد الهجرة الإيرانية للبحرين كان يشكل خطورة واضحة على التوازن السكاني فيها، وبسبب عدم وجود كثافة سكانية أصلية فيها فأن سياسة الهجرة الإيرانية هذه كانت تهدف إلى تمكين إيران من بسط نفوذها وتحقيق أهدافها التوسعية.

ولتحقيق تلك المخططات عملت الحكومة الإيرانية على تقديم الدعم للمهاجرين والمقيمين في البحرين من الإيرانيين، وكان من ضمن أولويات هذه المخططات تشكيل طبقة متنفذة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال، يمكنها تأسيس قواعد شعبية عريضة ومؤثرة في الشارع البحريني، وبنفس الوقت فقد كانت إيران تبدي حرصا واضحا على إبقاء مهاجريها بمعزل عن المجتمع البحريني العربي، وتؤكد على عدم دمجهم ضمن المجتمع ومرافقه المختلفة، وعليه فقد أقام الايرانيون المهاجرون مدارس خاصة لأبنائهم تعمل وفق المناهج الإيرانية، كما أقاموا أنديتهم الخاصة التي كانت مهمتها خلق أجواء ثقافية واجتماعية شبيهة بتلك الموجودة في إيران، إضافة إلى الإبقاء على العادات والتقاليد واللغة الفارسية، بما يحفظ لهم ولاءاتهم العرقية والقومية.

ولذلك فليس من الصعب الالتقاء بعائلات إيرانية في البحرين لا تزال تتحدث اللغة الفارسية وإن تحدثت العربية فبشكل ضعيف جدا! ويمكن تقسيم الإيرانيين الموجودين في البحرين في ذلك الوقت إلى فئتين رئيستين، هما:

الفئة الأولى: الإيرانيون الذين اكتسبوا الجنسية البحرينية، سابقا، وهؤلاء يتوزعون على ثلاث مجموعات هي:-

الأثرياء، وأصحاب رؤوس الأموال، وهؤلاء شكلوا طبقة مستقلة، تهدف إلى السيطرة على خيرات البلاد، واحتكار مصادر الدخل، والنفوذ، وكان لهؤلاء ارتباط وثيق مع السلطات في طهران.

الإيرانيون الذين سكنوا البحرين منذ مئات السنين، واندمجوا وتواصلوا مع إخوانهم

البحرينيين العرب، فتكونت لديهم مشاعر وانتماءات أقرب إلى المشاعر والانتماءات العربية والبحرينية.

الإيرانيون الذين لم يتخلوا عن قوميتهم الإيرانية.

الفئة الثانية: الإيرانيون الذين لم يكتسبوا الجنسية البحرينية، (المهاجرين) ويتوزع هؤلاء على مجموعتين: (أ -المهاجرون الذين كانت هجرتهم تلقائية، وبحثا عن الرزق، والحياة الآمنة.) (ب – المهاجرون الذين نظمت هجرتهم السلطات الإيرانية لإيجاد قوة شعبية تتحالف مع طهران داخل البحرين، وكان هؤلاء يشكلون خطورة كبرى.

ولقد كانت الجالية الإيرانية في البحرين واحدة من اكبر الجاليات، وكان عدد كبير من أبنائها يشغلون أدوارا اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة في البلاد. غير أن عددا كبيرا من هؤلاء كانوا يعتبرون البحرين مكانا لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية لا غير، أما انتماءاتهم فكانوا يوجهونها لإيران، ويعلنون تعاطفهم معها قولا وعملا ، فهم لم يكونوا يتورعون عن تعليق صور الشاه في محلاتهم التجارية وشركاتهم وبيوتهم، كما أن عددا كبيرا من كبار أثريائهم كانوا يحرصون على إيداع أموالهم في البنوك الإيرانية، وعموما فقد كانت العلاقات بين الجالية الإيرانية والمواطنين البحرينيين تأخذ طابعا سلبيا وتشهد توترات بين الحين والأخر، وبنفس هذه الروح كان الإيرانيون المقيمون في البحرين ينظرون إلى الإنجليز ويتخذون منهم موقفا سلبيا خاصة وأنهم كانوا يرون في بريطانيا تقف حائلا دون تحقيق المطامع التوسعية لإيران في الخليج.

ونتيجة للمصاعب التي واجهتها بريطانيا، جراء تأميم حكومة الثورة للنفط الإيراني عام ١٩٥٠، ازدادت مظاهر التوتر بين الإيرانيين والإنجليز، واستمرت الحال كذلك إلى أن دخلت إيران في حلف بغداد، حيث طرأت على السياسة البريطانية في المنطقة تغييرات تكرست مع اتجاه السياسة الإيرانية نحو الغرب.

وفي الواقع فلم تكن بريطانيا بمنأى عن سياسة التهجير الإيرانية في البحرين، ولا شك أنها لعبت دورا خفيا في هذا الاتجاه الذي كانت ترى في نتائجه عامل ضغط مضمون تستخدمه عند الحاجة. وإذا كان الدور البريطاني هذا بدأ خفيا في السابق، فقد انتقل إلى المباشرة والعلنية فيما بعد وخاصة مع ازدياد تيار القومية العربية إثر نجاح ثورة يوليو في مصر ١٩٥٢، وظهور حركات المد القومي العربي في المنطقة، وهكذا بدأت بريطانيا تشجع الهجرة الإيرانية إلى منطقة الخليج علنا.

كانت هذه إطلالة مختصرة على المسار التاريخي للتدخل الإيراني في الشؤون البحرينية،أما

بخصوص ادعاءات إيران بالبحرين فالوقائع التاريخية تذكر بأن إيران لم تقف عند حد المطالبة بضم البحرين إليها، وإنما كانت وراء تحريك بعض الاضطرابات في البحرين منذ بداية القرن الحالي. وعندما حدثت بعض المشكلات الداخلية في البحرين عام ١٩١٩، تعالت نداءات عديدة في إيران تطالب بتعيين ممثل للبحرين في البرلمان الإيراني، وإجراء الانتخابات فيها. والواقع إن السبب الحقيقي وراء هذه المشكلات التي حاولت إيران تصويرها على نحو يخدم ادعاءاتها، كانت المطالب التي تقدم بها الأهالي لحاكم البحرين في ذلك الوقت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة بعدم تطبيق القوانين المدنية والجنائية التي وضعتها بريطانيا، وعدم وضع الجمارك تحت تصرف البريطانيين الذين اضروا كثيرا بمصالح التجار الوطنيين.

وتؤكد العديد من الدراسات والمراجع ذات الإسناد القوي، أن إيران كانت وراء الاضطرابات التي شهدتها البحرين عام ١٩٢٢، حيث كانت تحرض بعض السكان من ذوي الأصول الإيرانية على إحداث هذه الاضطرابات. وقد استغلت الصحف الإيرانية هذه الفرصة لإثارة الشعب والرأي العام الإيراني تجاه احتلال البحرين ووقوعها تحت السيطرة البريطانية. وأخذت هذه الصحف تطالب بإقامة قنصلية إيرانية في البحرين، حتى تتمكن من الاتصال ببعض السكان من ذوي الأصول الإيرانية بحجة الدفاع عن مصالحهم.

وتقول المراجع أن إيران لم تقنع بهذا، وإنما مارست كافة أشكال المضايقات مع رعايا البحرين القادمين إليها لزيارة الأماكن المقدسة، ففي شهر يونيو عام ١٩٢٢ أرسلت القنصلية البريطانية في بندر عباس تقريرا إلى حكومتها، جاء فيه أن موظفي الجوازات الإيرانية في ميناء بندر لنجة قاموا بمصادرة جوازات السفر من رعايا البحرين القادمين لإيران لزيارة الأماكن المقدسة، وأعلنوا اعتبارهم من رعايا إيران.

وعلى إثر ذلك قدم الوزير البريطاني احتجاجا لدى الحكومة الإيرانية في طهران على هذه التصرفات غير القانونية. وبالتالي أصدرت حكومة طهران المركزية توجيهاتها إلى الجهات المختصة بعدم تكرار مثل هذه الأعمال مستقبلا. ولكن الصحف الإيرانية هاجمت هذا القرار، وطالبت الحكومة الإيرانية باحتلال البحرين، مما اضطر حكومة طهران إلى إصدار أوامرها إلى موظفيها بمعاملة البحرينيين كرعايا تابعين لها.

وأرسلت عملاءها إلى البحرين لإجراء اتصالات بالإيرانيين المقيمين فيها، بغية إثارة الشغب والاضطرابات، وتركزت هذه الاتصالات مع بعض التجار الإيرانيين البارزين في البحرين.

وفي عام ١٩٢٣ شدد القنصل الإيراني في النجف الأشرف على جميع الإيرانيين والمواطنين في البحرين بضرورة تسجيل أسمائهم لدى القنصلية الإيرانية في النجف ، وقد سلمت نسخة

من هذا الإعلان إلى المندوب السامي البريطاني المقيم في العراق، وكان الإجراء البريطاني شديدا تجاه هذه التصرفات غير القانونية فقد وجه المندوب السامي تحذيرا رسميا إلى حكومة طهران، طالب فيه بسحب هذا الإعلان فورا.

ومنذ تلك الفترة اتخذت بريطانيا الإجراءات اللازمة لمواجهة الادعاءات والإعلانات الصادرة من القناصل الإيرانيين في العراق، وأصدر المغفور له الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين آنذاك في ٩ سبتمبر عام ١٩٢٣، قرارا أعلن فيه «لقد نما إلى علمي أن بعض القناصل التابعين للحكومة الإيرانية يسجلون رعايتنا من البحارنة على أنهم رعايا إيرانيين. ولذلك فأنني احتج احتجاجا شديدا على ذلك، باعتباره يشكل خرقا صريحا لحقوق السيادة المخولة لي كولي عهد للبحرين، واعتبر إجراء أي تسجيل من ذلك النوع عملا غير شرعي، كما سيبعد الشخص الذي يقبل تسجيل نفسه أو تسجيل أي فرد من أسرته من البحرين بعد أن ينال جزاءه الرادع».

كما وجه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إنذاره إلى الرعايا الإيرانيين المقيمين في البحرين بأنه «إذا ثبت تآمرهم فإنهم سينالون جزاء رادعا بما في ذلك مصادرة ممتلكاتهم وإبعادهم النهائي عن البحرين».

ولكي تكتمل هذه الصورة، لا بد أن نورد ما تذكره الدراسات والمراجع في هذا الشأن من أن الإجراءات الصارمة التي اتخذت من جانب السلطات البريطانية وحاكم البحرين لم تردع إيران، ولم تثنها عن عزمها. ففي عام ١٩٢٧ لجأت إيران إلى أسلوب آخر، وهو إرسال عملائها ومهاجريها بغية تأليب شعب البحرين ضد حكامه وإثارة الفتنة الطائفية في البلاد. وقد جاء ذلك في المذكرة التي بعث بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند، حيث قال «أن البحرين أصبحت قاعدة للمؤامرات الإيرانية ويجب إيقاف الهجرة الإيرانية المكثفة إلى البحرين».

وتقديرا لخطورة الهجرة الإيرانية إلى البحرين، اتخذت الحكومة البريطانية عدة إجراءات من شأنها الحد من هذه الهجرة، وكان من بين تلك الإجراءات أنها طلبت من حاكم البحرين الذي كان بدوره مستاء من هذه الهجرة أن يصدر قانونا في يناير عام ١٩٢٩ بعدم السماح بالدخول إلى البحرين لكل من يحمل جوازات أو وثائق سفر إيرانية، ووجوب الحصول على جوازات للسفر معتمدة من قبل القنصليات البريطانية الموجودة في بعض المدن والموانئ الإيرانية. وقد وقع على ذلك القرار «السير تشارلز بلجريف» المستشار الخاص لحكومة البحرين.

ولم ينجح قانون ١٩٢٩ في وقف هجرة الإيرانيين إلى البحرين، بل على العكس من ذلك، عمدت إيران إلى تكثيف موجات هذه الهجرة، مما اضطر حكومة البحرين إلى إصدار قانون الجنسية والملكية في عام ١٩٣٩، للحد من حصول الإيرانيين على الجنسية البحرينية.

وقد استمر حاكم البحرين آنذاك في محاولة التصدي لهذه الادعاءات المتجددة وكتب في هذا الصدد رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني طلب فيها من الحكومة البريطانية بموجب اتفاقية «الحماية» التصدي لهذه الادعاءات والمطالب غير القانونية. وصرح في هذه الرسالة بأن شيوخ البحرين يعتزمون إرسال الشيخ محمد، شقيق الشيخ حمد بن عيسى ولي العهد آنذاك، إلى جنيف نيابة عن حاكم وشعب البحرين للوقوف في وجه المطالب الإيرانية.

وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية تصورت إيران أن الوقت بات مناسبا لكي تحقق أطماعها في البحرين وتؤكد دعواها السابقة، فقام البرلمان الإيراني في عام ١٩٤٦ بإصدار قرار يقضي بعزم إيران على ممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق الرسوم البريدية الداخلية على الرسائل الصادرة إلى البحرين.

ثم اتخذ التصعيد الإيراني أبعادا جديدة عندما أصدرت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٧٥ قرارا جديدا يقضي بضم البحرين – التي أطلق عليها القرار اسم الإقليم الرابع عشر – إلى الأراضي الإيرانية.

وعلى مدى خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ، واصلت إيران إصدار البيانات والتصريحات التي تكشف عن نواياها إزاء البحرين وإصرارها على ضمها. وانتهزت فرصة قرار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي الذي صدر في الأول من ابريل عام ١٩٦٨، لتؤكد من جديد ما أسمته بـ "الحقوق الإيرانية في الخليج.

ويذكر صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة،رئيس الوزراء بالتقدير الدور الذي قام به المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الأسبق "١٩٤٦ – ١٩٥٧م في دعم موقف البحرين في مواجهة الادعاءات الإيرانية. ويقول الأمير خليفة أنه بحكم علاقات الأخوة العميقة والمودة الصادقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية والبحرين بذل الملك فيصل جهودا كبيرة للتأثير على الإمبراطور محمد رضا بهلوي شاه إيران "١٩١٤ – ١٩٧٩م بخصوص سياسته وتوجهاته نحو البحرين،وقد بلغ هذا التأثير مداه خلال الاجتماع التاريخي الذي عقد بينهما في جدة في أكتوبر عام ١٩٦٨، والذي تصدر موضوع البحرين جدول أعماله. وكانت الأوضاع السياسية في المنطقة آنذاك مازالت تمر بفترة حرجة للغاية بسبب التوترات الإقليمية من جهة،

والتداعيات التي أحدثتها المزاعم الإيرانية من جهة أخرى.

وقد آتت الجهود السياسية والدبلوماسية البحرينية أولى ثمارها، عندما صرح شاه إيران محمد رضا بهلوي في ٤ يناير عام ١٩٦٩ أثناء زيارته لنيودلهي بشأن سياسته تجاه البحرين قائلا «إن جزر البحرين فصلها الإنجليز عن بلادنا قبل مائة وخمسين عاما، وألحقوها بإمبراطورتيهم. بسياستها القائمة على أساس عدم اعتماد القوة في الحصول على مكاسب إقليمية. وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الانضمام إلى بلادنا، فنحن لن نلجأ للقوة، لأن ذلك يتعارض ومبادئ سياستنا».

وبعد اجراء العديد من الاتصالات غير المباشرة بين المسؤولين في البحرين وإيران تم الترتيب لعقد لقاء بين المسؤولين في البلدين. واتفق على أن يكون هذا اللقاء في جنيف. وهناك بذل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان، رئيس المجلس الإداري وسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة رئيس دائرة الخارجية والإعلام وقتذاك ، جهودا مضنية في المفاوضات التي جرت بين وفد البحرين ووفد الحكومة الإيرانية برئاسة الممثل الخاص لجلالة شاه إيران.

وتحفظ ذكريات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة عن ذاك اللقاء الشيء الكثير ، حيث قال سموه عندما سئل عن قدرة البحرين على مواجهة إيران، أجاب سموه وبكل ثقة «أنه الإيمان بالحق وقوة الإرادة». قائلا «عندما جلسنا مع الوفد الإيراني لأول مرة على طاولة المفاوضات في جنيف، بدأ رئيس الوفد الإيراني بداية غير مناسبة، حيث راح يطلق التهديد والوعيد، بأسلوب لا يليق بجو جلسة مفاوضات بين بلدين. وكان من بين ما قال أن بإمكان إيران إرسال سفنها الحربية إلى البحرين، واحتلالها في ساعات وحسم المسألة. وعندئذ أبلغت رئيس الوفد الإيراني بأن البحرين قد تكون صغيرة المساحة، إلا أننا سوف ندافع عنها بكل ما نملك من قوة، وبكل إيمان وعزيمة، وحتى آخر قطرة من دمائنا، وأنه لن ينزل جندي أجنبي على أرضنا إلا ليجدها نارا مشتعلة».

وأنهى الأمير خليفة الجلسة، وغادر قاعة الاجتماعات بعد أن ختم كلامه للمسؤول الإيراني بقوله «نحن أتينا هنا للتفاوض وليس لسماع التهديدات»، ولم تمض سوى دقائق حتى دق جرس الهاتف في جناح الفندق الذي كان ينزل فيه الأمير خليفة بن سلمان، وكان المتحدث رئيس الوفد الإيراني شخصيا، حيث طلب منه وبطريقة دبلوماسية بدت مختلفة تماما عن أسلوبه السابق العودة إلى الاجتماع.

وقد كان من الواضح أن هذا التطور جاء بناء على توجيهات من شاه إيران شخصيا، بعد أن تم إعلامه عبر الهاتف من قبل رئيس الوفد الإيراني بما دار في الاجتماع. وكان من الواضح

أيضا أن الشاه لم يعد لديه أدنى شك في عروبة البحرين وعدالة قضيتها. وما كانت هذه المفاوضات إلا وسيلة لحفظ ماء الوجه ومحاولة لإظهار بلاده بالمظهر الحضاري الذي كانت ابعد ما تكون عنه خلال عقود من مطالبتها بالبحرين.

واستمرت المفاوضات بين الوفدين البحريني والإيراني عدة أشهر، واستمرت معها سلسلة من الاتصالات، على مستويات مختلفة بين الجانبين من جهة، وبين البحرين وبريطانيا من جهة ثانية، وبين الدول الثلاث مجتمعة من جهة ثالثة، وأيضا في إطار الأمم المتحدة. وكان للموقف الصلب الذي تبناه الأمير خليفة بن سلمان سواء في المفاوضات أو الاتصالات، أعظم الأثر في دحض الافتراءات الإيرانية، وتعزيز موقف البحرين. وقد دارت هذه المفاوضات والاتصالات المكثفة حول ثلاثة حلول رئيسية لقضية البحرين وإيران.

كان الحل الأول يتمثل في "مبدأ الاستفتاء" الذي طرحه شاه إيران بشكل غير مباشر خلال زيارته للهند عام ١٩٦٩. إلا أن الأمير خليفة كان متحفظا إزاء القبول بهذا المبدأ، على أساس أنه ينطوي على التشكيك في عروبة البحرين، وأنه يمكن أن يؤخذ كسابقة تشجع الدول الكبيرة والقوية على المطالبة بأية دولة صغيرة، على أساس تاريخي أو سكاني.

وكان الحل الثاني متمثلا في أن تقوم إيران بطرح الموضوع على اللجنة الدولية لتصفية الاستعمار، والتي كانت تعرف باسم "اللجنة ٤٢. وقد أدت التطورات الخاصة بالعلاقات بين بريطانيا وعدن إلى طرح فكرة هذا الحل. غير أن وضع البحرين كان مختلفا تماما عن طبيعية العلاقة التي كانت قائمة بين بريطانيا وعدن، والتي بمقتضاها وواقع حالها كانت الأولى تحتل الثانية عسكريا.

أما الحل الثالث فقد تمثل في إمكانية رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية. غير أن ذلك بالطبع لم يكن من اختصاص المحكمة، حيث لم تكن هناك مشكلة قانونية بين العرب وإيران حتى تنظر المحكمة في حالها.

ومن جانب آخر وافقت البحرين يساندها عدد من الدول العربية في الأمم المتحدة على تكوين لجنة لتقصي الحقائق يتولى السكرتير العام للمنظمة الدولية تعيين أعضائها، إلا أن السكرتير العام لم يجد ضرورة لتشكيل مثل هذه اللجنة، واقترح بدلا من ذلك إرسال مبعوث شخصي نيابة عنه إلى البحرين ليتقصى الحقائق ويجتمع بالأهالي، ثم يقدم تقريرا إلى السكرتير العام، ويرفع التقرير بالتالي إلى مجلس الأمن، ليسجل كوثيقة دولية تعلن إيران اعترافها بها.

ومن خلال الاتصالات السرية التي جرت بين بريطانيا وإيران تم الاتفاق بينهما على القبول

بهذا الحل، الذي اعترض عليه الاتحاد السوفيتي السابق، حيث سجل مندوبه لدى الأمم المتحدة اعتراض بلاده على قيام السكرتير العام للمنظمة الدولية باتخاذ هذه الخطوة دون أن يستشير الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ورد السكرتير العام على الاعتراض السوفيتي قائلا "إن الأطراف المتنازعة اتفقت على طريقة الحل مسبقا. وهناك سوابق عديدة حدثت في الأمم المتحدة وتصرف فيها السكرتير العام".

وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين من بعد ظهر يوم ٢٦ مارس عام ١٩٧٠ أعلنت إذاعة لندن أن كلا من بريطانيا وإيران تقدمتا بطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإرسال مندوب من المنظمة الدولية لاستطلاع رأي شعب البحرين حول ما إذا كان يرغب في الاستقلال أو الانضمام إلى إيران.

وفي يوم الأحد ٢٩ مارس من العام ذاته أصدر مجلس الدولة في البحرين، بعد اجتماع مطول له برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان، بيانا لشعب البحرين جاء فيه "إن الموقف الإيراني تجاه البحرين من الأمور التي يجب معالجتها جذريا، ليس باعتباره مسألة تخص البلدين فحسب، بل لضمان مستقبل دول المنطقة كلها" وأضاف البيان يقول "ولقد قبلنا بهذا الإجراء لأنه قبل كل شيء لا يمس سيادتنا وكرامتنا كبلد مستقل، ولا يعني اعترافا منا بالادعاء الإيراني، ولكن لكي نبرهن في الوقت ذاته على صدق نوايانا في مجال التعاون المخلص مع دول منطقتنا كلها". واستمر البيان يقول "أيها المواطنون إنها لفرصة تاريخية أن نقول كلمتنا على مسمع من العالم كله، مؤكدين حقيقتنا، مظهرين وعينا ونضجنا ورقينا، مثبتين تمسكنا بروح السلم من أجل تأكيد حقنا الذي سيبقى بإذن الله ناصعا كاملا، مع رسوخ كيان هذا البلد العريق".

ولم يكن الاستعداد لهذا الحدث قاصرا على البحرين وحدها، فقد كانت إيران من جانبها تبذل كل الجهد لتهيئة الجو لنتائج بعثة الأمم المتحدة، والتي لم يكن هناك أدنى شك في أنها ستجيء مؤكدة عروبة البحرين. وفي هذا الإطار عقد مجلس النواب الإيراني جلسة طارئة برئاسة السيد عبد الله رياضي ،وقد بدأ وزير الخارجية الإيراني السيد اردشير زاهدي الجلسة بكلمة مطولة تحت عنوان "قضية البحرين ومصير سكانها" نكتفي هنا بنقل الفقرة الأخيرة منها، حيث قال الوزير الإيراني "كما يعلم السادة النواب المحترمون، أن الحكومة البريطانية سوف تنسحب في سنة ١٩٧١ من "الخليج الفارسي". وقد يبدو عندئذ أن العقبات الموجودة لإعادة البحرين قد زالت، وأن إيران سوف تتمكن بعد الانسحاب من احتلال الجزيرة بإرسال القوات إليها. إلا انه يجب ملاحظة إمكان وقوع تغيرات بطبيعة سكان

البحرين بفعل هذه المدة الطويلة التي تركت أثرا على الميول الباطنية لغالبية السكان هناك، دون أن تعلم الحكومة الشاهنشاهية شيئا عن طبيعتها في الوقت الحاضر. واعتمادا على هذه الملاحظات فقد حدد جلالة الشاهنشاه اريامهر في مقابلته الصحفية في يناير ١٩٦٩ في نيودلهي، الخطوط المنطقية والمعقولة التي كان على إيران أن تختارها لحل قضية البحرين. وقال موضحا في التصريحات الحكيمة هذه، لقد كانت إيران متمسكة دائما بسياستها على عدم استخدام القوة للحصول على أراض وامتيازات إقليمية ضد ميول ورغبات سكان تلك المنطقة. وأود أن أقول أنه لم يرغب سكان البحرين بالانضمام إلى بلادنا، فإننا لن نلجأ إلى استخدام القوة أبدا" .

ومن الطريف أن أربعة من مجموعة خمسة أعضاء، كانوا يمثلون حزب إيران الكبرى في هذه الجلسة، صوتوا بالموافقة على الحل المذكور، بينما صوت نائب الحزب السيد فضل الله صدر ضد هذا الحل. وكانت نتيجة ذلك أن طرد السيد فضل الله من الحزب بسبب اتخاذه لهذا الموقف المعاكس. كما أوقفت السلطات المختصة في إيران صحيفة "خاك خون" عن الصدور، إثر مهاجمتها للسياسة الإيرانية فيما يتعلق بقرارها حول إجراءات إنهاء المطالبة بالبحرين.

ومن جانبه قال السيد مسعودي نائب رئيس مجلس الشيوخ الإيراني "إن البحرين قد تطورت في الوقت الحاضر، وشهدت تغيرا كبيرا" وأضاف السيد مسعودي، الذي نقل تصريحاته هذه راديو طهران الناطق بالإيرانية، قائلا "ليس باستطاعة إيران أن تبني مواقفها على نظريات قديمة يعود عهدها إلى ما قبل مائة وخمسين سنة".

والجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ الإيراني كان قد وافق بالإجماع على الطريقة التي اتبعتها الحكومة الإيرانية لحل قضية البحرين. وفي مجلس النواب وافقت جميع الأحزاب الإيرانية على نفس الطريقة، فيما عدا حزب واحد، هو حزب "بان إيران" المعروف بتطرفه. إلا أن أعضاء هذا الحزب في البرلمان كانوا قليلين، وبالتالي كان تأثيرهم ضعيفا.

وبعد موافقة الأطراف المعنية بقضية البحرين "بريطانيا وإيران وحكومة البحرين"، وفي الساعة السابعة من صباح يوم ٣ مارس عام ١٩٧٠، كان صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان، رئيس مجلس الدولة في قاعة التشريفات بمطار البحرين الدولي، في انتظار وصول لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة. وضمت البعثة في عضويتها ستة ممثلين دوليين من اندونيسيا وايرلندا وفرنسا والهند والأردن، إضافة إلى رئيسها المندوب الإيطالي السيد ونسبير جيو شاردي. وأعلن شاردي لدى وصوله مطار البحرين، أنه سوف يقوم بزيارة المؤسسات والهيئات والمنظمات والجمعيات وبعض أفراد الشعب.

وقد تم وضع برنامج الاستطلاع للجنة الأمم المتحدة بحيث يشمل معظم مناطق البلاد، وقد بدأت البعثة هذه اللقاءات مع المواطنين في عصر نفس يوم الوصول، وذلك في قاعة المؤتمرات في فندق الخليج، حيث كان رجال الدين هم أول من التقت بهم البعثة وذلك في الساعة الخامسة عصرا، ثم توالت هذه اللقاءات لمعظم الأندية والجمعيات والقرى والمؤسسات، وذلك حرصا من جانب اللجنة على أن يشمل الاستطلاع معظم فئات وأفراد الشعب.

وعلى سبيل المثال اجتمعت البعثة مع إدارات أندية العروبة والخريجين والبحرين وجدحفص والنسور والسنابس والجزائر والفردوسي وسترة والرفاع واليرموك والإصلاح والنعيم والأهلي والترسانة.

كما كان للجمعيات النسائية دورها، حيث التقت البعثة بإدارات جمعية رعاية الطفولة والأمومة، ونهضة فتاة البحرين. هذا بالإضافة إلى الجمعيات الأخرى مثل أسرة الأدباء والكتاب، وأسرة فناني البحرين، وجمعية الهلال الأحمر البحريني، والعديد غيرهم.

وبينما كانت لجنة تقصي الحقائق تقوم بمهمتها في البحرين، كان وزير خارجية المملكة العربية السعودية عمر السقاف يقوم بزيارة إلى إيران. وقد صرح السقاف خلال هذه الزيارة بقوله "إن موقف إيران في مسألة البحرين هو موقف سلمي ومنطقي، وأن السياسة الحكيمة للشاهنشاه كانت دوما مبعث التقدير" وجاء هذا التصريح في إطار الجهود التي كانت تقوم بها المملكة العربية السعودية لدعم قضية البحرين، وإعطاء حكومة الشاه التقدير الإقليمي الذي كانت بحاجة إليه داخليا.

وفي ١٩ إبريل عام ١٩٧٠، سافرت اللجنة بعد الانتهاء من مهمتها في البحرين إلى جنيف. وفي الثلاثين من الشهر نفسه قدم السيد جيو شاردي تقريرا كاملا بنتائج عمل بعثته في البحرين إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وقد ذكر شاردي في تقريره انه تعمد استطلاع رأي الجمعيات والنوادي والمواطنين العاديين، كما زارت البعثة ثلاث قرى نائية، وأجرت الكثير من المقابلات والاتصالات الشخصية.

كما أن أكثر الردود التي تلقاها التقت عند قاسمين مشتركين، أولهما: تطلع الجميع إلى الهدوء والاستقرار في المنطقة، وقيام علاقات أوثق بين زعماء دول الخليج بما فيها إيران. وثانيهما: قيام دولة ذات سيادة واستقلال تامين. وقالت الأغلبية العظمى أن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية.

وهذا التقرير الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي واعترفت على أساسه جميع دول العالم باستقلال البحرين قد شمل أرخبيل البحرين بأكمله وجميع جزرها بما فيها جزر حوار.

وقبل انعقاد مجلس الأمن للمصادقة على بيان لجنة تقصي الحقائق، سافر وفد البحرين إلى الأمم المتحدة، وكان مؤلفا من رئيس دائرة الخارجية آنذاك سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة. والمستشار القانوني لمجلس الدولة الدكتور حسين محمد البحارنة، وبعض المختصين.

وفي ١١ مايو عام ١٩٧٠ صادق مجلس الأمن على تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مشكلة البحرين. وبهذا سقطت المطالبة الإيرانية بالبحرين، بعد ادعاءات استمرت أكثر من ١٥٠ عاما. وبعد أن أكدت اللجنة الدولية –على ارض الواقع- استقلال البحرين وعروبتها الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، لم يعد أمام حكومة شاه إيران سوى الاعتراف بالأمر الواقع . ومن ثم عمدت إيران إلى التقارب مع البحرين، فأرسلت في ١٧ مايو عام ١٩٧٠ وفدا برئاسة وكيل وزارة الخارجية للتهنئة بصدور القرار.

ولتأكيد الأصالة العربية للبحرين قام رئيس مجلس الدولة آنذاك صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في يونيو عام ١٩٧٠ بأول زيارة رسمية يقوم بها مسؤول بحريني إلى إيران منذ ما يقارب القرن من الزمان. وفي أعقاب هذه التطورات أخذت العلاقات البحرينية الإيرانية في التحسن بشكل كبير للغاية، حيث لم تمر فترة طويلة على عودة الأمير خليفة من إيران حتى وصلت البحرين دعوة أخرى إلى المغفور له سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البلاد آنذاك من الشاه محمد رضا بهلوي يدعوه فيها لزيارة إيران. وفي ١٨ ديسمبر من نفس العام قام الشيخ عيسى بتلبية هذه الدعوة.

وانطلاقا من الحرص الذي أولاه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البحرين وإيران، ورغبة منه في تعزيز آليات العمل السياسي والتبادل التجاري والاقتصادي بينهما، قام في ٢٤ مايو عام ١٩٧٥ بزيارة ثانية إلى طهران تلبية لدعوة رسمية من السيد أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني آنذاك.

وقد كان لهذه الزيارة وفق ما تناقلته وكالات الأنباء العالمية طابعا مميزا حمل في طياته تقديرا إيرانيا كبيرا لهذا السياسي العربي القدير القادم من البحرين، وانعكس هذا التقدير على كل شيء بدءا من جدول الأعمال الحافل الذي تم إعداده قبل الزيارة.

وفي ختام جولة المباحثات التي أجرياها في القصر الإمبراطوري بطهران، مشى الشاه مع الأمير خليفة حتى باب القصر وهناك توقف الأمير خليفة مودعا، ومعبرا للشاه عن شكره والوفد المرافق. فما كان من الشاه إلا أن أصر على توصيل ضيفه إلى مقر إقامته في أحد القصور الملحقة بالقصر الرئيسي، وذلك سيرا على الأقدام عبر حدائق القصر الشاسعة ووسط دهشة كافة المسئولين الإيرانيين المرافقين الذين لم يعتادوا رؤية إمبراطورهم يتنحى

جانبا عن مقتضيات البروتوكول الخاص بالبلاط الشاهنشاهي. وكانت هذه لفتة تقدير خاصة من جانب الشاه لضيفه الكبير.

أوان الانفراجة

لقد تمثلت حكمة القيادة في مملكة البحرين بالإصرار على تحقيق الانفراجة والخروج من الأزمة التي أثرت سلبيا على المجتمع البحريني، فبعد عودة الهدوء والأمن تدريجيا أمر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى باتخاذ العديد من المبادرات للإسراع في عودة شئون الحياة البحرينية إلى طبيعتها المعهودة ، حيث وافق جلالته على عودة الذين فصلوا من وظائفهم جراء الأحداث ، كما وافق على عودة المنح الدراسية للطلبة الذين تورطوا في أحداث الفوضى بجامعة البحرين، كما وافق جلالته على إجراء حوار وطني شامل بين كافة قطاعات الشعب والخروج بمرئيات تسهم في تسريع وتيرة الاصلاح.

وتكللت الانفراجة بالإعلان الغير مسبوق على مستوى الشرق الأوسط والعالم العربي عن قرار جلالته بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق، وهو ما يعكس التزام القيادة البحرينية ومواكبتها للمواثيق والمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان وفق رغبة ذاتية أصيلة .

الدعوة إلى حوار للتوافق الوطني وانعقاد الانتخابات التكميلية

على مسمع ومرأى رجال الصحافة والإعلام في مملكة البحرين أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة،عاهل البلاد المفدى توجيهاته إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية للدعوة لحوار التوافق الوطني بشأن الوضع الأمثل لمملكة البحرين، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير لهذا الحوار الجاد والشامل- ودون شروط مسبقة - اعتبارا من الأول من شهر يوليو ٢٠١١ ، ومن ثم تُرفع مرئيات الحوار إلى جلالته لعرضها على المؤسسات الدستورية حسب اختصاصها .

وأكد جلالته أمام لقائه برجال الإعلام والصحافة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١ ،أنه انطلاقاً من ذلك تأتي الانتخابات التكميلية كرافد أساسي للتوافق الوطني الشامل عن طريق الاستكمال في مجلس النواب، وتكريس مشاركة الجميع في مسيرة البناء والمحافظة على المكتسبات الوطنية وديمومة التطوير والارتقاء، معربا جلالته عن الأمل والرغبة الصادقة في مشاركة جميع أبناء الوطن العزيز في هذه الانتخابات في الدوائر الشاغرة وتجسيد الآمال والتطلعات الشعبية التي تجلت في انتخابات ٢٠١٠ .

وبدوره ذكر سعادة السيد نبيل بن يعقوب الحمر، مستشار جلالة الملك لشئون الإعلام في كلمة ألقاها في هذا اللقاء "أن الصحافة البحرينية تعرضت لامتحان صعب نتيجة لما تعرضت له مملكتنا العزيزة من أحداث غير مسبوقة ، وكما استطاع الوطن أن يجتاز هذه التحديات، فأن صحافتنا استطاعت أن تجتاز هذا الامتحان بثقتكم فيها ومساندتكم لها، وبثقة المواطن البحريني الذي وثق بمصداقية ما ينشر من معلومات علي صفحات الصحف وما يبث في أثير الإذاعة والتلفزيون" .

وما أن عقدت الانتخابات التكميلية في موعدها حتى اسفرت النتيجة للمرة الأولى عن وصول ثلاث سيدات إلى قبة البرلمان، وكان ذلك يعد إضافة لرصيد المرأة البحرينية ونجاح لاستمرار التجربة البرلمانية في المملكة .

لأول مرة عربيا دولة تبادر إلى تقصي الحقائق بخبرات دولية

في خطوة غير مسبوقة على مستوى العالم العربي ولم تسجلها من قبل أية دولة عربية أو إسلامية ، تفاجئ العالم بأسره من إقدام وجرأة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى على إصدار أمره السامي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أحداث فبراير ومارس التي مرت على البحرين بخبرات دولية.

ووصفت الأوساط السياسية العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، وكثير من دوائر الحكومات العربية والدولية هذه الخطوة التي أعلنها جلالة الملك أثناء ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ ،أنها تصب في الاتجاه الصحيح وإزاحة الأجواء المتوترة، وتسهم في خلق بيئة أفضل للحوار الوطني. معتبرين أن هذا الحوار يتيح فرصة هامة للوصول لإصلاحات حقيقية تلبي المطالب المشروعة للشعب البحريني. وداعين في الوقت نفسه كل الأطراف والفئات إلى مساندة اللجنة لإتمام عملها في مناخ طبيعي بعيد عن الضغوطات. وقد اختير لرئاسة اللجنة الملكية لتقصي الحقائق الدكتور محمود شريف بسيوني، وهو رجل مشهود له بالخبرة العريقة في مجال قضايا حقوق الإنسان بجانب عمله في الأمم المتحدة ، فلدى وصوله إلى البحرين لمباشرة مهمته قال الدكتور بسيونى أنه لأول مرة تبادر دولة بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق للنظر في أحداث تتعلق بها ، ولا يكون لها سيطرة على أعمالها أو نتائجها، ما يعكس مدى حرص جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين على إرساء مبادئ العدل وتكريس قيم العدالة والشفافية والنزاهة والمساءلة ورعاية وصون الحريات وحقوق الإنسان . مبينا أنه لمس في جلالة الملك الصدق في إرساء العدل في بلاده،

وبذل كل الجهود الممكنة لتطوير البحرين وتحقيق تطلعات ورغبات شعبه .

التوافق الوطني يتحقق بالحوار

في أقل من شهر حاول الشعب البحريني أن يخرج من عنق الزجاجة، ويطرح عدة مرئيات متفق عليها من قبل كافة الأطياف المجتمعية، وذلك خلال انعقاد جلسات حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، وهي الدعوة التي تعتبر استقطابا لجميع القوى المجتمعية سعيا للوصول إلى توافقات وقواسم مشتركة تستهدف رفعة البحرين وعلو مكانتها بين الأمم، ومحاولة لإيجاد الحلول الناجعة لمعالجة مكامن القصور.

وقد تمخض عن الحوار العديد من المرئيات التي تم رفعها الى جلالة الملك المفدى بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١١،

وذلك على النحو التالي:-

أولا : المحور السياسي

- حق الملك في تعيين رئيس الوزراء
- طرح الثقة في الحكومة عند تشكيلها أو عرض برنامجها
- تطوير آلية تضمن الإسراع في إصدار التشريعات
- نقل رئاسة المجلس الوطني لرئيس مجلس النواب
- الحفاظ على نظام المجلسين
- وضع معايير لاختيار أعضاء مجلس الشورى
- منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي وفق ضوابط
- منع ازدواجية الجنسية إلا الدول التي تعاملنا بالمثل
- دراسة شاملة لإعادة النظر في الدوائر الانتخابية
- زيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب
- طرح المواضيع العامة في جلسة مجلس النواب
- إلزام الوزراء بحضور جلسات النواب لمناقشة مواضيع وزاراتهم

- مناقشة الاستجوابات في الجلسة العامة للنواب وليس اللجان
- تطبيق القانون المنظم لعمل المنابر الدينية و إبعادها عن السياسة

ثانيا : المحور الحقوقي

- تجريم التحريض على زج الأطفال في المظاهرات والمسيرات وحمل الشعارات الطائفية
- إنشاء هيئة للعدالة والإنصاف والمصالحة الوطنية
- خلق آليات للتوعية بمبادئ حقوق الإنسان على المستويين الرسمي والأهلي
- تدريب و تثقيف منفذي القانون على حقوق الإنسان
- إيجاد ضوابط تمنع تسييس العمل الحقوقي
- منع الإساءة لحقوق من تشرف بالحصول على الجنسية البحرينية
- مراعاة الشريعة الإسلامية عند التصديق والانضمام للاتفاقيات الدولية
- مراجعة دورية من الحكومة لبعض التحفظات على بعض الاتفاقيات الحقوقية
- مراجعة حقوق الأطفال واستحداث الآليات المناسبة لضمان عدم انتهاكها
- الاستمرار في تأهيل الكادر التعليمي لتدريس الأشخاص ذوي الإعاقة
- إلزام وزارة التربية والتعليم بتوفير المواصلات للطلبة المعاقين
- توفير فرص العمل المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة بتدريبهم وتأهيلهم
- إنشاء مركز علمي متخصص للقياس والتشخيص للأشخاص ذوي الإعاقة
- دعم الدولة لمؤسسات المجتمع المدني التي ترعى الأطفال ذوي الإعاقة
- رفع سن الطفل إلى ١٨ عاما ميلادية وتعديل ذلك في جميع التشريعات الوطنية
- تطوير المناهج الدراسية وتكييفها لتلبي احتياجات الموهوبين وتراعي الفروق الفردية
- حق المعاق الرياضي في الحصول على المكافآت أسوة بأقرانه الرياضيين

ثالثا: المحور الاقتصادي

- إعداد دراسة شاملة كل أربع سنوات حول الدعم الحكومي ومدى تحقيقه لأهدافه

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين برفع الرواتب من خلال زيادة الإنتاجية
- العناية بالموارد البشرية الوطنية كأحد المرتكزات التنافسية والتركيز على الكفاءة
- تطوير التشريعات اللازمة لدعم تنافسية الاقتصاد البحريني والمنظمة لقطاع الأعمال
- مكافحة الفساد الإداري والمالي بتفعيل توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية
- تقليص مصرف البحرين المركزي للفارق في معدلا ت الفائدة للودائع والقروض
- إيجاد هيئة مستقلة تعنى بتنمية وتطوير القطاع السياحي
- تأمين المساحات الساحلية والشواطئ اللازمة لتطوير الصناعة الفندقية
- تطوير الإطار القانوني المنظم لعمل مجلس التنمية الاقتصادية وعلاقته بالحكومة
- تطوير أداء هيئة صندوق العمل "تمكين " بما يحقق انسجامها مع أهداف الرؤية الاقتصادية
- الاهتمام بمهارات الاتصال والتفكير العلمي والإبداعي في مراحل التعليم المختلفة
- مراجعة وتقييم فاعلية برامج التدريب والتأهيل ومواءمتها بالاحتياجات الفعلية في سوق العمل
- تطوير إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير وربطها بمتطلبات القطاع الخاص
- مشاركة رجال الأعمال والاقتصاديين في صنع القرارات الاقتصادية

رابعا : المحور الاجتماعي

- تحديد أماكن خاصة للمسيرات وساحات للتعبير عن الرأي تراعي حقوق الآخرين
- تطبيق سيادة القانون ومنع مظاهر الإخلال بالأمن والسلم الأهلي
- وضع خطة وطنية لتعزيز ثقافة المواطنة وإعادة اللحمة الوطنية
- تطوير مناهج المواطنة والسلم الأهلي ونبذ العنف في المدارس الخاصة و الحكومية
- تقنين عدد مؤسسات المجتمع المدني بالنظر إلى عدد أفرادها وعدم تكرار نشاطها
- تخصيص وزارة أو هيئة حكومية للشباب
- التمكين الاقتصادي للشباب من خلال تشجيع مشاريعهم
- تطوير وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للشباب

- استحداث نظام للدعم المالي للأندية والمراكز والجمعيات الشبابية
- تنمية مهارات الشباب وإعدادهم لسوق العمل
- تعزيز المواطنة لدى الشباب
- توفير التشريعات للشباب لمشاركة قضاياهم مع شؤون المجتمع والوطن
- سن قانون خاص للجمعيات الشبابية
- إشراك الشباب في وضع الخطط الإستراتيجية
- استفادة الشباب من المكرمات الملكية
- تعزيز مفاهيم الصحة الإنجابية لدى الشباب
- معالجة البيروقراطية في تنفيذ المشاريع الشبابية
- إعداد برامج إعلامية موجهة للأطفال والشباب تعالج الآثار النفسية الناتجة عن الأزمة
- تطبيق القانون في كل ما يمس الأمن والسلم الأهلي .

تقرير تقصي الحقائق يكشف للعالم حقيقة ما جرى في البحرين

في الثالث و العشرين من نوفمبر ٢٠١١ ، كانت مملكة البحرين والعالم بأسره في حالة ترقب وانتظار لصدور تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق، حيث اعتبر البعض أن التقرير يوازي في أهميته التاريخية إعلان استقلال البحرين وبمثابة نقلة نوعية في معالجة الأزمة، فالدولة أقدمت على هذه الخطوة غير المسبوقة وغير المألوفة خليجياً أو عربياً، لأنها تريد جلاء الحقيقة مهما بدت قاسية، وأن تعرف ما لها وما عليها، ولتكن بعدئذ مرحلة يتحمل فيها الجميع مسؤولياتهم.

وقبل تقرير اللجنة كانت هناك «المرئيات» التي توصل إليها الحوار الوطني، وهي تناولت عملياً كل ما يفكر فيه أي بحريني سواء كان معارضاً أو موالياً، وما يمكن أن تكون «المرئيات» أغفلته لم يغفله تقرير تقصي الحقائق الذي يشبه التخطيط الجراحي للإصلاحات المطلوبة في الدستور كما في القوانين.

وقد تسلم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى التقرير النهائي للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في وسط مراسم نقلتها القنوات

الفضائية العالمية، حيث عرض البروفسور محمود شريف بسيوني التقرير النهائي للجنة ثم رفع التقرير إلى جلالة الملك المفدى.

وجاء في خطاب جلالة الملك أثناء مراسم تسليم التقرير "وإن تساءل البعض عن سبب طلبنا لجنة من الخبراء من خارج البلاد للنظر في مجريات أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١ ، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، فأن جوابنا هو أن أية حكومة لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح والتقدم، يجب أن تعي الفائدة من النقد الموضوعي الهادف والبناء".

وفي سؤال استدراكي وجهه الملك للجنة حول الكيفية التي ستتعامل بها الحكومة مع التقرير أجاب جلالته قائلاً: "إننا عاقدون العزم ، بإذن الله تعالى ، على ضمان عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي مر بها وطننا العزيز، بل سنتعلم منها الدروس والعبر، بما يعيننا ويحفزنا للتغيير والتطوير الإيجابي، إننا لا نريد أن يتكرر أبداًأن نرى بلادنا يشلها الترويع والتخريب، ولا نريد أن يتكرر أبداً أن نسمع أن القوى العاملة الأجنبية التي تسهم بكل إخلاص في بناء وطننا قد تعرضت وبشكل متكرر للإرهاب من قبل عصابات عنصرية . ولا نريد أن يتكرر أبداً أن نرى المواطنين المدنيين يحاكمون في غير المحاكم العادية. ولا نريد أن يتكرر أبداً أن يقتل رجال الأمن وأن تضطهد عائلاتهم جزاء التزامهم بحماية أمننا جميعاً، ولا نريد أن يتكرر أبداً أن تبدر من أي من أفراد الأمن سوء معاملة لأي أحد. وعليه يتوجب علينا إصلاح قوانيننا لتتماشى مع المعايير الدولية تلك التي تلتزم بها مملكة البحرين حسب الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها".

وأهاب ملك مملكة البحرين بالدول العربية إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تأخذ مكانتها على الساحة الدولية .

ولم يغب عن بال الملك المفدى في تلك اللحظة التي يشاهد فيها كل العالم البحرين للإطلاع عن كثب على نتائج التقصي الاشارة بصراحة عن الدور الايراني في اشعال فتيل الازمة بالبحرين بتدخلها السافر وتوجيه قنواتها الاعلامية للتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين بالشكل الذي أسهم في تأجيج الفتنة الطائفية ، فقد جاء على لسان جلالته: " أن رغبتنا في الإصلاح المنفتح قد زامنها أسف عميق، فحين مددنا يد الأخوة الإسلامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، رأينا في المقابل هجمة إعلامية شرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية تحرّض أبناء وطننا على التخريب وارتكاب أعمال العنف ، مما أسهم في إذكاء نار الطائفية. وهو تدخل سافر لا يحتمل في شؤوننا الداخلية أدى إلى معاناة كبيرة لشعبنا ووطننا ".

واستعرض رئيس اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق عددا من نتائج وتوصيات التقرير وفق

كلمته على النحو التالي :

أولاً: أدت مواجهة المظاهرات التي اندلعت في البحرين يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ بالقوة وباستخدام الأسلحة النارية إلى موت المدنيين ، وهو ما زاد من السخط الشعبي ورفع من أعداد المتظاهرين وأدى إلى رفع سقف مطالبهم، ومع استمرار الاحتجاجات حتى منتصف شهر مارس ٢٠١١، تدهورت الحالة الأمنية بصفة عامة، وحدثت صدامات طائفية في عدد من المناطق، ووقعت هجمات على مغتربين، وصدامات عنيفة بين الطلاب في جامعة البحرين وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى، كما أغلق محتجون بعض الطرق الرئيسية والحيوية، وقد أدت هذه الأوضاع إلى قيام حكومة البحرين بإعلان حالة السلامة الوطنية في ١٥ مارس ٢٠١١.

ثانيًا: وافق جلالة الملك على قيام سمو ولي العهد بالتفاوض مع مختلف الجمعيات السياسية بهدف التوصل لحل سلمي للأزمة التي مرت بها البحرين، وعلى الرغم من المجهود المضني الذي بذله سمو الأمير سلمان ، إلا أن المفاوضات الرامية للتوصل لحل سياسي لم تكلل بالنجاح، وترى اللجنة أنه لو كانت مبادرة ومقترحات سمو ولي العهد قد قبلت في حينها ، لكانت قد مهدت الطريق لإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة في البلاد، ولكانت قد منعت الكثير من التبعات السلبية التي أعقبت أحداث فبراير ومارس ٢٠١١.

ثالثًا: كشفت تحقيقات اللجنة عن إجراء جهات إنفاذ القانون في البحرين لعدد كبير من عمليات القبض، دون أن يبرز مأموروا الضبط القضائي أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض، وفي حالات كثيرة لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية مصحوبة بسلوك استهدف بث الرعب في نفوس المواطنين، فضلاً عن الإتلاف غير الضروري للممتلكات.

رابعًا: أثبتت تحقيقات اللجنة تعرض الكثير من الموقوفين للتعذيب ولأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية داخل محبسهم، الأمر الذي دلل على وجود أنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية ، تجاه فئات بعينها من الموقوفين. إن حجم وطبيعة سوء المعاملة النفسي والبدني يدل على ممارسة متعمدة كانت تستهدف في بعض الحالات انتزاع اعترافات وإفادات بالإكراه، بينما تستهدف في حالات أخرى العقاب والانتقام. وكان من بين الأساليب الأكثر شيوعًا لإساءة معاملة الموقوفين تعصيب العينين، وتكبيل اليدين،

والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والضرب المبرح، واللكم، والضرب بخراطيم مطاطية وأسلاك كهربائية على القدمين، والضرب بالسياط وقضبان معدنية وخشبية وأشياء أخرى، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والتعريض لدرجات حرارة شديدة، والاعتداءات اللفظي، والتهديد بالاغتصاب، وإهانة الطائفة الدينية للموقوفين من الشيعة، وبصفة عامة فإن تلك الأفعال تندرج ضمن التعريف المُقرر للتعذيب المنصوص عليه في معاهدة مناهضة التعذيب، والتي وقعت عليها البحرين، كما أنها تشكل انتهاكًا لقانون العقوبات البحريني. وقد اُستخدمت هذه الاعترافات المنتزعة تحت وطأة الإكراه في المحاكمات التي تمت سواء أمام المحاكم الخاصة المنشأة بموجب مرسوم السلامة الوطنية، وفي بعض الحالات أمام المحاكم الجنائية العادية.

خامسًا: ترى اللجنة أن عدم محاسبة المسئولين داخل المنظومة الأمنية أدى إلى انتشار ثقافة عدم المسائلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة، وبالتالي لم يقم المسؤولون باتخاذ اللازم لتجنب إساءة معاملة المسجونين والموقوفين، أو لوقف إساءة المعاملة من قبل مسؤولين آخرين.

سادسًا: ثبت لدى اللجنة أن القوات الأمنية التابعة لحكومة البحرين – وخاصة قوات الأمن العام – خالفت في تعاملها مع المتظاهرين مبدئي الضرورة والتناسب عند استخدام السلاح، وهما المبدئان المنظمان لاستخدام القوة من جانب موظفي إنفاذ القانون.

سابعًا: تمت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية وسُجنوا لمخالفتهم نصوص المواد أرقام ١٦٥ و١٦٨ و١٦٩ و١٧٩ و١٨٠ من قانون العقوبات البحريني ، وهي المواد التي تثير صياغتها وطريقة تطبيقها تساؤلات بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي ودستور البحرين.

ثامنا :سجلت اللجنة انتهاكات عديدة للحق في المحاكمة العادلة أمام محاكم السلامة الوطنية ،وهي محاكم استثنائية تتشكل برئاسة قاضٍ عسكري وقاضيان مدنيان.

تاسعاً: إن الأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تضمنت الحرمان التعسفي من الحياة، والتعذيب، والتوقيف التعسفي. لقد احتُجز الموقوفون للاستجواب لفترات امتدت إلى شهرين في بعض الأحيان، ولم يمثلوا أمام أية جهات قضائية، مع عدم توجيه أية اتهامات رسمية إليهم في تلك الأثناء. علاوة على ذلك سمح غياب الإشراف القضائي أو التفتيش على

أماكن الاحتجاز التي تخضع إلى تلك الأجهزة الأمنية بارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

عاشرا: وقعت خمس وثلاثين حالة وفاة مرتبطة بأحداث فبراير ومارس الماضيين بين ١٤ فبراير و١٥ إبريل ٢٠١١ ، ثلاثون منهم مدنيون وخمسة ينتمون للأجهزة الأمنية، وقد فتحت تحقيقات من قبل الأجهزة المعنية بالجهات الأمنية والعسكرية المختلفة، إلا أن اللجنة لديها تحفظات حول مدى فعالية بعض تلك التحقيقات التي لم تتضمن حتى الآن سوى سماع أقوال أعضاء الأجهزة الأمنية .

احدى عشر: في الفترة ما بين ٢١ مارس و١٥ إبريل ٢٠١١، هاجمت قوات الأمن بشكل منهجي المنازل بغية توقيف الأفراد وهو ما أدى إلى ترويع قاطني بهذه المنازل، وكانت هذه العمليات تتم في أوقات متأخرة من الليل وقبل الفجر ويقوم بها أشخاص ملثمون يقومون بكسر الأبواب عن قصد والدخول عنوة، وكانت هذه الممارسات ترتبط في العادة بإهانات وسب موجه للطائفة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، وفي بعض الحالات كانت النساء تتعرضن للإهانات من قبل أفراد الأمن .

وبشكل عام، بلغ عدد الأشخاص الموقوفين بموجب المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ أثناء إعلان حالة السلامة الوطنية عدد ٢٩٢٩ شخصًا، أُطلق سراح عدد ٢١٧٨ شخصًا منهم، دون توجيه أي اتهامات لهم. ومن أكثر التهم التي وجهت إلى الأشخاص الذين مثلوا أمام محاكم السلامة الوطنية الاشتراك في الجرائم الآتية: التحريض على كراهية النظام، والتجمع غير المصرح به، والشغب، وحمل منشورات مناهضة للحكومة، وحمل مواد تدعو إلى الإطاحة بالنظام، والتحريض على العنف، وتهديد موظف حكومي، واستخدام العنف ضد مسؤول حكومي، والقتل العمد، والخطف، والشروع في القتل، والاعتداء، وعضوية جمعيات غير قانونية، ونشر الشائعات التي تقوض المصلحة العامة، وهي التهم التي ينطوي أغلبها على مساس بحريتي الرأي والتعبير المكفولان بموجب دستور البحرين والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

أثني عشر: تعرضت عدد من دور العبادة للهدم في أعقاب أحداث فبراير ومارس ٢٠١١، وقد قامت اللجنة بتوقيع الكشف على ثلاثين من دور العبادة وتبين أن خمسة منها فقط كانت مستوفية للشروط القانونية والإدارية اللازمة، ولكن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تنظر بقدر من القلق إلى توقيت الهدم ، فقد كان على حكومة البحرين أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد توقيت الهدم وأسلوبه لأن عدم مراعاة ذلك تسبب في أن يُنظر إلى حالات الهدم

باعتبارها عقابا جماعيا لأنها طُبقت على أبنية شيعية في الأساس، ومن ثم تسببت في زيادة التوتر بين الحكومة والسكان الشيعة.

ثالث عشر: في أعقاب أحداث فبراير ومارس، فصل أكثر من ألفي موظف بالقطاع العام وأكثر من ٢٤٠٠ موظف من القطاع الخاص من عملهم بسبب دعمهم أو للحركة الاحتجاجية أو مشاركتهم فيها، على أساس أن هذه الإضرابات كانت غير قانونية لأنها لم تكن تتعلق بقضايا تخص العمل. إلا أن اللجنة ترى أن إضرابات العمال التي حدثت في فبراير ومارس جاءت في الإطار المسموح به قانوناً.

رابع عشر: تعرض عدد كبير من الطلاب لحالات فصل وإيقاف عن الدراسة، اتصالاً بدورهم في أحداث فبراير ومارس، وترى اللجنة أن الجامعة طبقت معايير تعسفية وغير واضحة عند إصدار قراراتها واتخاذها الإجراءات التأديبية ومع ذلك، فإن اللجنة ترحب بتحرك وزارة التربية والتعليم بالتوازي مع قرار جامعتي البحرين وبوليتيكنيك البحرين بالرجوع في معظم القرارات التأديبية المتخذة ضد الطلاب.

خامس عشر: تحصلت اللجنة على أدلة كافية تثبت أنه كان هناك استهداف لأبناء الطائفة السنية من قبل بعض المتظاهرين إما بسبب الإعلان عن ولائهم للنظام أو على أساس انتمائهم الطائفي. فلقد تعرض السنة لإهانات لفظية واعتداءات بدنية واعتداءات على أملاكهم الخاصة علاوة على التحرش بهم.

سادس عشر: توافرت لدى اللجنة أدلة كافية تثبت تعرض بعض الأجانب المغتربين وخصوصًا العمال من جنوب آسيا إلى اعتداءات أثناء أحداث فبراير ومارس، وفي مقدمتهم المواطنين الباكستانيين وبسبب هذا الجو من الخوف خشي بعض الأجانب من العودة إلى أعمالهم أو نشاطاتهم التجارية. ولقد رصدت اللجنة مقتل أربعة من الأجانب المغتربين وإصابة العديد منهم على أيدي الغوغاء من جراء هذه الاعتداءات.

سابع عشر: لم تكشف الأدلة المقدمة إلى اللجنة بشأن دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأحداث الداخلية في البحرين عن علاقة واضحة بين أحداث بعينها وقعت في البحرين في فبراير ومارس ٢٠١١ ودولة إيران ، كما لم تعثر اللجنة على أية أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات قوات درع الجزيرة المنتشرة في البحرين بداية من ١٤ مارس ٢٠١١ أية انتهاكات لحقوق الإنسان.

ثامن عشر: خلصت اللجنة إلى أن معظم المواد المذاعة على تلفزيون البحرين احتوت على لغة مهينة وتغطية مثيرة للأحداث، وأن بعضا منها كان مسيء للسمعة، ولكن اللجنة لم تعثر

على أدلة حول تغطية إعلامية تنطوي خطاب مفعم بالكراهية. وإن كانت اللجنة قد انتهت إلى حدوث حالات تشويه للسمعة ومضايقات، بل وتحريض في بعض الأحيان من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية. وقد استُهدف الصحفيون الموالون والمعارضون للحكومة على حد سواء من خلال هذه المواقع .

هذا ولم يقتصر التقرير على سرد وجمع وتحليل انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين خلال الفترة محل التحقيق، وإنما تقدمت اللجنة بتوصيات لحكومة مملكة البحرين، وهي كما يأتي:

أولًا: تكوين لجنة وطنية مستقلة ومحايدة تضم شخصيات مرموقة من حكومة البحرين والجمعيات السياسية والمجتمع المدني لمتابعة وتنفيذ توصيات هذه اللجنة، على أن تعيد اللجنة المقترحة النظر في القوانين والإجراءات التي طبقت في أعقاب أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١ بهدف وضع توصيات للمُشرِع للقيام بالتعديلات الملائمة للقوانين القائمة ووضع تشريعات جديدة حسبما هو وارد في هذه التوصيات.

ثانيًا: وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ "مسئولية القيادة» عليهم وفقاً للمعايير الدولية .

ثالثًا: اعتبار مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية وحدةً منفصلةً مستقلة عن التسلسل الهرمي داخل الوزارة على أن تشمل مهامه تلقي الشكاوى والمظالم. ويجب أن يكون مكتب المفتش العام قادرًا على حماية سلامة وخصوصية المشتكين.

رابعًا: تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازًا معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية دون إنفاذ القانون أو التوقيف. كما يجب إقرار تشريع ينص على سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى أثناء سريان حالة السلامة الوطنية.

خامساً: تبني إجراءات تشريعية تتطلب من النائب العام التحقيق في دعاوى التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المعاملة أو العقوبة المهينة.

سادسًا: إتاحة الفرصة لمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

سابعًا: القيام بتحقيقات فاعلة في حوادث القتل المنسوبة لقوات الأمن وتحديد المسؤولين عنها ،وكذلك التحقيق في جميع دعاوى التعذيب والمعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة، مع تأسيس هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة أو سوء المعاملة الأخرى التي تمت على أيدي السلطات. ويجب أن يقع عبء إثبات أتساق المعاملة مع قواعد منع التعذيب وسوء المعاملة على الدولة.

ثامنًا: تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام، وذلك للعاملين بقوات الأمن العام وجهاز الأمن الوطني وقوة دفاع البحرين بما في ذلك شركات الأمن الخاصة التابعة لها وفقا لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين القانون.

تاسعاً: اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف بدون إتاحة لممارسة حق الاستعانة سريعاً بمحام أو منع التواصل مع العالم الخارجي، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون كل عمليات التوقيف خاضعة للمراقبة الفعالة لجهاز مستقل.

عاشراً: توصي اللجنة بأن تقيم الحكومة بصورة عاجلة، وأن تطبق بشكل قوي، برنامجا لاستيعاب أفراد من كافة الطوائف في قوى الأمن.

إحدى عشر: تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عامل مساهم في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما.

أثنى عشر: إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريض على العنف. وتخفيف أحكام الإعدام التي صدرت في قضايا القتل المرتبطة بأحداث فبراير ومارس.

ثالث عشر: تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامة الضرر وتعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي. وفي هذا الصدد ترحب اللجنة بالمرسوم الملكي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء الصندوق لتعويض المتضررين الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١.

رابع عشر: اتخاذ ما يلزم نحو ضمان ألا يكون من بين الموظفين المفصولين حالياً من صدر قرار فصله بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير وحق إبداء الرأي والتجمع وتكوين جمعيات.

خامس عشر: تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للبث التلفزيوني والإذاعي والإعلام المقروء.

سادس عشر: اتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك إجراءات تشريعية للحيلولة دون التحريض على العنف والكراهية والطائفية والأشكال الأخرى من التحريض والتي تؤدي إلى خرق حقوق الإنسان المحمية دوليا.

سابع عشر: وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبصفة عامة، توصي اللجنة حكومة البحرين بضرورة إعداد برنامج للمصالحة الوطنية يتناول مظالم المجموعات التي حتى لو كانت تعتقد أنها تعاني من الحرمان من المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تعم الفائدة منها على كافة طوائف الشعب البحريني.

الفصل الرابع

الدور الإعلامي أثناء الأزمة

الإعلام المحترف هو الذي يصنع وعي الشعوب أو يعيد تصنيعه ما بين كل الأجيال، والإعلام الواعي هو انعكاس لحضارات الأمم ومرآة للشعوب، والإعلام المتطور هو أداة التواصل بين الثقافات المختلفة وتبادلها.

الإعلام كلمة من خمسة أحرف قد لا توحي بدوره الجبار، إنما في حقيقة الأمر هذا الإعلام له أجندات وأدوات وله قوة لا تملكها الجيوش، وله سلطة اختراق تفوق كل سلطات أجهزة الاستخبارات.

ويذهب بعض الإعلاميين في رأيهم إلى أن الإعلام أداة بلا ثوابت، يصنع قيّمه وأخلاقياته من سياسات الدول وخزائن الأموال وعقول الخبراء، لذا يعتبر الإعلام شاهدا على قوة الدول، أو مفصل ضعفها عندما يكون فاعلا أو خاملا. وهو الذي يصنع الحقائق من الأكاذيب، ويصنع الأكاذيب من الحقائق، ويردد نبض الشارع ويصنع صوت الحكومات كيفما أديرت دفته .

وحري بنا ونحن نتعرض لأكبر أزمة سياسة وأمنية شهدتها البحرين على مر التاريخ المعاصر أن نرصد بدقة أداء الإعلام الوطني مع الأزمة وتفاعله معها ، في مقابل الإعلام الخارجي . والأهم من ذلك كيف انعكس تأثير الإعلام على المجتمع البحريني، بما يحفظ أمنه ووعيه من الاختراق، ويحفظ استقراره ووحدته من التشتت .

الاتصال التفاعلي وقود لا ينضب للأزمة

لم يكن الإعلام الإلكتروني بمنأى عمّا حدث في مملكة البحرين، بل أنه كان وقود الأزمة ومطفئ لهيبها في آن واحد ! فقد ساهمت وسائل الإعلام الإلكتروني المتمثلة في الشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك، والتويتر والمدونات، والهواتف الذكية، في إشعال شرارة أزمة ١٤ فبراير من خلال الدعوات التي بدأت في إرسالها جماعة مجهولة الهوية أطلقت على نفسها اسم ائتلاف شباب ١٤ فبراير، حيث دعت تلك الجماعة إلى تنظيم « يوم الغضب البحريني»، وعملت على تحشيد الناس لتلبية تلك الدعوة والمشاركة، وذلك من خلال خلق المحفز في نفوس الناس بالحاجة إلى تحقيق المطالب المعيشية والتغيير، وعمدت تلك الجماعة إلى النقل السريع وغير المقنن للمعلومات لحظة بلحظة، والتغطيات المكثفة من أجل تحريك الشارع وتحقيق التعبئة الجماهيرية .

وتتميز وسائل الإعلام الإلكترونية بمساحة واسعة من الحرية، فهي تتجاوز الرقابة ومن دون

ضوابط تكبحها، فأي شخص بإمكانه أن يصنع تسجيلا مصورا ويبثه من خلال اليوتيوب، وأن يكتب ما يريد في مدونته، ويقوم بفتح صفحة وحساب له على الشبكات الاجتماعية، وهذا الفضاء الحر الذي تبيحه الشبكات الاجتماعية قد تسبب وللأسف في تعميق الأزمة، وتأجيج الفتنة الطائفية بين أبناء المجتمع الواحد بسبب الكم الهائل من المعلومات المغلوطة، والشائعات، وعبارات الترهيب الاجتماعي.

وظهر ما يعرف بقادة « الكيبورد» وهم أشخاص قد يظهرون باسمهم الحقيقي، أو يتخفون وراء حسابات وهمية على التويتر، والفيس بوك، للترويج عن أفكار وأيدلوجيات، ونقل غير دقيق لأحداث تتباين بين الصدق والتهويل في الطرح، بغية لفت انتباه المتابعين والتمسك فيهم. كما أنشئت العديد من المدونات والصفحات على الفيس بوك باسم جماعات لا يعرف لها أشخاص حقيقية، وإنما أريد منها أن تكون فضاءا ومساحة للتعبير وتبادل الآراء والمواقف، والأهم من ذلك ساحة إعلان مجانية لإطلاق الدعوات عن تنظيم الاعتصامات والمسيرات والجداول البرامجية للحركة الاحتجاجية، وفي مقابلها الدعوات للمسيرات التأييدية والبيعة والولاء للقيادة ونظام الحكم .

ونشطت على تلك الصفحات الدعوة إلى مقاطعة بعض المحلات التجارية كنوع من العقاب الشعبي لبعض التجار الذين دعموا الحركة الاحتجاجية في دوار مجلس التعاون، في مقابل دعوات مقاطعة تجار آخرون ابدوا مساندتهم للدولة واعتبرتهم بعض الأطراف شركاء في سقوط الضحايا .

وما يدعو إلى الاهتمام في دراسة ظاهرة الحسابات التي برزت خصيصا أثناء الأزمة على مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، الأعداد الهائلة المتابعة لها حتى غدا صاحب الحساب المتبوع شخصية مؤثرة في الجماهير ، وقد يختلف تقييم الأثر الناتج عنه من سلبي إلى ايجابي بحسب ما يصدر عنه .

وتتصدر قائمة من الحسابات على موقع التواصل الاجتماعي التويتر يفوق عدد متابعيها عشرات الآلاف ، بالرغم أن الشخصيات القائمة على تلك الحسابات غير معروفة لدى غالبية أفراد المجتمع البحريني ، وتعدى متابعو تلك الحسابات نطاق البحرين فشمل العديد من الدول الخليجية والعربية والغربية ن من تلك الحسابات على سبيل المثال لا الحصر ،

الفاروق، حارقهم ، منرفزهم ، وتميزت هذه الحسابات كمصادر لنقل الأخبار الأمنية، وتطورات الأحداث ، حتى شملت تقديم مساعدات للناس مثل تسهيل خدمات التوظيف والإعانات، وتحولت في بعض الأحيان دليل تجاري تساعد مؤيدي دعوات المقاطعة التجارية في معرفة أسماء أصحاب المحلات التجارية وملاّكها .

وعلى العكس من ذلك برزت حسابات موجهة للتظاهرات وتفعيل الحركة الاحتجاجية أبرزها على سبيل المثال سترة ميديا ، وائتلاف شباب ١٤ فبراير ، وحساب تحت مسمى « أبو الأحبار» وهو الحساب الذي وجه ودعا إلى الكثير من الاعتصامات أهمها «طوق الكرامة» ،وهي فعالية احتجاجية عنونت بهذا الاسم وقامت على سد كافة المنافذ والشوارع الحيوية من خلال التعمد في ابطاء حركة السير وتعطيل المرور، الأمر الذي أدخل البلاد ذاك اليوم في حالة شبه من الشلل التام بسبب التعطيل المقصود.

كما نشطت الحسابات الرسمية للجمعيات السياسية كجمعية الوفاق الاسلامية ، وجمعية وعد ، وتيار الوفاء الإسلامي، بالإضافة إلى حسابات الأشخاص الذين يشتغلون مع منظمات حقوق الإنسان مثل نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان ،وهو مركز تم ايقاف نشاطه رسميا وحله بقرار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سنة ٢٠٠٤ لقيامه بأعمال تتنافى مع قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٩ ، وحساب سيد يوسف المحافظة مسؤول الرصد في ذاك المركز المنحل، ومريم الخواجة مديرة المكتب الدولي لمركز الخليج لحقوق الانسان،ومقره في بيروت.

ولم تكن الهواتف الذكية وأجهزة مثل Iphone وBlack Berry بمنأى عن ساحة الحرب الإعلامية المؤججة للأزمة، بل كانت مصدر مساند لاشتداد ضراوتها وإشعالها كلما خمدت نارها، فخاصية الطباعة والتصوير والتسجيل الصوتي، إضافة إلى سرعة التلقي والاستقبال جعلت هذه الأجهزة من كل إنسان يملكها صحفي بلا صحيفة وأوجدت ظاهرة "المواطن الصحفي " ،إذ أن كل شخص بواسطة تلك الأجهزة استطاع أن يسهم في نقل الأحداث والترويج للرسائل التي تصله لمجموعة الأسماء في قائمة اتصالاته، دون التروي والتحقق من مصداقية ما ينقله إلا فيما ندر، مما تسبب في إثارة الذعر المجتمعي وتهويل القضايا، وتبني البعض لآراء واتخاذهم مواقف غير محايدة.

وفي مقابل الإقبال الشعبي الكثيف على المواقع التفاعلية، لجأت الأجهزة الرسمية في الدولة

إلى الدخول في عوالم ودهاليز الاتصال التفاعلي وإنشاء حسابات رسمية للوزارات، فأنشئت وزارة الداخلية لها حسابا على موقع التويتر، ومن قبلها كان لوزارة الخارجية حسابا على الموقع نفسه، كما أن هيئة شئون الإعلام سارعت لإنشاء حسابها الرسمي على التويتر .

وقد ساهمت تلك الحسابات والصفحات الرسمية على مواقع الفيس بوك في إطلاع الناس على الأخبار أولا بأول، وتبادل وجهات النظر معهم والدخول في نقاشات مباشرة تحمل أكثر من رأي، إلا أنها تساعد في تقريب الرؤى والتطلعات، والاتفاق على هدف واحد هو حماية البحرين ودرء الأخطار المحدقة بها.

ولم ترتض الصحف التقليدية لنفسها أن تسحب المواقع التفاعلية الجديدة البساط من تحت أقدامها، وهذا ما دفعها للتوثب والدخول في منظومة الشبكات الاجتماعية، وتحديث صفحاتها الالكترونية على شبكة الانترنيت، وذلك من أجل البقاء على التواصل مع قرائها واطلاعهم أولا بأول على مجريات الأمور، خصوصا وأن كثير من الناس تفضل استقاء المعلومات من مصادر موثوقة كالصحف، بدلا من تلقيها عبر شخصيات أو حسابات وهمية تظهر على الفيس بوك وتويتر أو تتناقلها رسائل الهواتف.

ووفقا لتقرير أعده برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية فقد جاءت الإمارات وقطر والكويت والبحرين ولبنان ضمن أعلى خمس دول في المنطقة العربية من حيث نسبة المشاركين في موقعي فيسبوك وتويتر بين سكانها، وجاء في التقرير العربي الثاني للإعلام الاجتماعي الذي بثته وكالة أنباء البحرين بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١١ ، أن عدد مستخدمي الفيسبوك في الوطن العربي وصل بنهاية ربيع ٢٠١١ إلى ٢٧,٧ مليون مستخدم، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن بداية العام .في حين أن عدد مستخدمي تويتر النشطين في الوطن العربي في نفس الفترة كان يزيد على ١,١ مليون مستخدم، وكان معدل تحديثهم للمشاركات على الأقل مرة كل أسبوعين، وقد أرسل هؤلاء "المستخدمون النشطون" ما يزيد على ٢٢,٧ مليون "تغريدة" (tweet) خلال الربع الأول من ٢٠١١، وتركزت توجهات استخدام تويتر في المنطقة خلال هذه الفترة بشكل رئيسي على الأحداث المتواترة ، وتمثل الكلمات "مصر" ، "٢٥ يناير"، "ليبيا"، "البحرين" و"مظاهرة" أبرز "الواصفات" hash tags استخداماً بين مستخدمي تويتر في المنطقة.

الأزمة تحي شاغر الناطق الإعلامي

في أحلك الأزمات والكوارث فأن كل ما يحتاجه المرء هو المعلومة بأقصى سرعة ممكنة، شرط أن لا تخلوا من المصداقية والحقائق والأدلة، من هنا برزت الحاجة إلى وجود متحدثين رسميين كي يكونوا اللسان الناطق عن الجهة التي ترغب في اطلاع جماهيرها بمجريات الأحداث، وعرض وجهة نظرها وموقفها مما يحدث أولا بأول، وهذا بالضبط ما تنبهت له مملكة البحرين وتحديدا وزارة الداخلية، حيث وقع الاختيار على العميد طارق الحسن،رئيس الأمن العام ليكون ناطقا رسميا عن وزارة الداخلية، وأول متحدث رسمي في جهاز الحكومة أثناء الأزمة . وقد استطاع الرجل بما يمتلكه من خبرة ودراية في مجال عمله، وفصاحة لسان أن يبقي الصحفيين والمراسلين لوكالات الأنباء على اطلاع دائم بالعمليات التي تقوم بها وزارة الداخلية للسيطرة على تصاعد حدة التوترات الأمنية، ومعرفة حجم الخسائر البشرية والمادية التي تقع جراء المصادمات والمواجهات الأمنية في العمليات.

ثم استعانت هيئة شؤون الاعلام بالسيدة ميسون سبكار، لأن تكون ناطقا رسميا عن الهيئة وسرد البيانات الصحفية حول تطورات الإجراءات التي تتخذها حكومة مملكة البحرين للسيطرة على الأزمة ومعالجتها .

واضطلعت هيئة شئون الإعلام بتنظيم المؤتمرات الصحفية لكبار الوزراء والمسؤولين في الدولة، كي يكشفوا فيها معلومات وحقائق أوفى وأشمل عن الأحداث والوقائع المؤسفة والمواقف الرسمية نحوها ، فكان هناك على سبيل المثال لا الحصر مؤتمرات لوزير الخارجية، وزيرة التنمية الاجتماعية ، ووزير العدل والشئون الإسلامية .

الهجمة المفتعلة والتضليل المتعمّد

جزء مهم ولا يمكن إغفاله عند رصد أداء الإعلام في أزمة ١٤ فبراير أن توجه دفة الحديث لتكشف عن حجم التضليل وسيل الأكاذيب التي تدفقت عبر وسائل الإعلام ، وتم الترويج لها عن قصد بهدف التأثير في الرأي العام، وبناء مواقف تصب في صالح أطراف دون أخرى، تفتقد أدنى مقومات التوازن في الطرح وعرض الحقائق كما هي، دون حرفها .

فعلى المستوى المحلي كشفت هيئة شئون الإعلام وتحديدا في البرنامج التلفزيوني الراصد بتاريخ ٢ ابريل ٢٠١١ ،عن فضيحة مدوية لصحيفة الوسط البحرينية، وهي الصحيفة التي

تأسست في سنة ٢٠٠٢ وصنفت في خانة الصحافة المعارضة بعدما جاء المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وميثاق العمل الوطني كافلا لحرية الرأي والتعبير، وفتح المجال أمام الصحافة لممارسة دورها كسلطة رقابية مساندة للإصلاح والتطوير في الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

واتهم التقرير الذي بثه تلفزيون البحرين الصحيفة باعتماد «الكذب والافتراء والتدليس والسرقة الأدبية»، ونشر النوايا والأغراض الخبيثة ،وتضليل القراء ونشر الأخبار والصور غير الصحيحة والمفبركة، حول كل ما يتعلق بتطورات الأحداث الأمنية ، ما مثّل استهدافاً مباشراً لأمن مملكة البحرين واستقرارها.

وجاء في البرنامج التلفزيوني أن «الوسط» نشرت صورة مواطن بحريني ادّعت أنّ الأجهزة الأمنية تعرضت له بالضرب والاعتداء ونقل إلى المستشفى، وقد تبين بعد الكشف عن تفاصيل الخبر أن الصورة المنشورة تعود لمواطن مغربي، تعرض للضرب في المملكة المغربية وليس في مملكة البحرين.

وأشار التقرير إلى أن القانون البحريني يعاقب على هذه الأعمال، ويجوز للمحكمة التي تنظر الدعوى أن تأمر بإيقاف صدور الصحيفة مؤقتاً إذا نشرت ما يعدّ نشره جريمة.

وبعد نشر التقرير وتفاعل قطاع عريض من الفعاليات المجتمعية مع ما جاء فيه، واستياؤهم من أداء الصحيفة وتضليلها للرأي العام ، أعلنت هيئة شئون الإعلام بتاريخ ٥ ابريل ٢٠١١ عن تحريك دعوى قضائية ضد صحيفة الوسط، وعلى إثر الدعوى أحيل كل من رئيس التحرير، ومدير التحرير، ورئيس الأخبار المحلية، للنيابة العامة والتحقيق معهم بشأن الدعوى الموجهة، إلا أن الصحيفة نفسها سرعان ما عادت للإصدار واكتفي بتغريم رئيس التحرير بغرامة مالية .

وعلى مستوى الصحافة والإعلام الأجنبي فقد اتخذت كثير من الفضائيات موقفا مضادا للبحرين، ولم تنصف قضيتها، بل على العكس ساهمت في تعميق الأزمة من خلال بث تقارير وأخبار مغلوطة، وتبني وجهات نظر أحادية الجانب، واستضافة شخصيات توكل لها مهمة التحليل والتعليق على ما يجري، وهي أصلا شخصيات خارج نطاق وموقع الحدث .

واستطاع برنامج حوار مفتوح للإعلامي سعيد الحمد أن يفند كثير من الأخبار المغلوطة التي بثتها قناة العالم المحسوبة على الحرس الثوري الإيراني ، وقناة المنار المحسوبة على حزب الله اللبناني . واستعان الإعلامي سعيد الحمد في كشف الحقائق بالشخوص الذين تم التغرير بهم للإدلاء بتصريحات لا تمت للحقيقة بصلة، وعرض اعتذارهم في البرنامج عن الخطأ

الذي ارتكبوه بحق أنفسهم وبلادهم .

وفي مقابل استمرار بعض الفضائيات في نهجها التضليلي وحملتها المقصودة ضد البحرين، راجعت فضائيات أخرى أدائها فيما تعرضه عن البحرين، وتقدمت باعتذار رسمي عن التغطية الخاطئة بشأن حقيقة ما يجري ، حيث قدمت شبكة CNN الإخبارية الأمريكية اعتذارا إلى حكومة مملكة البحرين عن تصريح سابق في نشرة الأخبار الرياضية قالت فيه المذيعة أن ٢٣٠ شخصا قد قتلوا خلال الاضطرابات التي شهدتها البحرين، وتسببت في انسحاب البحرين من سباقات السيارات الفورمولا وان. وقالت مذيعة قناة CNN أن الرقم السابق كان خاطئا لذا يجب علينا أن نوجه اعتذارا إلى حكومة مملكة البحرين عن هذا الخطأ.

ولم يقف الإعلام الرسمي مكتوف الأيدي إزاء ما تعرضت له البحرين من هجوم إعلامي شرس، بل حاولت هيئة شئون الإعلام الدفاع عن البحرين وعرض الحقائق وتبيانها كما هي للرأي العام المحلي والعالمي، فقد قامت إدارة الإعلام الخارجي بإرسال عدة خطابات إلى مسئولي القمر الصناعي «عربسات» احتجاجاً على خرق قنوات العالم والمنار وأهل البيت، القوانين والأنظمة التي تنظم البث الفضائي عبر هذا القمر.

وتضمنت الرسالة التي وجهتها هيئة شئون الإعلام بمملكة البحرين إلى إدارة "عربسات" اتهامات لقناة العالم والمنار وأهل البيت بأنها تسيء إلى تقاليد البث الفضائي، كما أنها تنتقد بعض المسئولين العرب بصورة لا تتماشى مع أعراف وتقاليد البث الفضائي، فضلاً عن سلوكها نهجاً تحريضياً في خطابها الإعلامي.

كما قام الشيخ فواز بن محمد آل خليفة ، رئيس هيئة شئون الإعلام على رأس وفد إعلامي بزيارة العديد من المؤسسات الصحفية والمحطات التلفزيونية في أهم العواصم والمدن الخليجية والعربية والأوربية، حيث زار في دبي قناة العربية، وفي المملكة العربية السعودية صحيفة الجزيرة، أما في القاهرة فقد التقى الوفد الإعلامي البحريني بكبار أفراد الأسرة الصحفية المصرية وأطلعهم على حقيقة الأوضاع في البحرين،وشملت الجولة في مصر زيارة مدينة الإنتاج الإعلامي، وكذلك صحيفتي الأهرام والجمهورية، أما في لندن فقد زار الوفد الإعلامي البحريني صحيفتي الحياة و الشرق الأوسط وقناة BBC.

من جهتها لم تقف جمعية الصحفيين البحرينية مكتوفة الأيدي إزاء الهجوم المفتعل والمقصود الذي تعرضت له البحرين من قبل بعض الجهات والأقلام الصحفية المأجورة، والتي لم تكلف نفسها عناء البحث والتقصي عن الحقائق وطبيعة ما يجري في البحرين، بل أنها انساقت

وراء أكاذيب وسيل ادعاءات التقارير و المراسلات الواردة من بعض ممارسي الصحافة في المملكة الذين يتبنون أجندات وأيدولوجيات تستهدف الاستقرار الأمني و المجتمعي في البلاد. فقد عبرت جمعية الصحفيين البحرينية عن بالغ استغرابها من البيان الذي أصدره الاتحاد الدولي للصحفيين والذي ادعى فيه "وجود حملة لترهيب الصحفيين في البحرين، وأن هناك ما لا يقل عن ٦٨ صحفياً يعملون في جريدتين يوميتين هما الوسط والبلاد قد تم فصلهم من عملهم، أو اعتقالهم أو اتهامهم بالخيانة في حين اضطر آخرون للهرب إلى المنافي لتفادي الاعتقال».

وطالبت الجمعية في بيان لها من الاتحاد الدولي أن يراعي الظروف الحساسة والدقيقة في البحرين، والتي اختلط فيها الشأن السياسي بشؤون المهنة والحريات، والتفرقة بين الصحفي الحقيقي الذي يحاول نقل الأخبار والمعلومات بكل دقة وحرفية ومهنية، وبين الصحفي الذي يستخدم المهنة كغطاء لتنفيذ أجندات خاصة لا علاقة لها بمهنة الصحافة النبيلة، وافادت جمعية الصحفيين البحرينية أن الرقم الذي ذكره الاتحاد هو رقم لا يمت للدقة والحقيقة بصلة.

مركز إعلامي وحملة إعلانية لحوار التوافق الوطني

ما أن دعا حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى في نهاية شهر مايو ٢٠١١ السلطتين التنفيذية والتشريعية للبدء في حوار التوافق الوطني، حتى تهيأت كافة الأجواء الإعلامية في المملكة لاستقبال هذا الحدث الذي يحظى بمتابعة واهتمام منقطع النظير على الساحتين المحلية والخارجية ، سيما وانه يأتي بعد مخاض عسير مرت به البلاد استهدف استقرارها الأمني والسياسي.

ومبادرة حوار التوافق الوطني قد جاءت استئنافا للدعوة الأولى التي أطلقها جلالة الملك في فبراير٢٠١١ وكلف بتنفيذها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ، ولي العهد إلا أن سموه أمر بتجميد الحوار بعد تصاعد أحداث العنف لأكثر من شهر، وتعنت جمعيات محسوبة على المعارضة في المطالبة بتنفيذ شروط تعجيزية قبل دخولها في الحوار، الأمر الذي تطلب حينذاك معالجة الأوضاع الأمنية قبل البدء في الحوار .

أما الدعوة الجديدة فقد كلف جلالته سعادة السيد خليفة بن احمد الظهراني ، رئيس مجلس النواب بمتابعتها ورئاسة جلسات الحوار بين كافة الأقطاب المجتمعية المدعوة للمشاركة، بغية الوصول إلى صيغة توافقية، ووضع المرئيات الكفيلة بتسريع وتيرة التنمية والتطوير

الشامل الذي وضع لبناته الأولى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك منذ توليه مقاليد الحكم سنة ١٩٩٩ وأسفر عن الإجماع الشعبي على ميثاق العمل الوطني وتعديل الدستور و إلغاء قانون أمن الدولة وعودة المبعدين .

واستعدادا لهذا الحدث الهام أصدر معالي الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، رئيس هيئة شئون الإعلام قرارا بتشكيل لجنة مختصة لوضع الخطط الإعلامية اللازمة لتغطية فعاليات حوار التوافق الوطني، وذلك انطلاقا من دور هيئة شئون الإعلام لإبراز مختلف الأحداث والفعاليات الوطنية، بما يعكس ما تشهده مملكة البحرين من حراك وطني مستمر.

كما تم تجهيز مركز إعلامي شامل في مركز الشيخ عيسى الثقافي – مقر عقد جلسات حوار التوافق الوطني- ونجح هذا المركز في توظيف الشبكات الاجتماعية في النقل المباشر لما يدور في أروقة ودهاليز قاعات الجلسات، حيث تم تدشين الموقع الإلكتروني الخاص بحوار التوافق الوطني على الانترنيت، بالإضافة إلى تخصيص صفحات وقنوات خاصة باسم الحوار على اليوتيوب – تويتر – فيس بوك ، وذلك حرصا على التواصل الفعّال مع الجمهور المتتبع لمجريات الحوار أولا بأول قبل و أثناء الجلسات .

وقد اختير لحوار التوافق الوطني شعارا يعكس آمال و طموحات الشعب البحريني في الوصول إلى أرضية صلبة تبنى عليها مرئيات ووجهات نظر مختلف الجهات التي وجهت لها دعوات للمشاركة في الحوار من جمعيات سياسية وجمعيات مهنية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات، والشخصيات العامة بالبحرين، ورجال الأعمال والاقتصاديين ورجال الدين وغيرهم ، بهدف تقريب وجهات النظر والخروج بمرئيات وقواسم مشتركة تساهم في دفع عجلة الإصلاح ،كما يحمل الشعار عنوانا لافتا ألا و هو (البحرين تجمعنا) تأكيدا على الأهداف السامية لحوار التوافق الوطني الذي سيكون بمثابة نقطة انطلاق حقيقية نحو مستقبل مشرق للبحرين و أبناءها.وتم ابراز هذا الشعار على اللوحات الإعلانية التي تم نشرها في الشوارع والميادين العامة طبعت عليها صور لوجوه بحرينية تنظر بعين من التفاؤل والأمل لمستقبل البحرين .

الأزمة بقلم الصحفي البحريني

واكبت الأسرة الصحفية البحرينية عن كثب مجريات الأحداث وتطوراتها ، وبرزت أقلام صحفية اجتهدت بكل ما أوتيت من عزم والتزام بالمهنية أن تضع القارئ في قلب الواقع، واطلاعه منذ البداية على حقيقة ومسببات الأزمة السياسية والأمنية في البلاد، والدور

المطلوب للتصدي لها، وتخطي آثارها التي ارتبطت بمذهبة القضايا الوطنية وطأفنة المجتمع.

وتنوعت القضايا التي طرحها الصحفيون البحرينيون في أعمدتهم ومقالاتهم بين موضوعات الوحدة الوطنية ومكافحة المذهبية السياسية، وحقيقة المشروعات الدولية المستهدفة لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وغيرها الكثير من الأطروحات والرؤى .

وحرصا على سبر أغوار الأفكار والمواقف التي يختزنها الصحفيون البحرينيون عن حقيقة ما يجري في البحرين، والأسباب التي أدت إلى حدوث اكبر أزمة سياسية وأمنية استهدفت وحدة الصف والاستقرار المجتمعي، التقيت مع أكثر الأسماء الصحفية غزارة في الإنتاج الصحفي أبان الأزمة، واستطاعت أن تحدث تأثيرا كبيرا في المجتمع بكتاباتها، وتواجه سيل الافتراءات التي كان تسوقها دون هوادة وسائل إعلام أجنبية ارتهنت لأجندات أحزاب سياسية خارجية ومصادر تمويل مشبوهه. وأنا هنا اجتهد بكل أمانة ومصداقية أن انقل في السطور أدناه الأفكار التي طرحها الصحفيون أثناء حواري معهم ، والشكر موجه لكل واحد منهم على سعة صدره في تقبّل كل الأسئلة والاستفسارات التي طرحتها عليهم حرصا على الاستزادة المعرفية والتنوير .

سعيد الحمد :

- اغلب الفضائيات مؤدلجة وناطقة عن الأحزاب التي تمولها
- أتباع الثورة الخمينية لهم اليد الطولى في إدارة أزمة "الدوار"
- "الفوضى الخلاقة" و "ولاية الفقيه" مشروعان يلتقيان في نقطة تقسيم المنطقة

الحديث مع الكاتب والمحلل السياسي البحريني سعيد الحمد عن حقيقة وأبعاد أزمة ١٤ فبراير، يحمل الكثير من الخبايا، وينطوي على كثير من التحليلات التي يبرع الكاتب في تقديمها، مرتكزا على خبرة عريقة في مهنة الصحافة، ومخزونا وافرا من الاطلاع والمعرفة ببواطن السياسة والعمل الحزبي.

لقد امتد حديثي معه لساعات طوال في مكتبه بمقر صحيفة "الأيام" البحرينية ، وكان الحديث عن القضايا والافكار التي تناولها في أعمدته في الفترة من ١٤فبراير حتى ١٧ مارس ٢٠١١ ، منها تأثير الأحزاب السياسية على وسائل الإعلام الجماهيرية ، ومسببات الأزمة التي شهدتها البحرين وما إذا كان لها علاقة بثورات الربيع العربي في مصر وتونس وليبيا وانتفاضة الشعوب العربية.

وفي مستهل اجابته على اسئلتي شدد الكاتب سعيد الحمد على تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية في الترويج لأجندات الأحزاب السياسية التي تملكها، وبأن أغلب الفضائيات باتت مؤدلجة وناطقة بأسماء الأحزاب التي تمولها . ضاربا مثلا على ذلك بامتلاك نظام ولاية الفقيه لعشرات المحطات الفضائية من أجل بث أيدلوجيته ورسائله، وتعميمها على اكبر قاعدة جماهيرية ممكنة موزعة في مختلف دول العالم . علما بأن نظام ولاية الفقيه ينشط في الجمهورية الاسلامية الايرانية وفيه نظام الحكم مرتهنا بيد المرشد الديني .

واعتبر الكاتب سعيد الحمد أن كثير من الفضائيات لازالت تدار بعقلية ومفاهيم ستينيات القرن الماضي، حيث الخطابات موجهة من جهة واحدة فقط ولا تسمح بإعطاء المساحة الكفاية لعرض وجهات النظر المعاكسة مع ما يروج له من فكر. مشيرا إلى أن نظام ولاية الفقيه قد نجح في توجيه كثير من قنوات العالم الغربي لتبني ايدلوجيته، اعتمادا على شراء أسهم تلك المحطات، ووصولا إلى أبعد من ذلك عندما نجح في شراء ذمم بعض الإعلاميين الذين يشتغلون فيها على حد قوله .

وعن الأسباب التي تقف وراء اندفاع بعض المحطات الفضائية الناشئة في أحضان الأنظمة السياسية المهتزة وتبنيها لثورات القرن الحادي والعشرين، أفاد الكاتب سعيد الحمد أن تلك الأنظمة المهتزة والعاجزة عن معالجة مشاكلها الداخلية، والالتفات لشعوبها وإصلاح أنظمتها السياسية لتواكب الديمقراطية في أفضل صورها، تعمل وفق مبدأ ترحيل الأزمات، وهذا ما يفسر تبني قناة المنار التي تتبع حزب الله في لبنان للحركة الاحتجاجية في البحرين ومن قبلها قضية فلسطين، في حين إنها تقض البصر عن شأن الداخل اللبناني وما يفتعله الحزب من عراقيل تعيق المضي في إجراء المحاكمة الدولية لقتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري . وأهاب الكاتب بمكر التاريخ في تلك الأنظمة المترصدة لتقويض أنظمة أخرى وتجارب دولية سبقتها بمراحل في النجاح، بقوله أن مكر التاريخ هو مكر جبّار.

وانتقد الكاتب سعيد الحمد ما تذهب إليه بعض الآراء من أن " أزمة الدوار" هي وليدة رواسب الأمس، مؤكدا بأنها على العكس من ذلك، حيث تمتد في جذورها إلى أكثر من ٣٠ سنة، وتحديدا مع انطلاقة الثورة الخمينية في سنة ١٩٧٩م . حيث أن تلك الثورة وعلى حد تحليل الكاتب جهدت في تعميق الشرخ الطائفي بين أبناء المذهب الواحد ،وبالتالي نشأ جيل من أتباع تلك الثورة ومؤيدوها متغذيين على ثقافة وأيدلوجية تلك الثورة ، وهو الجيل نفسه الذي أدار عمليات الدوار .

ونوه الكاتب إلى صيحات التحذير التي أطلقها منذ زمن ولم يكترث أحد لسماعها حول تصاعد

حدة لهجة التمذهب والطأفنة في الخطابات السياسية، والتي برزت مع تجربة الانتخابات النيابية في سنة ٢٠٠٢ ، وتلتها انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. مشددا على ضرورة معالجة تلك الظاهرة والتي أطلت بلسانها على المجتمع البحريني وهو الذي لم يألفها من قبل .

وتفسيرا لحالة الحراك السياسي الذي برز مع اندلاع الانتفاضات الشعبية في عالمنا العربي، رأى الكاتب سعيد الحمد أن ما حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، هو نتاج تراكمات السلبيات في بعض الأنظمة العربية الحاكمة، وتقاعسها في اصطياد فرص التحسينات ومعالجة سلبياتها أولا بأول، وهو ما هيئ الأجواء الخصبة لتلقي رياح التغيير والسماح بحدوث "الفوضى الخلاقة" وهو الشعار نفسه الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، ودعت إليه الولايات المتحدة كثمن للحصول على الديمقراطية في البلدان التي تشكو القمع السياسي، في إشارة منه إلى الإدارة الأمريكية إلى العراق .

إلا انه في الوقت نفسه انتقد الكاتب سعيد الحمد الشعوب العربية التي استرقت السمع لتلك الشعارات الرنانة الكاذبة، متسائلا كيف يمكن أن يتسق مفهوم "الفوضى" بالأمن والاستقرار المجتمعي مع "مفهوم الخلاقة " كرمز للإبداع في المجتمع والحراك الثقافي واقتصاد المعرفة.

وأشار الكاتب إلى أن من آمنوا وتبنوا شعارات التغيير المستوردة وقادوا الثورات في بلادهم هم أنفسهم فشلوا في الإتيان ببديل ناجح ومرغوب من كل الأطراف للإصلاح والتطوير والديمقراطية، قائلا " هؤلاء يعرفون ما لا يريدون لكنهم لا يعرفون ماذا يريدون " .

ونوه الكاتب سعيد الحمد إلى وجود نقطة التلاقي والارتباط بين مشروع الفوضى الخلاقة مع مشروع ولاية الفقيه، وهي نقطة التقاء المصالح، فالدول الكبرى راعية مشروع الفوضى الخلاقة تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة والتربع على منابع النفط، في حين أصحاب مشروع ولاية الفقيه يسعون إلى مد التشيّع، بالتالي فإن نقطة التلاقي بين كلا المشروعين هي الاستحواذ على المنطقة وإعادة تقسيم النفوذ فيها ، والمثل حاضرا في التقسيم المفتعل بالعراق .

سوسن الشاعر :

- التوافق صمام أمان استمرارية المشروع الإصلاحي لجلالة الملك
- الوفاق احتكرت مصطلح "المعارضة" دون الممارسة الفعلية
- الأغلبية الصامتة تجد في صحوتها فرض عين وإعلان حالة الوجود

بكل ما تحمله من خبرة سنين في العمل الصحفي ومعايشة الواقع البحريني، وإدراك الذهنية التي تفكر فيها الأحزاب المتمترسة في أتون العمل السياسي، وعلاقتها بدوائر صنع القرار في البلاد، جاءت كتابات الصحفية الكبيرة سوسن الشاعر في صحيفة « الوطن » لتكشف عن حقيقة الحركات الاحتجاجية وموقفها من وراء افتعال الأزمة، كما كان للكاتبة الامتياز والريادة في صحوة «مارد الأغلبية الصامتة » وتشجيع الصامتين على الثأر وإعلان حالة الوجود في وجه الجماعة التي حاولت احتكار إرادة الشعب، وإلغاء مكون اجتماعي قطاعه واسع، وأصوله متجذرة في نسيج المجتمع البحريني .

ففي حديثها معي أثناء مناقشة مقالاتها أكدت الكاتبة البحرينية سوسن الشاعر على أهمية إيجاد التوافق بين كافة أطراف الدولة كنظام الحكم والقوى السياسية وأفراد الشعب، وصولا إلى وجهات نظر ورؤى تكفل المضي قدما في تجربة الإصلاح التي بدأها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ، منذ أن تقلد مقاليد الحكم في سنة ١٩٩٩م ، معتبرة أن التوافق كمنهاج عمل هو صمام أمان يكفل لكل الإرادات السياسية الوقوف على أرضيه مشتركة في اتخاذ القرارات المناسبة، كما ويسهم التوافق على المضي في الإصلاح والتطوير الشامل للوطن .

أما في حال تعذر خلق الحالة التوافقية بين الأطراف المعنية فحينئذ ينبغي البحث عن آليات تتغلب على إرادة التعطيل، وتضمن لكل مكونات المجتمع بإسماع صوتها ورأيها في القضايا الإصلاحية موضع النقاش والبحث .

وشددت الكاتبة سوسن الشاعر على ضرورة تحديد الأهداف قبل البدء في أي حوار سياسي يحمل في أجندته موضوعات وقضايا تستوعب الكثير من التأويلات والنقاش، وذلك حتى لا تنشغل الأطراف المشتركة في الحوار بصراع الانتصار، وتحيد عن الهدف الأساس من الحوار نفسه . لافتة إلى أن تحديد الهدف قبل بدء أي حوار يعد أهم مؤشر قياس يساعد كل الأطراف على معرفة ما إذا كانت تخطو على المسار الصحيح في الوصول إلى الغاية المنشودة .

ودعت الكاتبة سوسن الشاعر إلى ضرورة التنبه للمصطلحات و المفاهيم التي شاع ذيوعها أثناء الأزمة ، منها «المعارضة « وتعمّد بعض الأحزاب السياسية مثل جمعية الوفاق الإسلامية احتكار هذا المصطلح، وتوصيف قيادتها به كي يكون الحصانة التي تستطيع أن تمرر بها أجندتها وتفرضها على الجهات الداخلية بمعاونة بعض الجهات الخارجية كوسائل الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية . حيث ترى أنه كان يكفي لأي شخص ينتمي لتلك الأحزاب ويريد ترويج أجندته وأفكاره، وإن كانت مغلوطة وغير متفق عليها مجتمعيا أن يعّرف نفسه على أنه معارض، ومن ثم تفتح له كل أبواب المحطات الإعلامية الخارجية ليقول ما يشاء، في غفلة من تلك المحطات عن الخلفية الفكرية لهؤلاء الأشخاص الذين تستضيفهم وتسمح بنقل رسائلهم عبر برامجها ونشراتها الإخبارية .

وعن الظهور اللافت للشباب في أزمة ١٤ فبراير، أفادت الكاتبة سوسن الشاعر أن شباب البحرين شأنه كعموم شباب الخليج تجرعوا مرارة الطائفية وقسوتها، منذ أن اخترقت الثورة الخمينية الإيرانية أسوار البلدان الخليجية سنة ١٩٧٩م كمشروع سياسي يسعى للانتشار والتمدد في كافة أرجاء العالم لا الوطن العربي فحسب . وأبدت الكاتبة حسرتها على عدم تمكن الشباب من معايشة عصر الآباء والأجداد الذي يحمل صورا جميلة من صور التعايش السلمي بين كافة مكونات وأطياف المجتمع البحريني، مما جعل هؤلاء الشباب في ظل عدم احتفاظهم بالصورة النموذج عن ترابط أبناء المجتمع كما سابق العهد أكثر عرضة لسوس الطائفية الذي ينخر في مفاصل النسيج المجتمعي و يهرأه .

ورأت الكاتبة سوسن الشاعر أن في صحوة الشباب واستنفار طاقاتهم لنصرة قضية البحرين دليلا على استيقاظ مارد الأغلبية الصامتة ، تلك الفئة البشرية من المجتمع التي آثرت لسنوات طويلة الصمت ونأت بنفسها عن المشاركة في الحراك المجتمعي، والتفاعل مع مختلف فعاليات المجتمع المدني بدءا من العمل التطوعي وحتى العمل السياسي والانخراط في الجمعيات الأهلية. مشيرة إلى أن الأغلبية كانت ترى في مشاركتها المجتمعية فرض كفاية، لكن وبعد الخطر الذي واجهته البحرين أصبحت تلك الأغلبية الصامتة بمن فيها الشباب ينظرون إلى تحركهم فرض عين، وواجب ملزمون به لإعلان وجودهم بعدما حاول طرف واحد تغييبهم وإلغاء وجودهم، واختطاف البحرين في غمضة عين .

وفي الوقت الذي أشادت فيه الكاتبة سوسن الشاعر بحراك الشباب وجهودهم المخلصة في الدفاع عن بلدهم أثناء الأزمة التي عصفت بها وهددت الأمن والاستقرار، دعت أيضا الشباب إلى عدم التراخي الابتعاد عن ساحة العمل الأهلي والنشاط الحقوقي والسياسي،

مع ضرورة الأخذ بتوجيهات من هم أكثر منهم في الخبرة والقدرة على التوجيه والإرشاد .

فيصل الشيخ :

- الإعلام في دائرة اهتمام زعامات الاحتجاج لتدويل القضية وكسب التعاطف
- نفتقر إلى جهة مختصة بالتخطيط الإعلامي والتعامل مع الأزمات والكوارث الطارئة
- لابد من ضبط الخطاب الديني المتشنج والعمل بمبدأ فصل الدين عن السياسة

واحد من أهم وأبرز الوجوه الصحفية التي تصدت بالفكر والقلم إلى أزمة ١٤ فبراير وكشفت عن حيثيات الأحداث ودور الإعلام المحلي والدولي في تحريك الأزمة السياسية والأمنية ، هو فيصل الشيخ ، الكاتب الصحفي بصحيفة «الوطن»، لقد أولى جلّ اهتمامه وتركيزه في كتاباته الصحفية ومشاركاته بالبرامج الحوارية المتلفزة، للكشف عن الحرب الضروس التي تتعرض لها مملكة البحرين من قبل قنوات إعلامية لم تكلف نفسها عناء البحث عن حقيقة ما يحدث على ارض الواقع، بل آثرت تلك القنوات الاصطفاف وراء أحزاب سياسية اتضحت بسرعة نواياها في السطوة على نظام الحكم باستخدام الترهيب الشعبي وإحداث الفوضى .

وفي بداية حديثه معي انتقد الكاتب فيصل الشيخ الطرح الغير موضوعي لقضية البحرين في شبكة قنوات الجزيرة الفضائية، وذهب الكاتب في قوله إلى أن الجزيرة قد خصصت ساعات من بثها لتناول أحداث البحرين دون التحقق من مصداقية ما يحدث ، وإنما بالاعتماد على سلسلة من الاتصالات الهاتفية تتبنى وجهة نظر أحادية الجانب، ولا تعكس كل الآراء والمشاهدات . مرجعا دوافع تلك القناة إلى البحث عن الإثارة، أملا في استقطاب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وتمسكها بأجندتها الخاصة.

واعتبر الكاتب فيصل الشيخ أن الإعلام كان له اليد الطولى في إشعال فتيل أزمة ١٤ فبراير، سيما الإعلام الغربي الذي شن هجوما لاذعا على القيادة والخطوات التي اتخذتها للتعامل مع الحركة الاحتجاجية التي تسببت في شل الدولة، والتأثير في أمن المجتمع ومصالح الناس، واستشهد في حديثه بقناة BBC البريطانية وصحيفة القدس العربي، ورأى بأن تواصل أقطاب وزعامات الحركة الاحتجاجية مع تلك القنوات الأجنبية كان مقصودا بهدف تدويل القضية وكسب تعاطف الشعوب الغربية، وتحويلها أداة ضغط على حكومات بلدانها لتقف ندا لحكومة مملكة البحرين .

ولم يبرئ الكاتب فيصل الشيخ الإعلام البحريني ويستثنيه من مسئولية التصدي لمواجهة الحملات الموجهة للبحرين من جهة الإعلام الغربي ، حيث لخص مشكلة الإعلام البحريني في مسألة حالة عدم الاستقرار التي كانت تعاني منها وزارة الإعلام لعقود طويلة مضت، ومن ثم عدم الاستقرار المهني للإعلاميين وإعداد كوادر مهيأة مهنيا وحرفيا لمواجهة أزمة ١٤ فبراير أو غيرها مما قد يحدث مستقبلا .

وأفاد بأن الأزمة قد كشفت أيضا عن الافتقار إلى جهة مختصة معنية بالتخطيط الإعلامي، ووضع الاستراتيجيات للتعامل مع الأزمات والكوارث الطارئة . وضرب مثلا في إعداد وتقديم البرامج الحوارية التي تتناول تحليل الأحداث وتصاعدها على الساحة المحلية ، قائلا" أغلب هذه البرامج تفتقد إلى الإعداد والتحضير المسبق حتى أن استضافتنا فيها تتم بطريقة "سد الخانات" حيث نتلقى الدعوة للمشاركة فيها قبل ساعات فقط من البث!" .

وعن ظاهرة المراسلين الميدانين التي برزت بوضوح أثناء أزمة ١٤ فبراير ، ذكر الكاتب فيصل الشيخ أن ما ساعد على تفشي تلك الظاهرة هو وجود ثلة من الإعلاميين المؤدلجين الذين سعوا بشتى الوسائل إلى طرق أبواب القنوات الفضائية الأجنبية، من أجل نقل رسائل سلبية عن البحرين وتشويهها . ووجه عتبه على القنوات هذه التي سمحت باستضافة أمثال أولئك الإعلاميين، وهي قنوات محسوبة على الإعلام الغربي الذي يفترض منه تقصي الحقائق والمصداقية، ونقلها بكل أمانة إلى الجمهور .

وأشار الكاتب فيصل الشيخ أن من جملة العوامل التي ساهمت في إذكاء شرارة الحملة الإعلامية الشرسة المستهدفة للبحرين هو النشاط الإعلامي لأحزاب المعارضة، في مقابل تقاعس الجهات الرسمية وتباطؤها في التصريح للوسائل الإعلامية لتفنيد المعلومات الخاطئة وتبيان الحقائق بشخوص معروفة . ودلل على ذلك أن الإعلام الرسمي للبحرين استغرق أكثر من ١٢ ساعة لبث خبر إخلاء دوار مجلس التعاون من المتظاهرين الذين تجمهروا فيه لعدة أيام، في حين أن القنوات الأخرى أخذت السبق في البث وفتحت كل خطوط هواتفها لتلقي الاتصالات، مما أدى إلى توجه الناس لتلك القنوات لمعرفة ما يحدث. ولكن للأسف تعرضت لجرعات مكثفة من الأكاذيب والافتراءات .

أما عن الخطاب الديني فلم يستبعده الكاتب فيصل الشيخ من دائرة التأثير في الأزمة ، مطالبا بضرورة ضبط الخاطب الديني المتشنج، والاهم من ذلك العمل بمبدأ فصل الدين عن السياسة ، ذلك انه من غير المقبول استغلال المنابر الدينية للشحن والتأجيج لتبني وجهات نظر معينة أو حتى مواقف تنتصر لطائفة معينة أو مذهب على آخر .

وتعليقا على الخطاب الرسمي الحكومي أكد الكاتب فيصل الشيخ أهمية الخطابات والرسائل التي بعثتها الحكومة للشعب البحريني أثناء الأزمة ، واستشهد باتصال حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة،عاهل البلاد المفدى بالإذاعة، ومخاطبته للمستمعين بكلمات عفوية تبعث على الطمأنينة وبث الأمل في نفوس أبناء البحرين للصمود وعدم الانهيار النفسي . كما أن الخطابات التي وجهها صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو ولي العهد كلها ساهمت في تهدئة الشارع والنأي به عن الانجراف إلى حرب طائفية خطيرة .

وطالب الكاتب فيصل الشيخ الشباب إلى استخدام قنوات التواصل الاجتماعي بحس من المسئولية واستغلال هذه القنوات في نقل صورة حقيقية عن البحرين، بما تحمله من إرث إنساني وحضاري عريق وكوادر بشرية هي محط أنظار العالم بمقدراتها العلمية .

هشام الزياني :

- سياسات التوظيف الخاطئة أثرت سلبا على القطاعات الخدمية
- تجمع الوحدة الوطنية يجب أن يكون المظلة الجامعة لكل المخلصين الوطنيين
- الصحافة المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي تفوقت على التلفزيون في نقل الأحداث

ارتبط اسم هشام الزياني ، الكاتب الصحفي بصحيفة « الوطن « مع أزمة ١٤ فبراير ، حيث لم يتوان أبدا في تسخير قلمه لنصرة قضية البحرين وتثبيت موقفها إزاء ما كانت تتعرض له من هجمات يروم مفتعلوها الى النيل من استقرار نظام الحكم ، وإحداث الانشقاق والفتنة بين أبناء الشعب الواحد، وجاءت كتاباته منتقدة لبعض السياسات التي كانت تمارسها الدولة وتسببت في تأجيج الأزمة بدلا من علاجها – أبرزها سياسة التوظيف الخاطئة ببعض الوزارات وتسيّد طيف مجتمعي على قطاعات وظيفية بأكملها أدت بإضرابها إلى تعطيل مصالح الناس، كما تركزت آراء الكاتب هشام الزياني على ضرورة النهوض بتجمع الوحدة الوطنية، مطالبا بأن يكون هذا التجمع المظلة الجامعة لكل المخلصين الوطنيين على اختلاف أصولهم وأديانهم ومذاهبهم، ومعيبا في الوقت نفسه اتخاذ البعض للمواقف الضبابية والانتظار لحين انتصار الفريق الفائز على الآخر .

وأثناء حديثه معي انتقد الكاتب هشام الزياني بصحيفة "الوطن" الأطراف التي تعمدت تغييب صوت العقل والحكمة لاحتواء أزمة ١٤ فبراير، وحدد هذه الأطراف بهؤلاء الذين

اختاروا اللجوء إلى البلبلة والتصعيد وشحن الشارع حتى بلغ الأمر ترهيب الآمنين في منازلهم .

ومن وجهة نظر الكاتب أن الازمة التي حدثت في البحرين هي ليست ذات طابع اجتماعي كما كان يروج لها مفتعليها وينادون بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، بقدر ما كانت المشكلة طائفية ومذهبية في جذورها، حيث طغى عليها التوجيه الديني بصيغة التحريض، مستشهدا بوجود رجال دين منذ اليوم الأول للاعتصام في دوار مجلس التعاون .

وحمّل الكاتب هشام الزياني مسئولية الفوضى التي حدثت في قطاعي التعليم والصحة أثناء الأزمة، وتسببت في تعطيل مصالح الناس إلى سياسية التوظيف الخاطئة التي انتهجها المسئولين في وزارتي التربية والتعليم، والصحة . مشيرا إلى أن "التوظيف الطائفي" قد نتج عنه تسيّد طيف من المجتمع في تلك الوزارات وظنها أنها بمقدورها اختطاف البلد، من خلال السيطرة على أهم قطاعين خدميين في الدولة .

وحول تجمع الوحدة الوطنية عبّر الكاتب هشام الزياني عن رغبته بأن تنضوي تحت لواء هذا التجمع كافة مكونات وأطياف المجتمع البحريني على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم السياسية، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة أن يبقى التجمع رمزا وعنوانا جامعا لكل المواطنين والمقيمين الذين اثبتوا إخلاصهم للوطن، وانتصروا لقضية البحرين ، ووقفوا حائط صد في وجه كل من أراد تقويض أركان الحكم الخليفي، وسعى إلى شق الصف بين أبناء الشعب الواحد .

ولم يبد الكاتب هشام الزياني تمنعا بأن يتقدم الصفوف الأمامية في تجمع الوحدة الوطنية شخصيات مسيحية أو ذات ديانة أخرى، شرط أن يكون لها سجلا زاخرا في خدمة العمل الوطني والمجتمع البحريني.

وأدان الكاتب هشام الزياني بشده موقف البعض الذي آثر الصمت أثناء الأزمة ولم يحدد المكان الذي يقف فيه أكان في المربع الذي يساند فيه الناس النظام الحاكم ويثبت شرعيته أمام من يريد تقويضه ويسمح للقوى الاجنبية باختراقه، أو في المربع العكس، ووضع الكاتب أصحاب المواقف الضبابية في دائرة "المنافقين" ، بقوله: "إن نجحت الدولة في قضيتها وقفوا معها وجاهروا بولائهم للقيادة والتوقيع على عرائض الولاء والتأييد، وإن أخفقت الدولة ومالت الكفة للعدو الخارجي الذي يرمي إلى الانقضاض على البحرين فحينئذ لن يتورعوا في التهليل له والترحيب به!"

وفي مسألة اختبار قياس ولاء الفرد لوطنه من عدمه، والمطالبة باعتماد الولاء مطلبا وشرطا أساسا للتوظيف ، كان للكاتب هشام الزياني وجهة نظر تختصر في ضرورة الرجوع إلى

السيرة الذاتية والسجل السلوكي للفرد للتعرف على شخصية الفرد المتقدم للوظيفة، والتأكد من خلو سجلاته من أي حوادث تدل على جنوحه نحو العنف تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ويفترض من خلال الوظيفة التي يشغلها أن يخدم هذا المجتمع ويسهم في زيادة إنتاجية البلد .

إما عن تحليله للعوامل والمسببات التي أفضت إلى إشعال فتيل أزمة ١٤ فبراير، أشار الكاتب هشام الزياني إلى فشل وزارة التربية والتعليم في غرس مفاهيم المواطنة الصحيحة في أذهان الطلبة والطالبات وهم بذور يانعة مهيأة لتلقي كل المعلومات والأفكار. ورأى انه على الرغم من تكبد الوزارة نفقات هائلة في الإعداد والتنظيم لمهرجانات الولاء التي يلزم فيها طلبة المدارس بتقديم التحية والولاء للوطن ولرموز القيادة، بالإضافة إلى حصص ودروس المواطنة وإدراجها كمادة ضمن المناهج، إلا أنه وللأسف كلاهما لم يأتيان بالنتيجة المطلوبة، والدليل تمكّن زعماء الدوار من تحشيد الطلبة واستغلالهم لترديد شعارات التسقيط للنظام دون وعي وإدراك .

وطالب الكاتب هشام الزياني وزارة التربية بمراجعة سياساتها في التوظيف، وفي الفعاليات التي تنفذها من أجل زرع الولاء في نفوس الطلبة ، كما طالبها بتوجيه المبالغ التي تنفقها في تنفيذ تلك الفعاليات إلى زيادة عدد البعثات الدراسية للطلبة في التخصصات التي تحتاجها الدولة، شريطة مراعاة التنوع في اختيار الطلبة المبتعثين حتى لا يتكرر سيناريو احتكار طيف من المجتمع لبعض الاختصاصات والمهن .

وعن تقييمه لأداء الإعلام الرسمي في البحرين أثناء الأزمة، قال الكاتب هشام الزياني " لا استطيع أن أنكر تقاعس الإعلام الرسمي وتحديدا التلفزيون عن مواكبة الأحداث في بدايتها مقارنة بأداء الإذاعة والصحافة ، إلا أن هذا يرجع إلى حالة الإنهاك التي تعاني منها هيئة شئون الإعلام خصوصا بعد توريثها ديون مالية من الوزارة السابقة تفوق ١٣ مليون دينار، وموظفين يعانون مرارة التهميش والبطالة المقنعة ، فكيف تتوقعون أن يكون الأداء بكل هذه الجراح المثخنة ؟! " واستطرد قائلا " إلا أن بفضل إصرار إدارة الهيئة على مواكبة الحدث والحس الوطني العالي الذي يتمتع به الإعلاميون استطاع التلفزيون أن يقف على نبض الشارع البحريني و يواكب مجريات الأحداث أولا بأول وينقلها للعالم كحقائق لا تحتمل زيف ورياء " .

وأشاد الكاتب هشام الزياني بتوجه الشباب نحو مواقع التواصل الاجتماعي، واتخاذها وسائل للكشف عن سيل الافتراءات التي تعرضت لها البحرين بهدف تشويه سمعتها ، وقال إن هذه الفضاءات الحرة تسمح بالتواصل مع آلاف البشر، وبإمكان الفرد أن يوظفها في صالحه ونصرة قضيته وكسب الرأي العام لتبني مواقفه إن هو أحسن استخدامها، ووظفها التوظيف

الأمثل للوصول إلى غاياته المنشودة .

حوار مع ناشط اتصال تفاعلي :

- الشبكات الاجتماعية أحيت الإعلام الأهلي وجعلته منافسا
- أحاول التحقق من الأخبار قبل نشرها وهدفي حفظ الأمن الشعبي
- اختياري لأسم الشبكة ردا على كل من حاول العبث بأمن الوطن وغدر فيه

لما كانت قنوات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية في مقدمة المصادر التي يتلقى منها الناس الأخبار أولا بأول وبصورة سريعة مقارنة بقنوات الاتصال الجماهيرية، فقد أطلت عبر تلك المواقع العديد من الشخصيات والحسابات المجهولة المصدر بالنسبة للمتابع لها، حتى غدت ظاهرة محط للأنظار والمتابعة لما حققته من نجاح باهر على صعيد نشر المعلومات بدقة وكسب ثقة الجماهير، وفاق عدد متابعيها عشرات الألوف. ولعل الريادة في هذا المجال تحسب إلى ناشط الاتصال التفاعلي «حارقهم « فقد انشأ حساب على موقع التواصل الاجتماعي التويتر بهذا الاسم وتم تدشينه بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١ ،وسرعان ما امتد إلى الهواتف الذكية ، حتى غدا شبكة تتبعها عشرات الألوف لتتلقى منها الأخبار المتصلة بالأوضاع الأمنية أولا بأول ، وامتدت دائرة تأثيره على سوق العمل والتجارة، وتحول حارقهم دليل تجاري لاطلاع الناس الراغبين بالمقاطعة التجارية على أسماء محلات التجار الذين ثبت تورطهم وتمويلهم لزعامات الانقلاب وحركة الاعتصام بدوار مجلس التعاون، كما ساعد حارقهم الكثيرين من الشباب في الحصول على فرص وظيفة وقام بدور الوسيط في ذلك .

واهتماما بدراسة أبعاد الظاهرة إعلاميا وسبر أغوارها ، أجريت حوارا مع منشئ الحساب ودار بيني وبينه حديث موسع حول أبعاد تلك الشخصية التي ابتدعها وهدفه منها ، والاهم من ذلك تقييمه لنفسه وهو قائد جماهيري ومؤثر في الرأي العام ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها أجابني عليها ، وأنا هنا أحاول عزيزي القارئ أن اجتهد في نقل تفاصيل الحوار لأضعك في الصورة بكل أمانة ومصداقية.

يقول «حارقهم» أنا كمواطن بحريني تفاجأت كما هو حال غالبية أبناء البحرين بالأزمة المفتعلة التي أحدثها زعماء الحركة الاحتجاجية وأتباعهم،والتي لم يكن لها أدنى داعي أن تزج البحرين فيها لولا صلافة وتعنت المحتجين، الذين سرعان ما تكشفت نواياهم الانقلابية ورغبتهم الدفينة في الانتفاضة على البلد بتوجيهات أجنبية، والأدهى من ذلك استحواذهم

على آراء ومواقف مكونات المجتمع البحريني، ومصادرة حقهم في التعبير ، ويستطرد في قوله « من هنا جاءتني فكرة إنشاء حارقهم والأصل في التسمية واختيارها أن يكون ردا على كل من سولت له نفسه الغدر بالوطن والمجاهرة بخيانته « .

ويستطرد في إيضاحاته « أنشأت الحساب على موقع التويتر بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١ ، بوازع وطني وجهد شخصي كي أساهم في حفظ الأمن الشعبي، والدفاع عن حقوق الوطن المسلوبة ، ولم أكن أتوقع الإقبال الكبير على هذا الحساب الذي كان مجرد فكرة وغدا اليوم مصدر للأخبار يتبعه آلاف البشر «. فالشبكات الاجتماعية ساعدت في تعزيز الإعلام الأهلي وجعلته منافسا للقنوات الإعلامية الرسمية ، بل لا أبالغ إن قلت تفوقت على كثير منها .

وعن التحقق من مصداقية ما ينشره فيذهب حارقهم برده إلى انه يحرص كثيرا للتدقيق في كل ما يبثه من باب الأمانة وكسب ثقة متابعيه، وإن حصل أن نشر شيئا مخالفا للحقيقة يبادر بتصحيح المعلومة. مؤكدا على أن الثقة التي أولاها له الناس هي التي شجعته لتوسيع دائرة نشاطاته في مجال الإعلام التفاعلي، واستخدام الهواتف الذكية لنشر رسائل موجزة توضح للناس كثير من القضايا والشئون الأمنية .

ولم يجد حارقهم في نشاطه تعارضا مع الجهود الرسمية التي تبذلها الدولة في نشر الثقافة الأمنية، بل انه جاء معاونا لها ،خصوصا وهو يحرص على اطلاع الناس بمجريات الأمور ويطلب منهم الاحتراس من المواقع التي تحدث فيها المشاغبات حرصا على سلامتهم.

ويرى حارقهم أن تجربته تحظى بإقبال كبير، والدليل محاكاتها وإنشاء الكثير من الشبكات التي تخدم في نفس المجال، مشيرا إلى أن ما يكتب وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي يحظى بمتابعة كبار صناع القرار و الدوائر الرسمية، الأمر الذي بدوره يزيد من كثافة التجاوب والتفاعل مع مقترحات الناس ومتطلباتهم التي ينقلها عبر هذا الحساب .

ودعا الشباب إلى الدخول بقوة في مجال الإعلام التفاعلي والتزود بأعلى المهارات في هذا المجال، مؤكدا أن قضية الدفاع عن الوطن تستوجب استنهاض كل الهمم والطاقات، سيما في مجال الإعلام لنشر الحقائق وتفنيد الأكاذيب التي يروجها البعض للنيل من سمعة البحرين وحقيقة ما يحدث فيها.

الفصل الخامس

دراسة بحثية حول أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات



من أجل رصد وتقييم أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات بمملكة البحرين ، فقد تعمّدت تنفيذ دراسة بحثية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يمكن من خلاله التحقق من واقع أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات بمملكة البحرين، حيث تم إعداد استبانة بحثية بمراجعة أساتذة من جامعة البحرين، ومعهد التنمية السياسية بمملكة البحرين، وتم تطبيقها على عينة قوامها ٢١٢ مفردة ،يمثلون مختلف شرائح المجتمع البحريني من موظفين وطلبة من الجنسين وفي مراحل عمرية مختلفة، ومستويات تعليمية متباينة .

واتخذت الدراسة من مملكة البحرين حيزا لتنفيذها خلال سنة ٢٠١١ م ، وزخرت بالعديد من النتائج التي تقف على تشخيص حالة الإعلام الوطني في المملكة وأدائه خلال الأزمة مقارنة بالإعلام الخارجي ، وخرجت من خلال تلك الدراسة بالعديد من التوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل لها ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات بمملكة البحرين.

ثانياً : أسئلة الدراسة :

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي مصادر معلومات أفراد العينة عن الأزمة؟ وما أكثر الوسائل التي اعتمدوا عليها في متابعة الأحداث؟

ما هو دور وسائل الاتصال الاجتماعي في نقل الأحداث ونشرها؟

ما مدى رضا أفراد العينة عن تغطية وسائل الإعلام البحرينية لأحداث البحرين الأخيرة؟

ما مدى اعتماد أفراد العينة على وسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين؟

ما هو مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث؟

ما هي المقترحات للنهوض بأداء الإعلام الرسمي في إدارة الأزمات؟

ثالثاً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يمكن من خلاله وصف واقع أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات بمملكة البحرين.

رابعاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

• تصميم الأدوات البحثية: قامت الباحثة بإعداد استبيان لتقييم أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات، وتم تحكيم الاستبيان وعرضه على المختصين في كل من جامعة البحرين ومعهد التنمية السياسية، ومن ثم تم تعديله وحساب صدقه وثباته بالطرق المناسبة، ثم تطبيقه على العينة الأساسية.

• اختيار العينات: تم اختيار عينات من عدد من المؤسسات والقطاعات المختلفة بمملكة البحرين، بالطريقة العشوائية الطبقية.

• التطبيق الميداني: تم تطبيق أداة الدراسة على أفراد العينة.

• التحليلات الإحصائية: تم إدخال البيانات في الحاسوب وتحليلها إحصائياً من خلال الحزمة الإحصائية SPSS.

• عرض ومناقشة وتفسير النتائج: تم عرض ومناقشة وتفسير النتائج في ضوء المعطيات والدراسات السابقة.

خامساً: متغيرات الدراسة:

تتناول الدراسة المتغير التالي: أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات.

سادساً: حدود الدراسة:

أ. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات، ووصف واقع التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث، من وجهة نظر أفراد العينة.

ب. الحدود الجغرافية: اقتصرت الدراسة على مملكة البحرين.

ج. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينات من الموظفين والطلبة في عدد من

المؤسسات المختلفة بمملكة البحرين.

د. الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في عام ٢٠١١م.

سابعاً: مجتمع الدراسة والعينة:

يضم مجتمع الدراسة الموظفين والطلبة في عدد من المؤسسات المختلفة بمملكة البحرين من الجنسين.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، وقد اشتملت العينة على ٢١٢ فرد (١١٨ من الذكور بنسبة ٥٥,٧٪، و٩٤ من الإناث بنسبة ٤٤,٣٪)، وقد بلغ متوسط عمر أفراد العينة الكلية ٢٤,٤٣ سنة بانحراف معياري ٨,٣٩ سنة (الذكور ٢٥,٩٢ سنة وبانحراف معياري قدره ٨,٥٠ سنة، بينما بلغ متوسط عمر الإناث ٢٢,٤٧ سنة، وبانحراف معياري قدره ٧,٨٨ سنة).

وصف العينة:

الجداول التالية توضح وصف العينة حسب البيانات الشخصية:

جدول (١)

توزيع أفراد العينة على متغيري الجنس والمهنة

المهنة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة المئوية٪	العدد	النسبة المئوية٪	العدد	النسبة المئوية٪
١) موظف	٦٣	٥٥,٨	٢١	٢٦,٩	٨٤	٤٤,٠
٢) طالب	٣٩	٣٤,٥	٥١	٦٥,٤	٩٠	٤٧,١
٣) أعمال حرة	٣	٢,٧	٢	٢,٦	٥	٢,٦
٤) ربة بيت	٠	٠	٣	٣,٨	٣	١,٦

المهنة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة المئوية٪	العدد	النسبة المئوية٪	العدد	النسبة المئوية٪
٥) في الشرطة/ الدفاع	٥	٤,٤	٠	٠	٥	٢,٦

الجدول السابق يوضح أن ٤٧,١٪ من أفراد العينة من الطلبة، و٤٤,٠٪ من الموظفين.

جدول (٢)

توزيع أفراد العينة على متغيري الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة المئوية٪	العدد	النسبة المئوية٪	العدد	النسبة المئوية٪
أقل من ثانوية	٤	٣,٤	٢٠	٢١,٥	٢٤	١١,٥
ثانوية عامة	٥٩	٥٠,٩	٢٨	٣٠,١	٨٧	٤١,٦
دبلوم متوسط	١٧	١٤,٧	١٢	١٢,٩	٢٩	١٣,٩
جامعي	٣٤	٢٩,٣	٢٩	٣١,٢	٦٣	٣٠,١
فوق الجامعي	٢	١,٧	٤	٤,٣	٦	٢,٩

يتضح من الجدول السابق أن ٤١,٦٪ من أفراد العينة مستواهم التعليمي ثانوية عامة، بينما نجد أن ٣٠,١٪ منهم جامعيون.

ثامناً: أداة الدراسة: (الملحق ١)

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والبحوث في مجال أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات قامت الباحثة بإعداد استبيان لتقييم أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات.

صدق الأداة:

بعد الانتهاء من تصميم أداة الدراسة (الاستبانة)، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعة في كل من جامعة البحرين ومعهد التنمية السياسية، وذلك لإبداء الرأي في كل من فقرات هذه الاستبانة من حيث سلامة صياغة الفقرة، ومدى ملاءمتها للمجال الذي تقيسه، ولتحديد الحاجة لبقائها أو حذفها أو تعديلها، وإضافة ما يرونه مناسباً من فقرات أخرى. وأُدخلت كافة التعديلات المطلوبة من قبل المحكمين. ويوضح ملحق رقم (٢)

أسماء المحكمين.

ثبات الأداة:

تم حساب معامل ألفا لكرونباخ لحساب مدى التجانس الداخلي لبنود الاستبانة، وقد بلغت قيمة المعامل ٠,٦٠ تقريباً، وهو معامل مقبول إحصائياً، مما يدل على ثبات الأداة.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لبنود الاستبيان، كما تم حساب معامل ألفا لكرونباخ للتأكد من ثبات الاستبيان.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة على سؤال الدراسة الأول:

"ما هي مصادر معلومات أفراد العينة عن الأزمة؟ وما أكثر الوسائل التي اعتمدوا عليها في متابعة الأحداث؟؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود السؤال، وذلك للعينة الكلية ولكل جنس على حدة، والجداول التالية توضح ذلك:

أ. مصادر معلومات أفراد العينة عن الأزمة:

عند سؤال أفراد العينة عن مصادر معلوماتهم عن الأزمة، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (٣)

مصادر معلومات أفراد العينة عن الأزمة×

المصدر	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الإعلام الوطني	٩٦	٨١,٤	٧٥	٧٩,٨	١٧١	٨٠,٧
الإعلام الأجنبي	٢٩	٢٤,٦	٢٢	٢٣,٤	٥١	٢٤,١
الإنترنت	٧٠	٥٩,٣	٥٢	٥٥,٣	١٢٢	٥٧,٥
علاقات الأصدقاء	٤٤	٣٧,٥	٣٩	٤١,٥	٨٣	٣٩,٢

× يمكن للمفحوص أن يختار أكثر من بديل، وبالتالي لا يعبر المجموع عن العدد الكلي لأفراد العينة.

يتضح من الجدول السابق أن ٨١,٤٪ من الذكور قد حددوا مصدر معلوماتهم عن الأزمة في البحرين في الإعلام الوطني، و٥٩,٣٪ منهم حددوه في الإنترنت، ثم ٣٧,٥٪ في الأصدقاء،

وأخيراً ٢٤,٦٪ حددوه في الإعلام الأجنبي.

أما الإناث فإن ٧٩,٨٪ منهن حددن مصدر معلوماتهن عن الأزمة في البحرين في الإعلام الوطني، و٥٥,٣٪ في الإنترنت، ثم ٤١,٥٪ في الأصدقاء، وأخيراً ٢٣,٤٪ في الإعلام الأجنبي.

والشكل التالي يوضح مصادر معلومات أفراد العينة الكلية عن الأزمة:

مصادر معلومات أفراد العينة عن الأزمة

ب. أكثر الوسائل التي أعتمد عليها أفراد العينة في متابعة الأحداث في البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن أكثر الوسائل التي اعتمدوا عليها في متابعة الأحداث في البحرين، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (٤)

أكثر الوسائل التي أعتمد عليها أفراد العينة في متابعة الأحداث في البحرين

الوسيلة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الصحافة	٣٣	٢٨,٠	٣١	٣٣,٠	٦٤	٣٠,٢
التلفزيون	٧٩	٦٦,٩	٧٣	٧٧,٧	١٥٢	٧١,٧
الإذاعة	١٥	١٢,٧	٢٢	٢٣,٤	٣٧	١٧,٥
الفيس بوك	٣٥	٢٩,٧	٣١	٣٣,٠	٦٦	٣١,١
التويتر	٤٥	٣٨,١	٣٢	٣٤,٠	٧٧	٣٦,٣
البلاك بيري	٤٦	٣٩,٠	٤٧	٥٠,٠	٩٣	٤٣,٩

يتضح من الجدول السابق أن ٦٦,٩٪ من الذكور اعتمدوا على التلفزيون في متابعة أحداث البحرين الأخيرة، بينما اعتمد ٣٩,٠٪ منهم على البلاك بيري، و٣٨,١٪ على التويتر، و٢٩,٧٪ على الفيس بوك، و٢٨,٠٪ على الصحافة، بينما اعتمد ١٢,٧٪ فقط على الإذاعة.

أما بالنسبة للإناث فإن ٧٧,٧٪ منهن اعتمدن على التلفزيون في متابعة أحداث البحرين الأخيرة، بينما اعتمدن ٥٠,٠٪ منهن على البلاك بيري، و٣٤,٠٪ على التويتر، و٣٣,٠٪ على الفيس بوك، و٣٣,٠٪ على الصحافة، بينما اعتمدن ٢٣,٤٪ فقط على الإذاعة.

أكثر الوسائل التي أعتمد عليها أفراد العينة الكلية في متابعة الأحداث في البحرين

ج. أسباب اختيار أفراد العينة للوسيلة التي اعتمدوا عليها:

عند سؤال أفراد العينة عن أسباب اختيارهم للوسيلة التي اعتمدوا عليها في جلب المعلومات

عن أحداث البحرين الأخيرة، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (٥)

أسباب اختيار أفراد العينة للوسيلة التي اعتمدوا عليها

السبب	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
سرعة الحصول على المعلومة	٨٨	٧٤,٦	٦٩	٧٣,٤	١٥٧	٧٤,١
سرعة التفاعل مع الخبر	٤٩	٤١,٥	٣٨	٤٠,٤	٨٧	٤١,٠
لا بديل آخر عن تلك الوسيلة	١٦	١٣,٦	٩	٩,٦	٢٥	١١,٨

يتضح من الجدول السابق أن ٧٤,٦٪ من الذكور يرون أن سبب اختيارهم للوسيلة التي من خلالها يمكن معرفة معلومات عن أحداث البحرين الأخيرة هو سرعة الحصول على المعلومات، بينما يرى ٤١,٥٪ منهم أن السبب يتمثل في سرعة التفاعل مع الخبر من خلال تلك الوسيلة، بينما يرى ١٣,٦٪ منهم أنه لا بديل آخر عن تلك الوسيلة.

أما بالنسبة للإناث فإن ٧٣,٤٪ حددن سبب اختيارهن للوسيلة التي من خلالها يمكن معرفة معلومات عن أحداث البحرين الأخيرة في سرعة الحصول على المعلومات، بينما ترى ٤٠,٤٪ منهن أن السبب يتمثل في سرعة التفاعل مع الخبر من خلال تلك الوسيلة، بينما ترى ٩,٦٪ منهن أنه لا بديل آخر عن تلك الوسيلة.

والشكل التالي يوضح أسباب اختيار أفراد العينة الكلية للوسيلة التي اعتمدوا عليها في جلب المعلومات عن أحداث البحرين الأخيرة:

أسباب اختيار أفراد العينة الكلية للوسيلة التي اعتمدوا عليها

د. مساهمة أفراد العينة في تغطية أحداث الأزمة في البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن مدى مساهمتهم في تغطية أحداث الأزمة في البحرين، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (٦)

مدى مساهمة أفراد العينة في تغطية أحداث الأزمة في البحرين

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٥٦	٤٨,٣	٢٨	٣٠,١	٨٤	٤٠,٢
لا	٦٠	٥١,٧	٦٥	٦٩,٦	١٢٥	٥٩,٨

يتضح من الجدول السابق أن ٤٨,٣٪ من الذكور ساهموا في تغطية أحداث البحرين الأخيرة في مقابل ٣٠,١٪ من الإناث.

ه. الوسيلة الأكثر فاعلية في نقل الأحداث من وجهة نظر أفراد العينة:

عند سؤال أفراد العينة عن الوسيلة الأكثر فاعلية في نقل الأحداث من وجهة نظرهم، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (٧)

الوسيلة الأكثر فاعلية في نقل الأحداث من وجهة نظر أفراد العينة

الوسيلة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الإعلام	٤٥	٤٠,٩	٤٥	٤٨,٤	٩٠	٤٤,٣
الشبكات الاجتماعية	٦٤	٥٨,٢	٤٧	٥٠,٦	١١١	٥٤,٧

يتضح من الجدول السابق أن ٥٨,٢٪ من الذكور يرون أن الشبكات الاجتماعية أكثر فاعلية في نقل الأحداث، في مقابل ٥٠,٦٪ من الإناث.

الوسيلة الأكثر فاعلية في نقل الأحداث من وجهة نظر أفراد العينة الكلية

و. الوسيلة التي استعان بها أفراد العينة للنشر:

عند سؤال أفراد العينة عن الوسيلة التي استعانوا بها في النشر، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي :

جدول (٨)

الوسيلة التي استعان بها أفراد العينة في النشر

الوسيلة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الصحافة	٩	٧,٦	١٤	١٤,٩	٢٣	١٠,٨
التلفزيون	٢١	١٧,٨	١٧	١٨,١	٣٨	١٧,٩
الإذاعة	٥	٤,٢	١٠	١٠,٦	١٥	٧,١
الفيس بوك	٢٨	٢٣,٧	٢٣	٢٤,٥	٥١	٢٤,١
التويتر	٣١	٢٦,٣	١٧	١٨,١	٤٨	٢٢,٦
البلاك بيري	٣٤	٢٩,١	٢٩	٣٠,٩	٦٣	٢٩,٩

يتضح من الجدول السابق أن ٢٩,١٪ من الذكور استعانوا بالبلاك بيري في النشر، بينما اعتمد ٢٦,٣٪ منهم على التويتر.

أما بالنسبة للإناث فإن ٣٠,٩٪ منهن اعتمدن على البلاك بيري، و٢٤,٥٪ على الفيس بوك.

الوسيلة التي اعتمد عليها أفراد العينة الكلية في النشر

للإجابة على سؤال الدراسة الثاني:

"ما هو دور وسائل الاتصال الاجتماعي في نقل الأحداث ونشرها؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود السؤال، وذلك للعينة الكلية ولكل جنس على حدة، والجداول التالية توضح ذلك:

أ. دور وسائل الاتصال الاجتماعي في نقل الأحداث ونشرها:

عند سؤال أفراد العينة عن دور وسائل الاتصال الاجتماعي في نقل الأحداث ونشرها، تمثلت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (٩)

دور وسائل الاتصال الاجتماعي في نقل الأحداث ونشرها

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تتميز بفضاء حر للتعبير دون قيود	٥٨	٤٩,٢	٤٣	٤٥,٧	١٠١	٤٧,٦
تتميز بسرعة النشر والوصول إلى قاعدة جماهيرية واسعة	٧٥	٦٣,٦	٦١	٦٤,٩	١٣٦	٦٤,٢
ساهمت في تضليل الرأي العام وترويج معلومات خاطئة	٤٣	٣٦,٤	٣١	٣٣,٠	٧٤	٣٤,٩
يصعب التحقق من مصداقية ما ينشر فيها	٤٣	٣٦,٤	٤٠	٤٢,٦	٨٣	٣٩,٢

× يمكن للمفحوص أن يختار أكثر من بديل، وبالتالي لا يعبر المجموع عن العدد الكلي لأفراد العينة.

يتضح من الجدول السابق أن ٦٣,٦٪ من الذكور يرون أن وسائل الاتصال الاجتماعي تتميز بسرعة النشر والوصول إلى قاعدة جماهيرية واسعة، في مقابل ٦٤,٩٪ من الإناث.

كما يرى ٤٩,٢٪ من الذكور أن وسائل الاتصال الاجتماعي تتميز بفضاء حر للتعبير عن الرأي بدون قيود، في مقابل ٤٥,٧٪ من الإناث.

بينما يرى ٣٦,٤٪ من الذكور أن وسائل الاتصال الاجتماعي ساهمت في تضليل الرأي العام وترويج معلومات خاطئة، ونفس النسبة ترى صعوبة التحقق من مصداقية ما ينشر فيها، في مقابل ٣٣,٠٪ و ٤٢,٦٪ من الإناث على التوالي.

دور وسائل الاتصال الاجتماعي في نقل الأحداث ونشرها من وجهة نظر أفراد العينة الكلية للإجابة على سؤال الدراسة الثالث:

"ما مدى رضا أفراد العينة عن تغطية وسائل الإعلام البحرينية لأحداث البحرين الأخيرة؟"

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود السؤال، وذلك للعينة الكلية ولكل جنس على حدة، والجداول التالية توضح ذلك:

أ. مدى رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة:

عند سؤال أفراد العينة عن مدى رضاهم عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة،

اتضحت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٠)

مدى رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٤٦	٣٩,٣	٤٥	٤٨,٤	٩١	٤٣,٣
لا	٢٦	٢٢,٢	١١	١١,٨	٣٧	١٧,٦
إلى حد ما	٤٥	٣٨,٥	٣٧	٣٩,٨	٨٢	٣٩,٠

يتضح من الجدول السابق أن ٣٩,٣٪ من الذكور راضون عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة، في مقابل ٤٨,٤٪ من الإناث.

والشكل التالي يوضح مدى رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة:

مدى رضا أفراد العينة الكلية عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة

أسباب رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة:

عند سؤال أفراد العينة عن أسباب رضاهم عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة، تتضح إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١١)

أسباب رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة

السبب	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
التغطية الفورية والمباشرة	٣٢	٢٧,١	٢٧	٢٨,٧	٥٩	٢٧,٨
تقديم البرامج الحوارية	٥٥	٤٦,٦	٤٥	٤٧,٩	١٠٠	٤٧,٢
التوازن في الطرح	١٩	١٦,١	١٣	١٣,٨	٣٢	١٥,١

يتضح من الجدول السابق أن ٤٦,٦٪ من الذكور يرون أن سبب رضاهم عن تلفزيون البحرين أثناء تغطيته للأحداث الأخيرة يتمثل في تقديم البرامج الحوارية، في مقابل ٤٧,٩٪ من الإناث.

أسباب رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة

أسباب عدم رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة:

عند سؤال أفراد العينة عن أسباب عدم رضاهم عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة، تتضح إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٢)

أسباب عدم رضا أفراد العينة عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة

السبب	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
التقاعس في متابعة الأحداث والتغطية الفورية	١٢	١٠,٢	٧	٧,٤	١٩	٩,٠
الانحياز في عرض وجهات النظر، وتغليب بعض الآراء على الأخرى	١٧	١٤,٤	٧	٧,٤	٢٤	١١,٣
البرامج التي كانت تعرض لا تتناسب أبداً مع حجم الأحداث	١٩	١٦,١	٥	٥,٣	٢٤	١١,٣

يتضح من الجدول السابق أن ١٦,١٪ من الذكور يرون أن سبب عدم رضاهم عن تلفزيون البحرين أثناء تغطيته للأحداث الأخيرة يتمثل في أن البرامج التي كانت تعرض لا تتناسب أبداً مع حجم الأحداث، في مقابل ٥,٣٪ من الإناث.

أسباب عدم رضا أفراد العينة الكلية عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة

ب. مدى رضا أفراد العينة عن تغطية الصحافة البحرينية للأحداث الأخيرة:

عند سؤال أفراد العينة عن مدى رضاهم عن تغطية الصحافة البحرينية للأحداث الأخيرة، اتضحت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٣)

مدى رضا أفراد العينة عن تغطية الصحافة البحرينية للأحداث الأخيرة

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٣١	٢٦,٧	٤٠	٤٣,٠	٧١	٣٤,٠
لا	٢٥	٢١,٦	٩	٩,٧	٣٤	١٦,٤
إلى حد ما	٦٠	٥١,٧	٤٤	٤٧,٣	١٠٤	٤٩,٨

يتضح من الجدول السابق أن ٢٦,٧٪ من الذكور راضون عن تغطية الصحافة البحرينية للأحداث الأخيرة، في مقابل ٤٣,٠٪ من الإناث.

مدى رضا أفراد العينة عن تغطية الصحافة البحرينية للأحداث الأخيرة

القوالب الصحفية التي اعتمد عليها أفراد العينة في متابعة أحداث البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن القوالب الصحفية التي اعتمدوا عليها في متابعة الأحداث الأخيرة، تتضح إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٤)

القوالب الصحفية التي اعتمد عليها أفراد العينة في متابعة أحداث البحرين

القالب	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الأخبار	٧٦	٦٤,٤	٧٤	٧٩,٦	١٥٠	٧١,١
التحقيقات	٢٣	١٩,٥	١٦	١٧,٢	٣٩	١٨,٥
الأعمدة والمقالات	٣٠	٢٥,٤	٢٣	٢٤,٧	٥٣	٢٥,١

يتضح من الجدول السابق أن ٦٤,٤٪ من الذكور يعتمدون على الأخبار في متابعة الأحداث الأخيرة، في مقابل ٧٩,٦٪ من الإناث.

والشكل التالي يوضح القوالب الصحفية التي اعتمد عليها أفراد العينة في متابعة الأحداث الأخيرة:

القوالب الصحفية التي اعتمد عليها أفراد العينة في متابعة أحداث البحرين

الصحف المحلية التي نجحت في رصد أحداث البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن أكثر الصحف المحلية التي رصدت أحداث البحرين بنجاح، اتضحت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٥)

الصحف المحلية التي نجحت في رصد أحداث البحرين

الصحيفة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الأيام	٤١	٣٤,٧	٢٩	٣١,٢	٧٠	٣٣,٢
أخبار الخليج	٢٥	٢١,٢	٢٦	٢٨,٠	٥١	٢٤,٢
الوسط	٨	٦,٨	٨	٨,٦	١٦	٧,٦
الوطن	٥٦	٤٧,٥	٤٥	٤٨,٤	١٠١	٤٧,٩
البلاد	٢	١,٧	٦	٦,٥	٨	٣,٨

يتضح من الجدول السابق أن الصحيفة التي يعتمد عليها غالبية أفراد العينة في متابعة أحداث البحرين هي صحيفة الوطن بنسبة ٤٧,٩٪، تليها الأيام بنسبة ٣٣,٢٪، ثم أخبار الخليج بنسبة ٢٤,٢٪.

الصحف المحلية التي نجحت في رصد أحداث البحرين

للإجابة على سؤال الدراسة الرابع:

"ما مدى اعتماد أفراد العينة على وسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين؟"

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود السؤال، وذلك للعينة الكلية ولكل جنس على حدة، والجداول التالية توضح ذلك:

أ- المقارنة بين الإعلام المحلي والإعلام الخارجي في نقل أحداث البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن المقارنة بين الإعلام المحلي والإعلام الخارجي في نقل أحداث

البحرين، كانت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٦)

المقارنة بين الإعلام المحلي والإعلام الخارجي في نقل أحداث البحرين

نوع الإعلام	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الإعلام المحلي	٥٥	٤٧,٤	٤٣	٤٧,٣	٩٨	٤٧,٣
الإعلام الخارجي	٦١	٥٢,٦	٤٨	٥٢,٧	١٠٩	٥٢,٧

يتضح من الجدول السابق أن الإعلام الخارجي تفوق بشكل طفيف على الإعلام المحلي في نقل أحداث البحرين، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغت نسبة من أكد على دور الإعلام الخارجي ٥٢,٧٪، في مقابل ٤٧,٣٥ للإعلام المحلي.

المقارنة بين الإعلام المحلي والإعلام الخارجي في نقل أحداث البحرين

ب- لجوء أفراد العينة لوسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن المقارنة لجوء أفراد العينة لوسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين، كانت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٧)

لجوء أفراد العينة لوسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٧٢	٦١,٥	٤٦	٥٠,٥	١١٨	٥٦,٧
لا	٤٥	٣٨,٥	٤٥	٤٩,٥	٩٠	٤٣,٣

يتضح من الجدول السابق أن ٥٦,٧٪ من أفراد العينة قد لجئوا إلى وسائل إعلام خارجية لمتابعة أحداث البحرين، في مقابل ٤٣,٣٪ اعتمدوا على وسائل الإعلام المحلية.

والشكل التالي يوضح لجوء أفراد العينة لوسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين:

لجوء أفراد العينة لوسائل الإعلام الخارجية لمتابعة أحداث البحرين

ج- وسائل الإعلام الخارجية التي اعتمد عليها أفراد العينة لمتابعة أحداث البحرين:

عند سؤال أفراد العينة عن وسائل الإعلام الخارجية التي اعتمدوا عليها لمتابعة أحداث البحرين، كانت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٨)

وسائل الإعلام الخارجية التي اعتمد عليها أفراد العينة لمتابعة أحداث البحرين

الوسيلة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قنوات فضائية	٧٢	٦١,٠	٤٨	٥٢,٢	١٢٠	٥٧,١
محطات إذاعية	٩	٧,٦	١٠	١٠,٩	١٩	٩,٠
مواقع إنترنت	٣٩	٣٣,١	٢٠	٢١,٧	٥٩	٢٨,١
صحف دولية	١١	٩,٣	٥	٥,٤	١٦	٧,٦

يتضح من الجدول السابق أن ٥٧,١٪ من أفراد العينة قد لجئوا إلى قنوات فضائية خارجية لمتابعة أحداث البحرين، بينما لجأ ٢٨,١٪ إلى مواقع إنترنت.

وسائل الإعلام الخارجية التي اعتمد عليها أفراد العينة لمتابعة أحداث البحرين

للإجابة على سؤال الدراسة الخامس:

" ما هو مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث؟"

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود السؤال، وذلك للعينة لكلية ولكل جنس على حدة، والجداول التالية توضح ذلك:

أ. مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث:

عند سؤال أفراد العينة عن مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث، كانت إجاباتهم في الجدول التالي:

جدول (١٩)

مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ناجح وذو فاعلية	٢٦	٢٢,٦	٢٧	٣١,٠	٥٣	٢٦,٢
مقبول	٥٢	٤٥,٢	٤٢	٤٨,٣	٩٤	٤٦,٥
دون المستوى	٣٧	٣٢,٢	١٨	٢٠,٧	٥٥	٢٧,٢

يتضح من الجدول السابق أن ٢٦,٢٪ من أفراد العينة يرون أن مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث ناجح وذو فاعلية، ويرى ٤٦,٥٪ أنه مقبول، بينما يرى ٢٧,٢٪ أنه دون المستوى.

مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث

ب. مدى توفيق الخطاب الرسمي في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور:

عند سؤال أفراد العينة عن مدى توفيق الخطاب الرسمي في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور في البحرين، كانت إجاباتهم على النحو التالي:

جدول (١٩)

مدى توفيق الخطاب الرسمي في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور

الإجابة	عينة الذكور		عينة الإناث		العينة الكلية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٥٥	٥٤,٥	٤٩	٦٦,٢	١٠٤	٥٩,٤
لا	٤٦	٤٥,٥	٢٥	٣٣,٨	٧١	٤٠,٦

يتضح من الجدول السابق أن ٥٩,٤٪ من أفراد العينة يرون أن الخطاب الرسمي ساعد في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور في البحرين، في مقابل اعتراض ٤٠,٦٥٪ على ذلك.

والشكل التالي يوضح مدى توفيق الخطاب الرسمي في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور في البحرين:

مدى توفيق الخطاب الرسمي في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور

للإجابة على سؤال الدراسة السادس:

"ما هي المقترحات للنهوض بأداء الإعلام الرسمي في إدارة الأزمات؟؟"

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبنود السؤال، وذلك للعينة الكلية، والنتائج التالية توضح ذلك:

جدول (٢٠)

مقترحات النهوض بأداء الإعلام الرسمي في إدارة الأزمات في البحرين (مرتبة حسب أهميتها)

المقترح	النسبة المئوية للتكرار ٪
١) المصداقية وإطلاع المواطنين على الحقائق الكاملة بكل شفافية	٢٥,٢
٢) سرعة نقل الأحداث ونقلها أول بأول	٢١,٥
٣) التغطية المباشرة والشاملة للأحداث	١٥,٦
٤) الحيادية في نقل وجهة نظر الطرف الآخر، وعدم الانحياز لوجهة نظر معينة	١٥,٦
٥) تدريب العاملين في حقل الإعلام	١٢,٦
٦) زيادة البرامج التلفزيونية أوقات الأزمات؛ خاصة الحوارية	٨,١
٧) إفساح المجال أمام حرية التعبير	٨,١
٨) اختيار الكفاءات المناسبة للعمل في مجال الإعلام	٧,٤
٩) زيادة الدعم الحكومي للإعلام	٦,٧
١٠) زيادة عدد المراسلين الإعلاميين في الخارج	٦,٧
١١) إعطاء أهمية ودور أكبر للشباب في الأزمات	٥,٩
١٢) تحسين الأدوات الإعلامية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة	٥,٢
١٣) زيادة عدد القنوات الفضائية البحرينية	٣,٧
١٤) وضع استراتيجيات إعلامية واضحة	٣,٧
١٥) إنشاء محطة إعلامية أجنبية متعددة اللغات	٢,٢
١٦) تخصيص قناة تلفزيونية حوارية يشارك فيها جميع أطياف الشعب	٢,٢
١٧) تجهيز مركز إعلامي دائم يتبع هيئة شئون الإعلام	١,٥
١٨) فتح المجال أمام القنوات التلفزيونية الخاصة	١,٥
١٩) اختيار الأوقات المناسبة في عرض البرامج	٠,٧
٢٠) تجهيز متحدثين رسميين للتحدث في الأزمات	٠,٧

يتضح من الجدول السابق أن أهم مقترحات النهوض بأداء الإعلام الرسمي في إدارة الأزمات في البحرين من وجهة نظر أفراد العينة (مرتبة حسب أهميتها):

أ. المصداقية وإطلاع المواطنين على الحقائق الكاملة بكل شفافية.

ب. سرعة نقل الأحداث ونقلها أول بأول.

ج. التغطية المباشرة والشاملة للأحداث.

د. الحيادية في نقل وجهة نظر الطرف الآخر، وعدم الانحياز لوجهة نظر معينة.

ه. تدريب العاملين في حقل الإعلام.

الاستنتاجات وخلاصة النتائج:

يمكن القول أن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تتمثل في الآتي:

١- يتضح من نتائج الدراسة أن ٨١,٤٪ من الذكور قد حددوا مصدر معلوماتهم عن الأزمة في البحرين في الإعلام الوطني، و٥٩,٣٪ منهم حددوه في الإنترنت، ثم ٣٧,٥٪ في الأصدقاء، وأخيراً ٢٤,٦٪ حددوه في الإعلام الأجنبي. أما الإناث فإن ٧٩,٨٪ منهن حددن مصدر معلوماتهن عن الأزمة في البحرين في الإعلام الوطني، و٥٥,٣٪ في الإنترنت، ثم ٤١,٥٪ في الأصدقاء، وأخيراً ٢٣,٤٪ في الإعلام الأجنبي.

٢- اعتمد ٦٦,٩٪ من الذكور على التلفزيون في متابعة أحداث البحرين الأخيرة، بينما اعتمد ٣٩,٠٪ منهم على البلاك بيري، و٣٨,١٪ على التويتر، و٢٩,٧٪ على الفيس بوك، و٢٨,٠٪ على الصحافة، بينما اعتمد ١٢,٧٪ فقط على الإذاعة. أما بالنسبة للإناث فإن ٧٧,٧٪ منهن اعتمدن على التلفزيون في متابعة أحداث البحرين الأخيرة، بينما اعتمدن ٥٠,٠٪ منهن على البلاك بيري، و٣٤,٠٪ على التويتر، و٣٣,٠٪ على الفيس بوك، و٣٣,٠٪ على الصحافة، بينما اعتمدن ٢٣,٤٪ فقط على الإذاعة.

٣- يرى ٦, ٧٤٪ من الذكور أن سبب اختيارهم للوسيلة التي من خلالها يمكن معرفة معلومات عن أحداث البحرين الأخيرة هو سرعة الحصول على المعلومات، بينما يرى ٥, ٤١٪ منهم أن السبب يتمثل في سرعة التفاعل مع الخبر من خلال تلك الوسيلة، بينما يرى ٦, ١٣٪ منهم أنه لا بديل آخر عن تلك الوسيلة. أما بالنسبة للإناث فإن ٤, ٧٣٪ حددن سبب اختيارهن للوسيلة التي من خلالها يمكن معرفة معلومات عن أحداث البحرين الأخيرة في سرعة الحصول على المعلومات، بينما ترى ٤, ٤٠٪ منهن أن السبب يتمثل في سرعة التفاعل مع الخبر من خلال تلك الوسيلة، بينما ترى ٦, ٩٪ منهن أنه لا بديل آخر عن تلك الوسيلة.

٤- ساهم ٣, ٤٨٪ من الذكور في تغطية أحداث البحرين الأخيرة في مقابل ١, ٣٠٪ من الإناث.

٥- يرى ٢, ٥٨٪ من الذكور أن الشبكات الاجتماعية أكثر فاعلية في نقل الأحداث، في مقابل ٦, ٥٠٪ من الإناث.

٦- استعان ١, ٢٩٪ من الذكور بالبلاك بيري في النشر، بينما اعتمد ٣, ٢٦٪ منهم على التويتر. أما بالنسبة للإناث فإن ٩, ٣٠٪ منهن اعتمدن على البلاك بيري، و٥, ٢٤٪ على الفيس بوك.

٧- يرى ٦, ٦٣٪ من الذكور أن وسائل الاتصال الاجتماعي تتميز بسرعة النشر والوصول إلى قاعدة جماهيرية واسعة، في مقابل ٩, ٦٤٪ من الإناث. كما يرى ٢, ٤٩٪ من الذكور أن وسائل الاتصال الاجتماعي تتميز بفضاء حر للتعبير عن الرأي بدون قيود، في مقابل ٧, ٤٥٪ من الإناث.

٨- بينما يرى ٤, ٣٦٪ من الذكور أن وسائل الاتصال الاجتماعي ساهمت في تضليل الرأي العام وترويج معلومات خاطئة، ونفس النسبة ترى صعوبة التحقق من مصداقية ما ينشر فيها، في مقابل ٠, ٣٣٪ و ٦, ٤٢٪ من الإناث على التوالي.

٩- يشعر ٣, ٣٩٪ من الذكور بالرضا عن تغطية تلفزيون البحرين للأحداث الأخيرة، في مقابل ٤, ٤٨٪ من الإناث.

١٠- يعتقد ٤٦,٦٪ من الذكور أن سبب رضاهم عن تلفزيون البحرين أثناء تغطيته للأحداث الأخيرة يتمثل في تقديم البرامج الحوارية، في مقابل ٤٧,٩٪ من الإناث.

١١- كما يعتقد ١٦,١٪ من الذكور أن سبب عدم رضاهم عن تلفزيون البحرين أثناء تغطيته للأحداث الأخيرة يتمثل في أن البرامج التي كانت تعرض لا تتناسب أبداً مع حجم الأحداث، في مقابل ٥,٣٪ من الإناث.

١٢- يشعر ٢٦,٧٪ من الذكور بالرضا عن تغطية الصحافة البحرينية للأحداث الأخيرة، في مقابل ٤٣,٠٪ من الإناث.

١٣- يعتمد ٦٤,٤٪ من الذكور على الأخبار في متابعة الأحداث الأخيرة، في مقابل ٧٩,٦٪ من الإناث.

١٤- الصحيفة التي يعتمد عليها غالبية أفراد العينة في متابعة أحداث البحرين هي صحيفة الوطن بنسبة ٤٧,٩٪، تليها الأيام بنسبة ٣٣,٢٪، ثم أخبار الخليج بنسبة ٢٤,٢٪.

١٥- يتفوق الإعلام الخارجي بشكل طفيف على الإعلام المحلي في نقل أحداث البحرين، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغت نسبة من أكد على دور الإعلام الخارجي ٥٢,٧٪، في مقابل ٤٧,٣٥ للإعلام المحلي.

١٦- لجأ ٥٦,٧٪ من أفراد العينة إلى وسائل إعلام خارجية لمتابعة أحداث البحرين، في مقابل ٤٣,٣٪ اعتمدوا على وسائل الإعلام المحلية.

١٧- لجأ ٥٧,١٪ من أفراد العينة إلى قنوات فضائية خارجية لمتابعة أحداث البحرين، بينما لجأ ٢٨,١٪ إلى مواقع إنترنت.

١٨- يرى ٢٦,٢٪ من أفراد العينة أن مستوى التخطيط الإعلامي في البحرين للأزمات والكوارث ناجح وذو فاعلية، ويرى ٤٦,٥٪ أنه مقبول، بينما يرى ٢٧,٢٪ أنه دون المستوى.

١٩- كما يرى ٥٩,٤٪ من أفراد العينة أن الخطاب الرسمي ساعد في تنوير الرأي العام بمجريات الأمور في البحرين، في مقابل اعتراض ٤٠,٦٥٪ على ذلك.

٢٠- كانت أهم مقترحات النهوض بأداء الإعلام الرسمي في إدارة الأزمات في البحرين من وجهة نظر أفراد العينة (مرتبة حسب أهميتها):

أ. المصداقية وإطلاع المواطنين على الحقائق الكاملة بكل شفافية.

ب. سرعة نقل الأحداث ونقلها أول بأول.

ج. التغطية المباشرة والشاملة للأحداث.

د. الحيادية في نقل وجهة نظر الطرف الآخر، وعدم الانحياز لوجهة نظر معينة.

ه. تدريب العاملين في حقل الإعلام.

المقترحات والتوصيات :

بناء على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة البحثية حول أداء الإعلام والشبكات الاجتماعية في إدارة الأزمات بمملكة البحرين ، فإننا نتقدم بعدة مقترحات وتوصيات نتوسم أن يجد فيها صانع القرار والمحترف الإعلامي بوصلة أدائه المهني أثناء وقوع الأزمات والكوارث، فالإعلام بلا شك ركيزة من ركائز عمل إدارة الأزمـات، ولابد من إيلائه كل الاهتمام وإحسان استخدامه للسيطرة على الأزمات والكوارث، وصولا لمعالجتها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة . وابرز ما نوصي به :-

• يتربع الإعلام الوطني على عرش المصادر التي يعتمدها الجمهور في تلقي الأخبار وتطورات الأحداث عند وقوع الأزمات الكوارث في محيط الوطن، وعليه لابد من الاهتمام بكافة القنوات الإعلامية الرسمية و ضخها بالمضامين الإعلامية و الرسائل الإخبارية التي تجعل من المتابع لها ملمّا بتطورات الأزمة أو الكارثة التي وقعت وأبعادها . فالإعلام الرسمي إن اضطلع بأداء الدور المطلوب منه وقت الأزمات سيسهم بلا شك في خلق حالة الاستقرار المجتمعي، وتوحيد الرأي العام والتكاتف الشعبي للتغلب على الأزمات والكوارث الواقعة وتخطيها بأقصى سرعة وأقل تكلفة من الوقت والجهد والمادة .

• يستوجب على الإعلام الوطني الرسمي الوقوف عند نقطة الحياد في حال وقوع الأزمات والكوارث التي تشترك فيها عدة أطراف ، فلا تغليب لوجهة نظر ورأي طرف على أطراف أخرى ، فالإعلام في هذا الموضع مطلوب منه أن يكون ناقلا لرسائل كافة الأطراف، وجاعلا من الجمهور هو الحكم والمستنبط لمواقف كل طرف في ظل الحقائق التي يزوده بها و الآراء التي يعرضها عن كل الأطراف والجهات المعنية بوقائع الأزمة .

• من الضروري أن يكون الإعلام الوطني هو المزود لكافة قنوات الإعلام الخارجي بالأخبار وتطورات الأحداث أثناء وقوع الأزمات والكوارث ، وذلك عبر سرعة تقديمه ونقله لمختلف الحقائق والمرتبطة بالأزمة والآراء التي تناقش أسباب حدوثها وتستشرف أبعادها ، وهذا من شأنه تحصين الجمهور عن التعرض للمعلومات المغلوطة والشائعات التي قد يبثها الإعلام الخارجي دون قصد فقط من اجل تحقيق السبّق الإعلامي ، خصوصا مع الطفرة التقنية الهائلة في سرعة البث والنشر الإعلامي والحرص على مواكبتها .

• تتضاعف أهمية الخطابات الرسمية الموجهة من صناع القرار والدوائر الرسمية وقت الأزمات والكوارث، لذا ينبغي تكثيف إصدار تلك الخطابات والرسائل الإعلامية الرسمية لاطلاع الجماهير على مجريات الوقائع، والأسباب وراء اتخاذ أي قرار يصب في عملية

معالجة الأزمة أو السيطرة على الكارثة . والخطاب الرسمي لابد من نقله عبر مختلف الوسائل الإعلامية المكتوبة والمقروءة والمسموعة لضمان وصوله إلى اكبر قاعدة جماهيرية وتفاعلها مع مضامينه . ويعد اختيار وتحديد ناطقا إعلاميا عن الجهة المعنية بالأزمة شيئا مفيدا بالنسبة للصحفيين من حيث سرعة التواصل والحصول من مصدر موثوق على المعلومة من جهة، واطلاع الجماهير على مختلف الحقائق والإيضاحات التي يفترض أن يقدمها الناطق الإعلامي من جهة أخرى .

• اثر انتشار الهواتف الذكية ومواقع الاتصال التفاعلي ، أضحى لزاما على المؤسسات الرسمية و صناع القرار أن تدشن لها مواقع وحسابات على تلك المواقع، من اجل سرعة الاتصال وتحقيق التفاعل المطلوب مع الجماهير. فهذه الوسائط تتيح للدوائر الرسمية الوصول إلى قاعدة عريضة من الجماهير المستخدمين لتلك الوسائط، وبالتالي تزويدهم بالحقائق وتحصينهم من التظليل الإعلامي الذي قد يتعرضون له من مصادر أخرى، وفي موازاة ذلك تلك الوسائط تتيح للجماهير التعبير عن آرائها ومقترحاتها بعيدا عن الرقابة و السلطة ، ومن الضروري على الدوائر والجهات المعنية رصد تلك الآراء و التعاطي معها بحس من المسئولية ، حتى يظل الاتصال مستمرا وغير مفقود بين الجانبين .

• في خضم المنافسة القوية بين مواقع الاتصال التفاعلي والوسائل الإعلامية التقليدية ، يفضل التركيز على تقديم قوالب برامجية تتيح للجماهير فرصة التعبير عن رأيها وإشراكها في الحل وصنع القرار للسيطرة على الكارثة والأزمة الواقعة. وتعتبر البرامج الحوارية أفضل القوالب البرامجية التي يمكن أن تقدم أثناء وقوع الأزمات ، حيث أن نوعية تلك البرامج تسمح لصناع القرار الذين يتم استضافتهم في البرامج الحوارية الكشف عن كثير من الحقائق والأسباب المتعلقة بحدوث الأزمة و استشراف أبعادها في سياق الحديث ، كما وتسمح للمشاهد والمستمع نفسه التعبير عن وجهة نظره حول ما حصل، والإتيان بمقترحات تسهم في إيجاد الحل الناجع للازمة .

• تظل الصحافة موضع اهتمام ومتابعة قطاع واسع وعريض من الجماهير، على اعتبار أن ما ينشر فيها من أخبار يفترض فيه المصداقية ، مقارنة بالرسائل والمضامين التي تفتقد لمصدر موثوق ويتم تداولها عبر الهواتف الذكية ومواقع التواصل التفاعلي . من هنا يتوجب على الصحافة المحلية ان تنشط في نشر الأخبار والتقارير و المقالات التي تضع القارئ في قلب الحدث ، وتجعل منه على دراية تامة بالتطورات المتصلة بالأزمة وتداعياتها. ومتى ما نجحت الصحيفة في الإبقاء على مصداقيتها وشفافيتها في الطرح ضمنت لنفسها السمعة الجيدة

بين الأوساط الإعلامية وتحولت مصدر مغذي لبقية الصحف الأخرى، حيث يغدو من السهل النقل عنها نظرا للمصداقية التي تلتزم بها .

• الاهتمام بإعداد كوادر إعلامية مؤهلة علميا وتدريبا للتعاطي مع الأزمات وتكون على قدر عال من المسئولية والأمانة في نقل المعلومات والاتصال بالجماهير على اختلاف مستوياتهم الثقافية و الفكرية. ولا مانع من الاستعانة بالأفراد الراغبين في التطوع بهذا المجال، ولكن بشرط الاهتمام بتدريبهم وتقنين جهودهم وفق رؤية ومنهجية عمل محددة الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة .

الخلاصة التي توصلت لها مؤلفة الكتاب

بعد أن تناولنا جوانب عدة من موضوع الأزمات والإعلام، فأن هناك العديد من النتائج والاستخلاصات التي توصلنا لها على سكة البحث والتحليل في هذا الموضوع، أهمها ضرورة اتخاذ القرارات للمواجهة ، فحكم الرشد على القرار المتخذ من عدمه أثناء الأزمة يرتبط بتحديد الأهداف لدى صانع القرار، إلا أن في كثير من الأحيان يكون اتخاذ القرار غاية في الصعوبة ،وذلك نظرا للضغوط التي تفرزها الأزمات و الكوارث على وحدة صنع القرارات، ونظرا لعدم ترك حرية ومجال أوسع للمفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، وأحيانا لعدم وضوح الأهداف التي تجعل من الصعب على متخذ القرار صياغتها في شكل سياسات قابلة للتنفيذ .هذا بالإضافة إلى سيطرة اتجاهات الرأي العام التي قد تعمل على تضييق نطاق الاختيار بين البدائل المتنافسة بشكل أو بآخر،وبهذا يكون الرأي العام قيدا ضاغطا على اختيار بعض البدائل التي تعتبر ملائمة أكثر من غيرها في حكم صانعي القرار، هذا إلى جانب المواقف الخارجية للدول الأخرى في حالة الأزمة الدولية التي قد تبلغ حدا من التعقيد بحيث يكون من الصعب على صانعي القرارات استيعابها وتفسيرها بطريقة صحيحة، الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على السياسات والقرارات التي يتم اتخاذها ، كما أن المواقف الشخصية المتباينة لبعض المشاركين في صناعة القرار قد تحول دون التوصل بالسرعة المطلوبة إلى تحديد البدائل وتحليلها وتقييمها لاختيار أنسبها .

ومن هذا المنطلق فأن قرارات الأزمة قد تكون محل اختلاف بين المحللين أو عند متخذ القرار نفسه ، فأحيانا تكون ظروف الأزمة وخاصة الخارجية غير معلومة تماما أو قد تكون البدائل التي تم استخلاصها والتوصل إليها خلال مؤسسة صنع القرار غير محددة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تقييمها وتقدير أبعادها،فيلجأ متخذ القرار إلى أسلوب الاختيار العشوائي، وبالتالي تكون النتيجة غير مؤكدة، وأحيانا أخرى تكون البدائل المطروحة أمام متخذ القرار غير مدروسة، وفي هذه الحالة يشوب القرار الذي تم اتخاذه نوع من المخاطرة، وعلى العكس من ذلك إذا كانت المعلومات المتوافرة والبدائل محددة وتقييمها وتحليلها مبنى على أسس علمية،فإن قرار مواجهة الأزمة يكون رشيدا، ونسبة الخطأ فيه قليلة .

إن نوعية وتصنيف الأزمة التي تعرضت لها مملكة البحرين في تحليلي بناء على دراسة المعطيات ،هي من نوع الأزمات المخططة ،حيث عملت القوى الراديكالية المعارضة على تتبع

الكيان الاداري للدولة ومسارات عمله ، ومن خلال هذا التتبع استطاعت أن تضع يدها وتفشل انتاجية الكثير من القطاعات الحيوية والخدمية كالصحة والتعليم والمصانع والشركات من خلال تنظيم الاضرابات المتكررة والاعتصامات في المناطق الحيوية كالمستشفيات والمدارس طوال فترة اشتداد الأحداث .

أن امكانية التنبؤ بتعرض مملكة البحرين لمثل هذه الأزمة قد كان واردا، نظرا لطبيعة الظرف الزمني الذي كانت تمر فيه منطقة العالم العربي وتزايد وتيرة الاحداث السياسية الدراماتيكية التي تسببت في الاطاحة بنظام الحكم في تونس واشتعال ثورة ٢٥ يناير في القاهرة وتصاعد الاحتجاجات الشعبية في اليمن، كما أن عنصر المفاجأة في أزمة البحرين قد أخذ منحى تصاعديا، فالازمة التي جاءت بدعوى المطالب المعيشية والاصلاح السياسي سرعان ما تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة واماطت اللثام عن خفايا اهدافها بأنها ثورة تغذيها الفتنة المذهبية الدينية ، فالثورة الشعبية من ابجدياتها أن يشارك فيها كل افراد الشعب وليس طيف واحد فقط ، هو الذي حيّر العالم في التعريف عن نفسه فتارة ينادي بالحكومة المنتخبة والملكية الدستورية وتارة أخرى يؤكد القدسية لقرار المرجعية الدينية وعدم الخروج عنها ، منافيا بذلك قواعد الديمقراطية في قبول الرأي والرأي الآخر.

إن المتتبع لمنحنى أحداث أزمة ١٤ فبراير يتجلى أمامه الهدف واضحا من ورائها فهي لا تمت بصلة لمطالب اصلاحية ومناداة بحقوق بشرية، بل كان هدفها ومنذ اللحظة الأولى الابتزاز السياسي والتطرف، والشاهد على ذلك مشاهد الاضرابات العمالية المتكررة في المستشفيات والمدارس، والتجمهر في وسط العاصمة المنامة لشل اوصال الحراك التجاري بالبلاد وتعطيل مصالح الناس ومحاربة أصحاب الأعمال في أرزاقهم ، بل أن أوقح ما قامت به القوى الراديكالية مهاجمتها الشرسة لعدد من رجال الشرطة وارتكابهم جريمة القتل العمد في حق هؤلاء الرجال أثناء تأدية واجبهم المهني ، والاعتداء على قدسية الحرم الجامعي وترهيب الطلبة والاعتداء عليهم إلى حد يفضي لزهق الارواح. وكل هذه الجرائم تم توثيقها وتصويرها ونشرها، لتكون شاهدا على أبشع جرائم انتهكت بها حرمة وطن وترويع سكانه الآمنين .

لقد تعددت مصادر أزمة ١٤ فبراير عبر تضافر إرادات دولية تمثلت في سلطات دول و منظمات حقوقية عالمية كانت ذات الأثر البالغ في التوجيه والإرشاد والتخطيط، أما التنفيذ فللأسف كان يتم بأيادي فئة مجتمعية انصاعت للأوامر راغبة لا مجبرة وبكامل ارادتها

ووعيها غير مغرر بها !

واتصفت الأزمة التي مرت بها مملكة البحرين بالعمق وعدم السطحية على مسرح الأحداث الدولية، حيث تداخلت فيها عدة أطراف دولية . وهذا ما يدفعني للقول بأن هذه الأزمة ذات طابع دوري مقصود، فإمكانية تكرارها واردة ،وهنا أدق جرس الانذار للتنبيه وزيادة توخي الحذر .

ومن يستبعد اهمية هذا التنبيه فأنني أشير إلى المخطط الانقلابي الذي واجهته حكومة المنامة في ثمانينيات القرن الماضي ثم تكرر نفس المخطط وبنفس الجهات الممولة والداعمة والوجوه المنفدة في احداث التسعيينات التي عصفت بالبلاد وخلفت قتلى ودمار في الممتلكات العامة ، وها هو نفس المخطط الذي يتكرر كل عشر سنوات قد حدث في ٢٠١١ ومن المتوقع تكراره مرات عدة إذا لم تتم مواجهته وتجفيف منابعه .

وقد أضحى واضحا أن الأساليب التقليدية لم تعد كافية للتصدي للازمات والكوارث التي تواجه الدول ، وأصبح لزاما على كل دولة أن ترسم استراتيجية خاصة فيها تواجه بها الأزمات والكوارث التي تهددها ،وإستراتيجية أخرى تتعاون من خلالها مع غيرها من الدول لمواجهة الأزمات المشتركة . ومنها إنشاء مركز مختص لإدارة الأزمات يعمل على التنسيق بين وحدة أفراد اتخاذ القرار ضمانا لتوحيد الجهود والعمل لسرعة الانتهاء من الأزمة ومعالجة نواتجها. كما أن الإعلام يعد ضلعا من أضلاع إدارة الأزمة، وينبغي التركيز عليه وايلائه جل الاهتمام لضمان انسيابية الاتصال بين صانع القرار والمعنيين به، ورصد وقياس الرأي العام بشأن القرار المتخذ وملاحظاتهم حوله لإجراء التعديلات وإدخال التحسينات إن دعت الحاجة.

فما رصدته من خلال الدراسة أن الاعلام الرسمي كان متذبدبا في تعاطيه مع الازمة التي شهدتها البحرين في ١٤ فبراير ٢٠١١، أي أن أجهزة الاعلام الرسمية بالبداية كانت مترددة في ممارسة دورها لنقل الاحداث وعرض التحليلات وإجراء الحوارات عن مسببات الاحتجاج والتجمهر في الميدان، وانعكاسات هذا الحدث وارتباطه بالمتغيرات السياسية على الساحة الاقليمية والعربية ، ثم سرعان ما تنبه الاعلام الرسمي إلى حالة الفراغ التي اوجدها لدى الجمهور وتعريضه لرسائل اعلامية غلبت عليها عناصر التضليل والشائعات ، فنهض الاعلام الرسمي ليمارس دوره ونجح في تقديم البرامج الحوارية المباشرة وإعطاء الجمهور الفرصة للتنفيس والتعبير حول ما طرأ من احداث مستهجنة وغير مألوفة على المواطن البحريني . ثم عاد هذا الاعلام الرسمي ليخبو .. وهكذا ظل متذبذبا. والأمر لا يقتصر على التلفزيون

الرسمي فقط بل حتى على بعض الصحف التي تباينت في سرعة تعاطيها مع الأزمة. من هنا زاد الاعتماد على الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي لسد الحاجة في معرفة الأخبار برغم عدم التحقق من مصداقيتها .

ومع اتساع دائرة انتشار الاتصال التفاعلي بما في ذلك الشبكات الاجتماعية على الانترنيت و تطبيقات الهواتف الذكية، أضحى لزاما على صنّاع القرار مد أياديهم إلى تلك الوسائل و الدخول فيها دون الركون فقط على الوسائل الإعلامية التقليدية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون، فالآراء التي يطرحها الناس عبر الشبكات الاجتماعية ورسائل الهواتف تمثل قوة ذات تأثير كبير على مجريات الأحداث وتنفيذ القرار بخصوص الأزمة أو الكارثة الواقعة. والمستقبل ينبئ بقفزات هائلة وآفاق رحبة للإعلام الشعبي .

في رأيي أنه ليس هناك أحجية وألغاز لفك شفرة الاعلام الناجح، إنما هناك إرادة صادقة للتخطيط الاعلامي ورغبة صريحة في اطلاع الجماهير على الحقائق بكل شفافية مع مراعاة عنصر السرعة في نقل الاحداث بعد التأكد من مصداقيتها، والالتزام بالحيادية في نقل وجهات النظر ومعالجة القضايا من عدة زوايا ،وهذا لن يتأتى إلا بكوادر بشرية مؤهلة للدور المطلوب منها القيام به وتعي أهمية الرسالة الاعلامية التي تطرحها اثناء الازمات،فلا تكون إلا رسالة ذات كلمة سواء ...

وجدان ،،،

المراجع

- الشعلان، فهد أحمد (٢٠٠٢م) .إدارة الأزمات:الأسس – المراحل –الآليات .ط٢ ، الرياض،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،ص٢٦
- العماري،عباس رشدي(١٩٩٣).إدارة الأزمات في عالم متغير .القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر .ص٢٦
- البريدي ، عبدالله عبدالرحمن (١٩٩٩) . الإبداع يخنق الأزمات :رؤية جديدة في ادارة الازمات .الرياض : بيت الافكار الدولية للنشر والتوزيع ،ص٢٢
- الضحيان ،عبدالرحمن بن ابراهيم (٢٠٠١) .إدارة الأزمات والمفاوضات :المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية .المدينة المنورة :دار المآثر .ص٩٣
- الحملاوي ،محمد رشاد (١٩٩٧) .إدارة الأزمات .ابوظبي . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .ص١٤
- هلال ،محمد عبدالغني حسن (٢٠٠١) مهارات إدارة الأزمات: الأزمة بين الوقاية والسيطرة عليها .ط٣ ،القاهرة:مركز تطوير الأداء والتنمية ص٩
- محمد،المعتز شاكر (١٩٩٧). الأزمة الأمنية بين التخطيط والمواجهة .المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث المنعقد في جامعة عين شمس في الفترة من ٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٧، القاهرة ،ص٥.
- الخضري ،محسن أحمد (١٩٩٠) إدارة الأزمات .القاهرة .مكتبة مدبولي ،ص ١٩
- خضور، أديب (١٩٩٩) .إدارة الأزمات .القاهرة :مكتبة مدبولي ،ص ١٠
- الشنقيطي ، سعيد محمد ساداتي (١٩٩٣) .مدخل إلى الإعلام .الرياض :دار عالم الكتب .ص ٧
- التكلاوي ،احمد (١٩٩٦) . المدخل السيوسولوجي .ط٢،القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٢ .

» طاش ، عبدالقادر (١٩٩٤) .دراسات إعلامية .جدة .مكتبة الشروق .ص٢٨

» سليمان ، محمود كرم (١٩٩٢). التخطيط الإعلامي في ضوء الإسلام .المنصورة :دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ص٢٢ .

» إمام ، ابراهيم (١٩٩٢) ،الإعلام والاتصال بالجماهير ،ط٣ ،القاهرة ،مكتبة الانجلو مصرية ،ص ٤٢

» المليص ،سعيد بن محمد (٢٠٠٢) ،التربية ودورها في السلوك الوقائي ،ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدفاع المدني التاسع عشر المنعقد في الفترة من ٢٢-٢٤ /١٠ / ١٤٢٢ هـ . ص ٢١

» شريف،منى صلاح الدين (١٩٩٨) ،إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء .دار العلم للملايين ،القاهرة ص١٢٩

» كوكس ،داني ،وهوفر جون (١٩٩٨) .القيادة في الأزمات (ترجمة هاني خلجة وريم سطاوي)الرياض . بيت الأفكار الدولية .ص٢٢٩

» رمضان ،حسام بن محمد ،والضلعان ،عبدالله بن محمد (٢٠٠٢) .تطبيقات المحاكاة الحاسوبية في التخطيط والتدريب على إدارة الكوارث والأزمات .مجلة البحوث الأمنية ،م١١ ،ع٢٢ ، الرياض : كلية الملك فهد الأمنية ص ٢٠٥

» حسين ،سمير محمد (١٩٨٤) .الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، دار المعارف ،القاهرة ، ص٢٣

» توفيق الحمد ، (٢٠٠١) . الشقيقان و السنوات الصعبة ،المركز الإبداع العلمي،البحرين

» ×تم الاستعانة في تأريخ احداث الازمة باخباروتقارير وكالة انباء البحرين والصحف اليومية المحلية وصحيفة الشرق الاوسط

الفهرس